



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 25 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

«النووي الإيراني»
والأزمة السورية

يدور في الشارع السوري نقاش متعدد المستويات، حول مدى وكيفية تأثير توقيع الملف النووي الإيراني على الأزمة السورية. ومن بين الآراء والانطباعات الأولية التي يعبر عنها عموم السوريين، تخرج طروحات المتشددون في الطرفين محاولة، كعادتها، إعادة رسم الخارطة العالمية وأحداثها جميعها، انطلاقاً من وجهات نظرهم الضيقة، وفي أحسن الحالات من معطيات الأزمة السورية نفسها، ليغدو توقيع الملف برأي بعض «الموالاة»، «انتصاراً» لطرف على آخر، وبرأي بعضها الآخر، «صفقة» تم بيع سورية فيها مقابل التوقيع. وفي الجهة المقابلة، «المعارضة»، تتفاوت الآراء أيضاً، ولكنها بعمومها لا تخرج عن المعادلة ذاتها في قراءة التوقيع قراءة مقلوبة انطلاقاً من الشأن السوري.

إن فهماً جدياً لمعنى الاتفاق النووي، ومن ثم توقع آثاره وانعكاساته على الأزمة السورية، ينبغي أن ينطلق من قراءة الوضع الدولي العام والوضع الإقليمي، وليس العكس.

إن المعنى العميق لهذا الاتفاق، انطلاقاً من الوضع الدولي، هو مزيد من الانكفاء والتراجع لواشنطن والصهيونية العالمية وحلفائهما ضمن عملية ترجمة التوازن الدولي الجديد، وهو ما يصب موضوعياً في مصلحة الشعوب قاطبة، في نهاية المطاف، ومن بينها الشعب السوري. هذه الفكرة هي المنطلق الوحيد الصحيح لمعالجة انعكاسات الاتفاق على الواقع السوري.

يضاف إلى الفكرة الأساسية السابقة، جملة من المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالأزمة السورية مباشرة، والتي تعزز هذه الفكرة وتحدد اتجاهها الفعلي، وهي:

أولاً: إن نجاح «صفقة» الحل السياسي التفاوضي في الحالة الإيرانية، التي تمثل الوصفة الشافية التي تدعمها القوى الدولية الصاعدة، وعلى رأسها روسيا، تعني اقتراب تجميعها على الأزمات الأخرى كافة، بما فيها الأزمة السورية. ما يعني أن الانعكاس الأكيد لتوقيع «النووي» هو اقتراب تطبيق الحل السياسي في سورية، والذي غدا واضحاً أن القوى المعتنقة والمتشددة في الطرفين تحاول دفعه وتأجيله باستمرار، انطلاقاً من مصالحها الأنانية الضيقة، وعلى حساب الدم السوري، سواء رحبوا بالاتفاق النووي، أم لم يرحبوا.

ثانياً: توقيع الاتفاق النووي يعني انغلاق الأفق التاريخي أمام استمرار التلاعب الأمريكي بأداته الرائجة خلال العقدين الماضيين، أداة «الفولق الطائفية»، وإن كان هذا لا يعني أن احتياطات واشتنظ القدرة قد انتهت كلياً، فهناك المسائل القومية التي يجري التركيز عليها في الأوتة الأخيرة، ولكنه يعني أن أدوات واشتنظ التخريبية والتفتيتية تضعف وتتآكل الواحدة بعد الأخرى، الأمر الذي يصب في مصلحة الشعوب عامة وشعوب الشرق العظيم التي لا مخرج لها إلا بالتمسك بفهم الصراع الأساسي الجاري في العالم بين قطب الإمبريالية وقطب الشعوب، وبالتالي بالتآخي والتعاون في وجه التاهبين والمستبدن، الخارجيين والداخليين، على اعتبار أن هذا الصراع يقف في خلفية مختلف النزاعات الجارية، سواء أكانت عالمية أم إقليمية أم محلية داخلية، هنا وهناك.

ثالثاً: إن الشراسة «الإسرائيلية» في محاولة عرقلة الاتفاق، والاستمرار برفضه بعد حصوله، يشير بوضوح إلى تخوف صهيوني واضح من النتيجة الأولية الطبيعية لهذا التوقيع، وهي وضع «نووي إسرائيل» الخارج عن الشرعية الدولية موضع البحث، وتالياً وضع «إسرائيل» نفسها موضع البحث، وهذا ما بدأ الحديث عنه يخرج إلى السطح.

إن ما يثبته طي صفحة العقوبات الغربية على إيران، وحل أزمته، هو أن الظرف الدولي العام، وكذلك الإقليمي، قد أصبحنا ناضجين لحل الأزمات المختلفة، وأن توفر الإرادة السياسية الوطنية لحل الأزمة سيكون كفيلاً بتحويل هذا الحل من إمكانية إلى واقع، والإرادة الشعبية هذه موجودة منذ زمن لدى عموم السوريين، وعلى السياسيين من مختلف القوى الخضوع لها وتمثلها، لأنها الإرادة التي ستفرض نفسها، في نهاية المطاف.

[13]

عناية بسيطة

لإنعاش «الإنشاءات المعدنية»

عدسة قاسيون - علاء أبوفراج

شؤون عربية ودولية

مأزق اليونان..
اشتقاق أزمات أكبر

17

شؤون اقتصادية

شروط ثلاثة لسيادة
العملة الوطنية

14

شؤون محلية

آلاف العائلات
خارج الحسكة..!

11

ملف «سورية 2015»

القضية الكردية..
والظرف الراهن؟

06

«عيدية» العامل

صدقة أم حق منقوص؟!



يبدو أن عيد الفطر هذا العام سيكون الأكثر قسوة على الأسر العمالية، التي يعيّلها عمال لا يملكون في جيوبهم غير الأجر الأخير الذي نالوه، مضافاً إليه «عيدية» رب العمل الذي يدعي بأنه أكرم عامله ومنّ عليه!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عمال الإنشاءات
المعدنية: بانتظار الحوافز

انتقلت الشركة العامة للإنشاءات المعدنية منذ عام 2000 من الربح إلى الخسارة، بفعل القوانين الاقتصادية الليبرالية التي خسرتها مجال عملها المضمون مع الجهات العامة، بعد أن زادت من تكاليفها نتيجة دخول التجار على تأمين مادتتها الرئيسية وهي الحديد عوضاً عن مؤسسة عمران..

تناقص عدد عمال الشركة من 1000 عامل في أيام الربح، إلى 550 عامل قبل الأزمة، وتناقص عددهم بعدها إلى 250 عامل، 150 منهم فقط عمال إنتاج، وسط نقص كبير في أعداد المهندسين ومساعدي المهندسين، وتراجع عدد الفنيين، وعدم تعويض هذه الخبرات نتيجة توقف التعيين أولاً، وبحجة أن الشركة خسارة، ورواتب عمالها كانت تدفع من المالية حتى عام 2015.

أنجز عمال الشركة الـ 250 فقط، إنجازاً هاماً، ناقلين شركتهم من الخسارة إلى إنتاج بقيمة تفوق مليار ل.س خلال عامي 2014، و 2015. بعد أن استطاعوا إنجاز عقد الكهرباء بنتاجية عالية، 3000 طن من أبراج التوتر الكهربائي خلال مدة 6 أشهر ونصف، وبأدوات أولية طورها العمال أثناء العمل.

استطاع عمال المعمل أن يستعيدوا وسط المخاطر جزءاً هاماً من الأتاهم في معمل عدرا الذي اضطروا لتركه منذ عام 2013، وحصلوا مقابل مخاطرتهم لصيانة آلاتهم والمال العام، على مكافآت 3000 ل.س للعمال فقط..

أما العمال الذين أنجزوا عقد الكهرباء وسط الظروف الصعبة، والذين عملوا بساعات عمل إضافي كان سقفها مفتوحاً، وعمل بعضهم في أيام العطل، وحتى في أيام الأعياد، فقد حصل جزء منهم فقط على مكافآت لم تتعدى 1500 ل.س، أما الحوافز وهي حقهم الضروري فإنها إلى اليوم لم تعطى للعمال، على الرغم من أن تقرير النقابة أكد على أنه يتابعها منذ شهر 3-2015، وهي مستحقة من قبل ذلك، حيث لازالت حتى اليوم تدور بين دوائر البيروقراطية، بعد أن وصلت أخيراً من وزارة الصناعة إلى المالية.

عمال المعمل الذين عملوا بكل طاقتهم أرادوا أن يثبتوا أنهم قادرين على إنتاج ليس أجورهم فقط، بل وإنتاج يخدم وزارة الكهرباء والصناعة، ويعتبر ركيزة أساسية في عملية إعادة الإعمار، وأثبتوا أن الشركة بقليل من الدعم، قادرة على العودة إلى الربح، وهؤلاء يستحقون أن تصرف لهم مكافآت أعلى، وأن تصل حوافزهم المستحقة إلى جيوبهم وعائلاتهم بعد الجهد الذي بذلوه.

إن الإنجاز المتحقق جدير بالتركيز والانتباه، لأنه يثبت بأن معامل القطاع العام الخسارة قادرة على الإنتاج بقليل من الدعم فقط..

■ هاشم اليعقوبي

تعتبر شريحة عمال القطاع الخاص غير المنظم، الشريحة الأوسع ضمن الطبقة العاملة السورية، وكذلك الأكثر تأثراً بكل أنواع الأضرار التي تلحق بالعمال، فكما عانت الأميين من كل الانعكاسات السلبية للسياسات الليبرالية الاقتصادية قبل الأزمة، كذلك عانت وما زالت تعاني من التداعيات الكارثية للأزمة الوطنية بكل أبعادها، فهؤلاء العمال يواجهون مصيرهم وحدهم، فلا قانون ينظم علاقتهم بأرباب الأعمال، ولا تأمينات اجتماعية، ولا تواجد نقابي ملب لمصالحهم ضمن نقابات من المفترض أنها تمثلهم.

لا عطلة مأجورة لعمال القطاع الخاص؟!

ينتشر هؤلاء العمال في القطاعات الإنتاجية جميعها، الصناعية منها والزراعية، وفي القطاعات التجارية والخدمية، ويرضخون لعملية العرض والطلب على الأيدي العاملة في سوق المعالة كونهم الحلقة الأضعف، وأغلب هؤلاء، إذا ما أردنا ألا نقع في التعميم، يعملون ساعات عمل تصل إلى اثنتي عشرة ساعة يومياً، ويقبضون أجوراً أسبوعية كما هو متعارف عليه، ويتألون عطلة يوم واحد أسبوعياً غير مدفوعة الأجر طبعاً، فلا إجازات مدفوعة الأجر لأي سبب كان. فمثلاً إذا ما توفي أحد أقارب العامل وأراد أن يقوم بواجبه الاجتماعي والأخلاقي، فإن هكذا أمر سيكلفه أجر ثلاثة أيام، وذلك وفق العرف السائد في القطاع غير المنظم، وفي حالة ولادة زوجته يكلفه الأمر أجر يومين، وعليه أيضاً ألا يفكر بالمرض أبداً، فذلك سيكلفه فوق قيمة الطبابة وثمن الدواء أجر أيام مرضه، فقاموس رب العمل في القطاع الخاص غير المنظم لا يحوي مفردة «إجازة مدفوعة الأجر» أبداً. حتى عطلة يوم الجمعة فهي غير مأجورة وعطلة يوم السبت لا تشمل هؤلاء العمال، ويحسب يوم عملهم فيه يوم عمل عادي، وهو ليس كذلك طبعاً، فالمفترض أن يأخذ العامل أجره مضاعفاً إذا عمل في يوم عطلة رسمية، على مبدأ -الساعة بساعتين للعمل الإضافي- وذلك كونه يعد عمالاً في الليل، فالأعمال الحالية تتم ليلاً نتيجة انقطاع الكهرباء نهاراً، ويشمل هذا الحال عطلة عيد الفطر، التي تعتبر مناسبة مهمة كونها تأتي بعد شهر صوم طويل وشاق.

أجر أخير.. وعيدية مضحكة!

قبل حلول العيد بيوم أو يومين يحصل العامل على أجره الأخير قبل عطلة العيد، والتي غالباً ما تمتد لأسبوع كامل، مضافاً إليه بضعة آلاف تحت مسمى «عيدية»، والتي في حدها الأقصى لا تتجاوز قيمتها نصف أجر الأسبوع الذي يتقاضاه العامل أساساً، وتأخذ هذه «العيدية» طابع «الصدقة» أو «المنحة» وفي أحسن الأحوال عادة اجتماعية متأصلة استخدمها أرباب العمل كي ترتاح ضمائرهم قليلاً، «وبارك الله في أرزاقهم!» وكي يتملصوا من دفع أجر أسبوع كامل، أي مدة العطلة والتي يفرضها أرباب العمل ولا يتحملون تكاليفها. لكن الحق بين، وهو أن يحصل العامل على أجر أسبوع العطلة كاملاً، فهو حقه المشروع يضاف إليه كل أجور العطل الرسمية وأجر مضاعف ليوم السبت، لا أن يؤكل حقه عنوةً ويمتن بذلك «العيدية» تحت عنوان الكرم و «مخافة الرحمن»!

أجر شحيح ومصرف كبير!

يأتي العيد هذا العام على العامل السوري حاملاً أزمة أخرى تضاف لآزماته التي تتراكم وتتوالد، فالأسعار تحلق والأجر لا يكفي لتلبية أدنى احتياجات العائلة الضرورية، فهو في الأيام العادية يعيش أقصى أنواع الظروف المعيشية وأشدّها، وتراه عاجزاً عن تدبير شؤون مصاريف أسرته، فكيف تراه سيفعل ذلك في عيد الفطر، فبعد أن يقبض العامل أجره قبل العطلة عليه أن ينتظر أسبوعين بعد العطلة ليقبض أجره المبتيق، لذا يتوجب عليه أن يأخذ بحساباته مصروف الأسرة لأسبوعين اثنين، وكذلك مصروف العيد من البسمة، وحلويات منزلية شعبية، وأجور نقل للزيارات العائلية، وكذلك مصروف جيب لأطفاله كي يستطيعوا ممارسة أدنى طقوس العيد الذي ينتظروه ويفرحوا بقدومه، فكيف سيستطيع فعل ذلك كله بأجر شحيح ومعيشة غالية.

تجد الطبقة العاملة -بالسنة الخامسة للأزمة- نفسها أمام خيارين: إما تأتي معجزة ما في زمن اللامعجزات، أو أن تخرج الحكومة من عجزها الذي طال كثيراً، وتقوم بواجبها المناط بها، وذلك بالعمل على تأمين مصالح الطبقة العاملة التي تتدهور بشكل كبير ومتسارع، والذي يعد أقلها الدعوة لتطبيق قانون العمل رقم 17، فالوضع الحالي يهدد بتداعيات خطيرة أبلغ ما يقال عنها بأنها كارثية يصعب احتوائها إذا ما تأخرت الحلول من قبل حكومة مخازنة لرب العمل.

يعتبر الأجر الأخير قبل عطلة العيد الذي سيناله العامل قليل جداً بالنسبة لما يجب عليه أن يغطي من حاجيات عائلته

هل من علاوة ثابتة للترفيه الدوري للعمال؟



بادرت أغلب الجهات العامة الحكومية إلى توزيع استمارات تقويم الأداء للعاملين في الدولة، على الرؤساء المباشرين استعداداً لاتخاذ قرار الترفيه أو عدمه، وتحديد علاوة الترفيه الدورية في مطلع العام القادم استناداً للقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم «50» الصادر عام 2004 والتي شكّلت مؤخراً لجنة برئاسة وزير العدل وعضوية الجهات المعنية لإجراء التعديلات الضرورية عليه، ليواكب المستجدات ويلبي مطالب العمال وطموحاتهم كما يأمل كل العاملين الخاضعين لأحكامه.

■ مراسل قاسيون

وجهة نظر في الترفيه الدوري

لقد ساهمت «قاسيون» من على صفحاتها بإبداء العديد من الاقتراحات والملاحظات التي من شأنها تطوير التشريعات المتعلقة بحقوق الناس بشكل عام وفي مقدمتهم العمال. وحيث أن التعديلات على القانون ستنتج مع حلول نهاية العام الجاري، فإننا سوف ندلي بوجهة نظرنا حول استحقاق «الترفيه الدورية» الذي ينتظره العمال بلطفة كل عامين، لتعوض عليهم ولو جزئياً هزالة الأجر الذي لا يفي ولا يضمن، في ظل الانخفاض الشديد للقيمة الشرائية لليرة السورية.

من الصعوبة بمكان حالياً تعداد العاملين الذين سوف يستفيدون من هذه العلاوة، بسبب الأزمة التي تعصف في البلاد، وإغلاق العديد من المنشآت الحكومية، وتشرد الكثير من العمال سواء خارج القطر أو داخله، ممن حرموا من رواتبهم لأسباب غير مقنعة. فضلاً عن آلاف العمال الذين وصلوا إلى سقف الراتب ولا يحقّ لهم بالتالي الحصول على هذه العلاوة.

لكننا من حيث المبدأ نرى أن هذا الاستحقاق الدوري ومن خلال تطبيقه عبر سنين طويلة، يكتنزه العديد من الملاحظات والشغرات، وتنتعز سنة

بعد أخرى، مع اجتهادات بيروقراطية تزيد من سوء تطبيقه. فإذا كانت الاستثمارات المتعلقة بهذا الترفيه سابقاً تتألف من حقول بسيطة تتضمن الاسم الثلاثي وتاريخ بدء التعيين والفئة الوظيفية والعقوبات.. بحيث لا تتعدى عدة أسطر، فقد تحولت في السنوات الأخيرة إلى ما يشبه التحقيق الأمني، من خلال رصد كافة تفاصيل شؤون العامل الوظيفية وعلى صفحاتين وبخط ناعم، عن وضع كل عامل خلال عامي «2014-2015» وكل ستة أشهر على حده.

العدالة في التقييم؟

وكلنا يعلم بأن البيانات المدوّنة في هذه الاستثمارات تلعب دوراً أساسياً في تقييم كفاءة العامل وأدائه ومدى أهليته

المالية الأخرى «الحسم من الأجر مثلاً». قد يقول قائل: وهل يستوي العامل النشط المجتهد المتمرس.. بذلك العامل الكسول المهمل الفاسد من حيث الدخل؟ الجواب: بالطبع لا يستوي. ويمكن التمييز بينهما من خلال التطبيق العادل لنظام المكافآت وفرض العقوبات الصارمة بمن يستحقها.

كما أننا نرى بأن العلاوة ينبغي أن تكون سنوية ونسبتها 10% مع اقتراح بالغاء ما يسمى سقف الراتب، بمعنى يحقّ للعامل طالما هو على رأس عمله أن يحظى بهذه العلاوة تحفيزاً وتشجيعاً له للمواظبة على إخلاصه وتفانيه في العمل. ومن الجدير ذكره أن القيمة المالية لترفيه جميع العاملين سنوياً لا تعادل إلا مبالغ بسيطة إذا ما قورنت بالإعفاءات الضريبية السنوية

للفوز بالدرجة القصوى 9% أو أقل. إن من حق أي عامل الحصول على علاوة الترفيه السنوية، وهذه غدت من البديهيات في كثير من الدول، وإننا نرى أن هذا الحق يجب أن يُشرعن بالتعديلات المرتقبة للقانون الأساسي للعاملين. من خلال إلغاء كل المواد الواردة في الباب الخامس من القانون «من المادة 23 وحتى المادة 28» والاستعاضة عنها بالقول: كل عامل مضى على وجوده في العمل سنتان من تاريخ بدء التعيين يمنح علاوة الترفيه. والإبقاء على المادة «29» المتعلقة بمنح علاوة الترفيه الاستثنائية.

مع اقتراح بالغاء العقوبة الواردة في المادة «68» من القانون والمتعلقة بـ«تأخير الترفيه وحجب الترفيه» والاكتفاء عند مقتضى العقوبات

المقدمة للقطاع الخاص والمستثمرين، والتي كان آخرها مشروع القانون المقدم إلى مجلس الوزراء حول إعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية وإضافاتها، العائدة لأعوام 2013 وما قبل، من الفوائد والجزاءات والغرامات.. ونسأل أخيراً: هل قامت الجهات المعنية باحتساب تكاليف إجراء هذه العملية الدورية المعقّدة من هدر الوقت والقرطاسية والورق. والتي تبلغ بالتأكيد عشرات الملايين إن لم يكن أكثر. ناهيك عن المناكفات والاحتجاجات والمساومات التي تطرح هنا وهناك حول هذا الموضوع؟

نأمل من اللجنة المكلفة بتعديل هذا القانون أن تلحظ في تعديلاتها هذه الانتقادات والمقترحات لما فيها خير للعمال وللوطن.

بين روافد صناديق التقاعد... وإمكانية القيام بمهامها

■ محمد سلوم

صدرت في الآونة الأخيرة قرارات عن المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال، والتي تحمل الأرقام 19-20-22 بتاريخ 2015/5/4م والتي عمت على النقابات جميعها للنقد بمضمونها، والتي تتعلق بانتساب عمال القطاع الخاص لاتحاد نقابات العمال، وفي الوقت نفسه تم صدور مشروع نظام صندوق العجز والشيخوخة للتنظيم الحرفي والذي أحدث بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم «44» تاريخ 2010/5/16م. وفي كليهما يتضمن مقدار الرسوم وكيفية تحصيله، وإنشاء الصناديق التي تهدف إلى تأمين المعاش النقاعي وتقديم التعويضات ومنح الإعانات لأعضائه ولأسرهم في حالة الوفاة وفق الأحكام في النظام الصادر.



من الأبنية البرجية يكون نصيب نقابة المهندسين منها بمئات الألوف نتيجة تصديق مخططات وغيرها، وقد لا يعرفون موقع المنشأة، في حين العمال وخاصة الحرفيون هم من يقوم بكامل الأعمال الإنشائية حتى عملية الإكساء الأخيرة دون أن يجبى قرشاً واحداً لصناديقهم. نعطي هنا مثلاً لنوضح بأن الجهات الوصائية عندما تملك القناة والإرادة في دعم الصناديق من مصادر أخرى غير اشتراكات أعضائها، ستجيز إصدار القوانين لتحقيق ذلك الأمر، الذي يعني تحسناً سيلمسه المنتسبون للصناديق، وهم ليسوا قلائل بل يشكلون ما يقارب 60% من القوى المنتجة في البلد، حيث سيؤدي ذلك الحفاظ على استقرارها اقتصادياً، ومن ثم اجتماعياً، وبالتالي سيعزز من ارتباطها بتنظيمها الممثل لها والمعبر عن مصالحها.

لأي مواطن إضافة للرسوم المفروضة للصندوق وبقيمة عالية جداً، تُشغل هذه الرخصة وبأجر عالي مهندس ميكانيك تربية، ومهندس كهربائي ومهندس مدني، وطوبوغرافيا..... وهناك كثير

نص التشريع، لكن أجيز لهذه النقابات الجبائية من حركات وعقود أعضائها والعلاقة الجبرية للمواطن في نشاطاته الاقتصادية، وحتى الحياتية مع هذه النقابات، على سبيل المثال «رخصة بناء»

الملفت للنظر في إنشاء هكذا صناديق والأبواب المذكورة للجبائية، أنها اعتمدت بشكل أساسي على الاشتراكات من المنتسبين بالإضافة إلى بعض المطارح التي لا تغني الصناديق، وبالتالي بقيت دون روافد أخرى ملحقه وجائزة قانونياً، ليصل بنا الأمر إلى حالتين كليهما مر، إما صناديق غير قادرة على الإيفاء بالمهمة التي أنيطت بها، وبالتالي إفراغ هذه الصناديق من دورها الاجتماعي والإنساني وبالتالي «عوز وحاجة» للمنتسب قبل هذه الصناديق وبعدها، وإما في الحالة الثانية العجز والإفلاس. في مراجعة للصناديق المحدثة سابقاً للنقابات المهنية «المهندسين - المحامين - الصيادلة.....» تجد تشابهاً في

عرفات:

حل مشكلة كبرى يضع بقية المشكلات على طريق الحل

التقت إذاعة «شام إف إم» يوم الأربعاء 15/7/2015 ضمن برنامجها «استديو الشام» مع الرفيق علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير. ودار النقاش بشكل أساسي حول الانعكاسات المتوقعة لتوقيع الملف النووي الإيراني على الأزمة السورية، وفيما يلي أجزاء من هذا الحديث الإذاعي المنشور صوتياً بشكل كامل على موقع قاسيون.



إيران نحو نمو 8%

حدد عرفات في تقييمه لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني بعض القضايا الأساسية فيما يتعلق بالداخل الإيراني، فقال: «أولاً لنحدد بعض المسائل، إيران بلد محاصر، وبالرغم من ذلك تحقق إنجازات كبرى في المجال العملي والعسكري، واليوم مع إيقاف العقوبات المفروضة عليها، والذي لن يتأخر تطبيقه البعض يقول خلال فترة زمنية، البعض يقول خلال ثلاثة أشهر أو أكثر، يمكننا أن تنتج مليون برميل إضافي، وهذا يمثل بالأسعار الحالية 60 مليون دولار يومياً، وسنوياً أكثر من 20 مليار دولار، إذا كان الدخل الوطني الإيراني 400 مليار وقسمنا الـ 400/20 تكون نسبة النمو 5% نتيجة تصدير مليون برميل نفط إضافي فقط. بمعنى أن الجمهورية الإيرانية مرشحة، وتستطيع وتريد، أن تحقق نسبة نمو 8% سنوياً، وهذه نسبة ليست صغيرة، وهي عالية. بمعنى أن الحسابات الإيرانية نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران ستجعل منها مركز نمو هام، وربما مركز النمو الأهم في المنطقة، وبالتالي أصبح يجب أن يحسب حساب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل مختلف عما كان عليه قبل العقوبات. وإن مثل هذا الموضوع سيكون له انعكاسات، ليس على سورية فحسب، بل وعلى المنطقة كلها، ومن ضمنها سورية».

الاتفاق تراجع أمريكي!

وتابع الرفيق عرفات تقييمه بالقول: «إذا أخذنا الموضوع في إطاره العام، فالولايات المتحدة الأمريكية تخرج من المنطقة، لأنها في طور التراجع، ومؤشرات التراجع عديدة، عسكرية وسياسية واقتصادية، وفي أثناء انسحابها تريد أن ترد الأمور لنفسها ولحلفائها ولحليفها المهم «إسرائيل» بطريقة محددة، بحيث تبقى إمكانية استمرار هؤلاء الحلفاء بحالة مقبولة لأطول مدة ممكنة».

مؤشرات التراجع الأمريكي

وفي سياق الإجابة عن أسئلة المحاور، ذكر عرفات بالمؤشرات الأساسية للتراجع الأمريكي على المستوى العالمي.. «أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية بالمعنى السياسي والاقتصادي لم تعد قطباً أوحداً، والفترة التي عاشتها بين 1990 وحتى 2010 أو 2012 كقطب وحيد، انتهت. حيث أصبح واضحاً وظاهراً أن كلمة

سعي واشنطن وقوى غيرها لتغيب إيران عن مشهد حل الأزمة السورية كان المقصود منه عدم الوصول إلى حل

واشنطن ليست العليا، وأول دلائل ذلك هو الفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن اتجاه محاولة تدخل عسكري في سورية في 2012-2013 والذي تكرر أربع مرات. ثانياً: إذا أخذنا المؤشرات الاقتصادية، الأزمة التي جرت في عام 2008 كانت البداية فحسب، فانهيار الفقاعة العقارية تلاه جملة من الأزمات التي بدأت تتفاعل وتتعمق، وأكثر طرف متأثر هو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بمعنى أنها لم تعد قادرة اقتصادياً أن ترفع الحمل الذي كانت ترفعه سابقاً، لأن الحمل العسكري والسياسي يحتاج إلى قوة اقتصادية، وهذه القوة الاقتصادية بدأت بالانحدار. ثالثاً: كانت إحدى أهم أدوات سيطرة واشنطن هي الدولار كعملة عالمية مفروضة بالقوة على مختلف دول العالم، واليوم هناك من يقول أنه يريد مبادلات تجارية بالعملة المحلية، وليس بالدولار، وهناك من بدأ يعمل على نظام عالمي جديد، وبدأ بإنشاء بدائل لصندوق النقد والبنك الدوليين. وبالتالي فإن مجرد تجرؤ أطراف في العالم على التكلم في هذه المسائل والبداية في تحقيقها، يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على منع هذا التطور، بمعنى أنها بدأت تدخل في حالة تراجع، وهذا التراجع في نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية هو على نطاق العالم ككل».

التأثير المباشر على الأزمة

وفي سؤال عن تأثير الاتفاق على الأزمة السورية قال عرفات: «التطور في موضوع الملف النووي الإيراني، ووزن إيران في المنطقة، وفي المسألة السورية، كان موجوداً سابقاً. ولكن سعي واشنطن، وقوى غيرها، لتغيب إيران عن مشهد حل الأزمة السورية، كان المقصود منه عدم الوصول إلى حل، لأن إيران طرف وازن وله علاقة في هذه الأزمة، وهم يقولون أن إيران جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل، وهذا غير صحيح، لأنه لا يمكن أن يكون أحد جزءاً من المشكلة، ولا يكون جزءاً من الحل. وبالتالي من يحل الأزمة السورية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وجود الطرف الإيراني. فيما يتعلق بالجانب الإيجرائي، فقد سنلت سابقاً، وعلى إذا تكمك مرات متكررة عن سيمتكن من إيقاف القوى المسلحة؟ جزء من القوى المسلحة هو «داعش» و«الناصر» والجزء الباقي يقف بكبسة زر. وبالتالي في حالة الوصول إلى اتفاق سياسي، فإن إمكانية وقف الأعمال المسلحة من هذه الأطراف إمكانية حقيقية، وإن لقاءات دي ميستورا في الأردن مؤشر على ذلك».

السعودية ستوافق على تعاون مشترك ضد «داعش» فحسب الطرح الروسي السعوديون هم من طلبوا التعاون

«صفقة بيع سورية»؟!

وفي سؤال عما تروجه أوساط مختلفة من أن الاتفاق النووي جاء ضمن صفقة متكاملة «تخلت فيها إيران عن تحالفاتها، أوضح عرفات: «هذا الكلام غير صحيح، والمقصود منه الإساءة لإيران، والإساءة للطرف الأخرى، كحزب الله وسورية. دعينا نتذكر أن من يعادي سورية والشعب السوري والشعب الفلسطيني والشعب اللبناني، هي «إسرائيل» والولايات المتحدة، ليس من الآن، بل من 60-70 سنة، وهذا الموضوع لم يتغير. إيران كانت حليفة الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» أيام الشاه. بعد الثورة الإسلامية، تغيرت السياسات وأخذت موقع صراع في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت ثمناً كبيراً، حرب ثماني سنوات مع صدام حسين، وحصار طويل، وبالتالي القضية ليست صحيحة، الأطراف المعادية لشعبونا هي التي مارست ضرباتها وهجماتها وفعلت ما فعلته فيما يتعلق بالوضع السوري والوضع اللبناني. على خط محاربة الإرهاب

في سؤال عما إذا كان ممكناً أن تعيد واشنطن النظر في تحالفها وتدعو إيران للانضمام إليه، وفيما إذا كانت السعودية ستوافق على ذلك، قال عرفات: «أعتقد أن السعودية ستوافق، إذا أخذنا الطروحات الروسية بعين الاعتبار. فالطرح الروسي يقول أن السعوديين هم من طلبوا التعاون ضد «داعش»، وهنا أعتقد أن هناك خطأ في الترجمة، فالطرف الروسي لم يستخدم كلمة تحالف بل قالوا تعاون». وأضاف: «إذا كان الملف النووي الإيراني هو أحد القضايا الكبرى الشائكة التي كان عدم حلها يؤثر سلبياً على سورية

وغيرها، فإن حل هذه المسألة اليوم يضع بشكل طبيعي وآلي المشاكل الأخرى على طاولة البحث والحل».

«إسرائيل» الأكثر انزعاجاً!

أشار عرفات خلال الحوار بشكل خاص إلى موقف «إسرائيل»، فقال: «لماذا «إسرائيل» منزعة؟ «إسرائيل» كما نقول دائماً، هي كيان غريب، وهي أحد ممثلي قوى المال العالمي، ومن خلقها هي المصارف العالمية، وقوى المال العالمي الصهيوني، روكفلر وروتشيلد وغيرهما. هذه القوى اليوم مأزومة وتحاول أن تستعين بخدمات بعض القوى التي نسجها اليوم باللغة السياسية، بالقوى الفاشية، المرتبطة عملياً بهذه الأوساط. هذه القوى الفاشية تريد دفع الأمور باتجاه الحرب، ولتنتبه إلى أنه ضمن الإدارة الأمريكية نفسها هناك خطلان متعارض، فهناك قوى ترغب في توتير الوضع والذهاب إلى حرب بالرغم من أن الحروب اليوم محفوفة بمخاطر كبيرة وجدية جداً، بما في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك طرف ثان يريد أن ينظم حالة التراجع، والطرفان كلاهما يعيان أن أمريكا في حالة تراجع، أحدهما يريد ألا يتراجع إلا عبر إثارة الضجيج والرفعة والحروب والنيران، والثاني أيضاً لا يمانع الحروب ولكن شرط التحكم بمستوى خطورتها. «إسرائيل» تمثل الطرف الأكثر عدوانية، وهي مرتبطة بالجناح الأكثر عدوانية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا مغزى موقفها فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وبالتالي «إسرائيل» ستأخذ موقفاً أكثر تطرفاً».

«الإرادة الشعبية» يرحب بإعلان فيينا حول «النووي الإيراني»



حزب الإرادة الشعبية

يرحب حزب الإرادة الشعبية بالإعلان الذي تم في فيينا يوم الثلاثاء 2015/7/14 عن توقيع الاتفاق بين إيران ومجموعة 1+5 حول تسوية الملف النووي الإيراني.

تلك القوى من حالة الإنكار التي تعاني منها، نتيجة التحولات في ميزان القوى العالمي، الذي لم تعد فيه قطباً أوحداً سائداً ومهيمناً، تلك الحالة التي بدأت مع واشنطن في المرحلة الجديدة في أول فيتو مزدوج استخدمته موسكو وبكين في مجلس الأمن الدولي بخصوص سورية في نهاية 2011، وهي تشابه حالة الإنكار لدى بريطانيا وفرنسا، إبان العدوان الثلاثي على مصر 1956، عندما نهبتها الإنذار السوفييتي في حينه أنها بعد 11 عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور التوازنات العالمية الجديدة في أعقابها، لم تعد قوى إمبراطورية حقاً. إن أول مكاسب الشعب الإيراني من الاتفاق الجديد هو في إمكانية تحول بلاده إلى عملاق اقتصادي إقليمي، وهي الدولة الإقليمية الوازنة ذات الإطلاقة العالمية، والقائمة تاريخياً وعضوياً في حضارة المنطقة، والتي عملت المراكز الغربية والصهيونية، بالترغيب والترهيب مع عدد من الأنظمة العربية منذ عقود، على تصويرها بأنها العدو للشعوب العربية أكثر من الكيان الصهيوني، بالتوازي مع محاولة تاجيح الفوالق الطائفية لحرف طبيعة الصراع الأساسي في المنطقة مع الإمبريالية والصهيونية عن مساره، وهو ما تفاقم مع انفجار الأزمة السورية ومجرياتهما واستقطاباتها وأشكال التدخل المختلفة فيها. إن مصلحة شعوب المنطقة، بما فيها الشعبان السوري والإيراني، هي في الخروج عن كل الحسابات الضيقة، والحفاظ على علاقات ثنائية، قائمة على السيادة والاحترام المتبادل والعلاقات الندية والمتكافئة، والذي لن يحققه في سورية إلا حل سياسي جدي يحقق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل سياسياً واقتصادياً-اجتماعياً، ويمهد لمحاربة الإرهاب جذرياً، ويحافظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويحقق سيادتها الكاملة أمام الدول الصديقة والمعادية على حد سواء، ويستعيد دورها ووزنها الإقليمي، ويحرر أراضيها المحتلة كافة. دمشق 2015/7/14

■ هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية

إن هذا الحدث هو تطور تاريخي يأتي في سياق تثبيت ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد المناهض لسياسة الإملاءات الأمريكية والصهيونية، وهو تحول نوعي في إطار الصراع مع الكيان الصهيوني على المستوى الإقليمي، كما من شأنه أن يفتح الباب أمام فك استعصاء جميع ملفات المنطقة باتجاه إيجاد حلول سلمية لها، ومن بينها ملف الأزمة السورية، بالتوازي مع إيجاد إمكانية لتفعيل تنسيق إقليمي مجد في مواجهة الإرهاب الداعشي وأشباهه. وإن الانزعاج والاضطراب الذي يسود الكيان الصهيوني اليوم من جراء توقيع «النووي الإيراني» يعود جذره إلى طبيعته الفاشية التي يكرسها حكامه السياسيون والعسكريون الذين يعدون جزءاً لا يتجزأ من رأس المال المالي العالمي، والذي يأتي اتفاق اليوم ليندش تخفيضاً كبيراً في الدور الوظيفي التقليدي لهم ولكيانهم، بوصفه منصة متقدمة لتنفيذ السياسات الامبريالية في المنطقة. إن ما أعلن عنه في فيينا اليوم يمثل ضربة كبرى لقوى الفاشية والحرب، وانتصاراً نوعياً لشعوب المنطقة في مواجهة سياسات الهيمنة الامبريالية والصهيونية، بعد أكثر من 11 عاماً من التفاوض والعقوبات وسياسات الاحتواء وتاجيح الحروب مع إيران، التي ذهبت جميعها، وبقي، بفضل صراع كل القوى المحبة للعدل والسلام، وبدعم من روسيا والصين، عجز النادى النووي الغربي الاحتكاري في الوقوف أمام ديمقراطية الحق في استخدام الطاقة النووية، ونشر إمكانية استخدامها سلمياً من أي أحد، ودون احتكار من أحد، بما يعنيه لاحقاً من إيجاد مصادر للطاقة بديلة عن النفط، أي انخفاض وزن النفط نوعياً في الاقتصاد الدولي على المدى المتوسط، وبالتالي بوزن الدولار، كأداة تقليدية للهيمنة والإخضاع، وبما يعلن بداية كسر قانون التبادل الامتكافى عالمياً. إن اضطراب قوى الغرب، وفي مقدمتها واشنطن، رغم كل تلكؤها ومماطلتها وذرائعها، لإقرار حق طهران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، هو نقلة جديدة في بدايات خروج

تفجير التبادل اللامتكافى!

كان واضحاً منذ امد غير قليل أن ملف إيران النووي ذاهب نحو التوقيع، وأنه سيجري اعتراف دولي، أمريكي-أوروبي خاصة، بسلمية هذا البرنامج، وأن العقوبات الاقتصادية سيجري رفعها.. ورغم وضوح ذلك كله إلا أن الحدث يبقي مفاجئاً في جانب منه على الأقل..!



■ مهند دليقان

إن قراءة أولية للاتفاق ببصوده العريضة تسمح باستنتاجات أساسية على مستويين: جزئي، يتعلق بتفاصيل الاتفاق نفسه، وكلي، يدرس السياق الدولي والإقليمي العام لهذا الاتفاق، وهو الأهم بطبيعة الحال.

المستوى الجزئي

في تفاصيل الاتفاق يمكن التوقف عند النقاط الأساسية التالية:

- الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني.
- لم ترفع العقوبات الاقتصادية كلها دفعة واحدة، ولكن تم بالمقابل رفع أهم العقوبات وأخطرها، وهي العقوبات المتعلقة بتجارة الطاقة وبالقطاع المالي، وهذا يعني فتح الأفاق أمام ارتفاع معدلات النمو إلى حدود 8% كحد أدنى وفق مختلف التقديرات، وهو رقم عالي الأهمية، ويعني مضاعفة حجم الاقتصاد الإيراني خلال تسع سنوات..
- جرى إنهاء حظر التسليح، وإبداله قيوداً على التسليح، محدودة بسنوات عدة قابلة للتقليص.
- بالمحصلة، فإن الاتفاق انطلاقة من جزئياته، يبدو أقرب إلى التعادل منه إلى انتصار ساحق لطرف على آخر، مع أن مجرد تعادل الطرفين «الإيراني، والأوروبي-الأمريكي» يعني انتصار إيران.

المستوى الكلي

- يأتي الاتفاق تعبيراً مكثفاً عن تقدم عملية الترجمة السياسية

مصدر الطاقة العالمي الأساسي، وتسعيه بالدولار، هما الأداتان الأكثر أهمية في نهج شعوب العالم بأسره خلال كامل القرن الماضي، على يد واشنطن والغرب، فإن تغيير معادلة الطاقة هذه، والذي ظهر في الحالة الإيرانية، عبر كسر احتكار استخدام الطاقة النووية السلمية، سوف يأخذ طريقه نحو الانتشار الأوسع، كاسراً إلى الأبد مسألة احتكار الطاقة وطرقها، وكاسراً بذلك عقوداً طويلة ومريرة من التبادل اللامتكافى، يعزز هذه المسألة أن التقنية النووية نفسها ليست مصدراً للكهرباء الرخيصة فقط «تكلفة الكيلو وات الساعي المنتج نووياً هي بين 2,5 إلى 3,5 سنت للكيلو، بمقابل 9 سنت وسطي إنتاج الكيلو واط الساعي من مختلف أنواع المصادر الطاقية حسب تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية»، بل وأساساً لأبد منه للتصنيع التقني العالي في عدد كبير من مجالاته، وهذه مسألة قلماً يشار إليها، وذلك عن سابق إصرار وعزم. وهذا يعني فتح الأفق أمام شعوب العالم، وشعوب دول العالم الثالث خاصة، نحو إنهاء أكبر عملية نهب تعرضت لها عبر التاريخ. إن اتفاقاً بأهمية الاتفاق النووي الإيراني، إذ يؤكد بشكل قاطع صحة مسألة التوازن الدولي الجديد، فإنه لا يفاجئ من درس هذا التوازن وتحديث عنه مراراً وتكراراً خلال سنوات متعاقبة. ولكنه يقدم، رغم ذلك، مادة جديدة وغنية للدراسة، ولإعادة ترتيب المعطيات وصولاً إلى استشراف أدق للمستقبل القريب.

- والاقتصادية للتوازن الدولي الجديد الذي تتراجع ضمنه واشنطن والصهيونية وحلفائهما بشكل مستمر. والاتفاق، إذ يأتي نتيجة لهذا التوازن، فإنه وبمجرد توقيعه قد تحول بذاته إلى سبب في تسريع ترجمة هذا التوازن، ليس على المستوى المحلي الإيراني فقط، بل وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، بما يعنيه ذلك من انعكاسات على مختلف الأزمات الراهنة بما فيها الأزمة السورية، ودائماً ضمن معادلات جديدة، يكون الأمريكي فيها أضعف مما كان عليه سابقاً.
- ضمن السياق السابق نفسه، فإن الوصول إلى حل المشكلة بالتفاوض وبالطرق السلمية، يعني تكريس الحلول السياسية بوصفها الطريق الوحيد لحل جميع الأزمات، الأمر الذي سيسرع بدوره في حل بقية الأزمات المعلقة وبالطريقة التفاوضية السياسية ذاتها.
- يفتح الاتفاق الباب أمام وضع مسألة السلاح النووي «الإسرائيلي» على طاولة البحث الدولي، ضمن «شرق أوسط خال من السلاح النووي» ويبدو أن هذه المسألة بالذات- إضافة إلى ما يمثلها الاتفاق من تراجع في القطب الذي تنتمي إليه الصهيونية- هي ما تثير هلع الصهاينة وتدفعهم نحو العويل. وهذه المسألة، بمجرد وضعها على طاولة البحث، فإنها ستغير إلى الأبد، وضع الكيان الصهيوني في المنطقة، وازعة إياه نفسه موضع البحث، في نهاية المطاف.
- إذا كانت عمليتا فرض النفط بوصفه

التبادل اللامتكافى:

هواحد أهم آليات الاستعمار الحديث- الاقتصادي، والتي ارتكزت تاريخياً على تقسيم دول بين دول مستهلكة ودول مصنعة، حيث يعتمد هذا التبادل على قصر دور الدول «المستعمرة اقتصادياً» على تصدير المواد الخام التي يجري تصنيعها في الغرب لإعادة تصديرها إلى تلك الدول بأضعاف قيمها الحقيقية. تتكثف هذه العملية في الفروقات الكبرى بين القيم الشرائية للعملات في الغرب مع نظيراتها في «الدول المستعمرة».





القضية الكردية.. والظرف الراهن؟

من الشروط الأولى لفهم أية قضية فهماً حقيقياً، ومنها القضية الكردية، هي قراءتها قراءة متكاملة، بعيداً عن المواقف المسبقة، والخاضعة على مدى التاريخ الحديث للتجاذبات القومية، والتناول أحادي الجانب مرة، والتعميم مرة أخرى، ومن دون الوقوف عند خصائصها. وهذا ما وضع الجميع أمام خيارات مسدودة في أغلب المنعطقات التاريخية التي مرت بها القضية، الأمر الذي ينبغي ألا ينكر في ظروف الاضطراب الإقليمي والدولي الراهن، سواء كان من خلال الاستمرار في إنكار حقوقه القومية من جهة، أو من خلال محاولة تجيير القضية لصالح المشاريع الدولية، من حيث يدري البعض أو لا يدري، من جهة أخرى، فكلنا الحالتين تعينان جعل القضية الكردية مجرد أداة توتير جديدة في المنطقة.

■ رمزي السالم

لدى شعوب أخرى، حيث أن الدولة القومية تشكلت في ظل تحول البرجوازية إلى طبقة بذاتها ولذاتها، وبادرت إلى تشكيل سوقها، «دولتها القومية». فقد كان الحامل السياسي للحالة الكردية قيادات تقليدية ذات طبيعة إقطاعية مرة، أو فئات من المثقفين، مرة أخرى، مثلها مثل شعوب الشرق الأخرى. رابعاً: القضية الكردية قضية دولية موضوعياً، بسبب توزعها بين دول عدة، اختلفت في تحالفاتها الدولية منذ تكونها. وبالتالي فإن أي تحريك للملف الكردي في دولة من هذه الدول، كانت له ردود أفعال من أربع دول، وعلى الدول المتحالفة مع الدول الأربع، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولي دائماً. خامساً: القومية الكردية، من أكبر القوميات من حيث عدد السكان التي ليس لها كيان قومي، وتكاد لا توجد قومية أخرى بهذا العدد من السكان، وبهذا الغنى من الثروات

أولاً: إن القضية الكردية ليست قضية احتلال بالمعنى الكلاسيكي المتعارف عليه، وإن كانت تنطوي على الاضطهاد القومي، بل هي نتاج خرائط رسمتها قوى دولية في ظل توازن دولي محدد ارتسم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. ثانياً: الفضاء السياسي والجغرافي للقضية الكردية هو دول الرأسمالية الطرفية، بما يعنيه من نهب مزدوج «محلي من الكومبرادور، ودولي من المراكز»، مع ما يترافق مع ذلك من مستوى متدن من الحريات السياسية. فبالإضافة إلى الظلم الاجتماعي هناك ظلم قومي أيضاً، بدأ مع التقسيمات الاستعمارية، ولم ينته في ظل ما اصطلح عليه بالدولة الوطنية.

ثالثاً: الحامل الاجتماعي للمشروع القومي الكردي ليس البرجوازية، كما هو سائد

في أرضها، منعته الدول الغربية من تشكيل دولتها القومية الخاصة. سادساً: خلق شكل تطور الدولة الوطنية، عبر التراكم التاريخي مستوى معين من الاندماج بين القومية الكردية، والقوميات الأخرى في الشرق، لا يمكن تجاهله عند وضع أي حل للقضية الكردية.

ماذا عن الحل؟

كما أسلفنا، الأصل في واقع الحال الكردي هو تقاسم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية، على خلفية الأزمات الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالمراكز الرأسمالية في بدايات القرن الماضي ووسطه، وهو ما ينبغي عدم تجاهله إطلاقاً، لفهم ما تريده المراكز الدولية في الظرف الراهن، حتى لاتعيد المأساة التاريخية نفسها كهزلة هذه المرة، الأمر الذي يتطلب

من القوى الوطنية في الدول الأربع، تغيير زاوية الرؤية إلى هذه القضية، والعمل على حلها ليس لأنها تتعلق بحقوق طبيعية فقط، بل حتى لا تصبح ساحة استثمار من الدول الكبرى. وبالملموس العمل على تحقيق مهمتين متكاملتين بالتوازي:

رفض المشاريع الدولية التي تقوم على أساس تعميق الفوالق القومية، والقطع مع هذه القوى الدولية التي تعمل على سياسة «الاحتواء المركب لكل القوى»، و«إنهاء الكل، للتحكم بالكل».

الاعتراف بحقوق الشعب الكردي من حيث المبدأ، كجزء من شعوب الشرق العظيم، وتوفير الأرضية التي تمنع تكرار السياسات السابقة المطبقة بحق.

فكما ولى زمن سياسة إنكار الوجود، ولى أيضاً عهد الكيانات الصغيرة والتابعة.

التوازن الدولي.. تلغيم الحلول.. والآفاق؟

يبدو حسب المنطق الشكلي والآني في قراءة الظواهر السياسية في العالم المعاصر، إن الأمور تتعقد أكثر في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن التراجع الأمريكي، الذي من المفروض أن يؤدي إلى تهدئة الأوضاع؟ يبدو وكأن في الأمر تناقضاً، ليصل التحليل لدى البعض بالتشكيك في حقيقة التراجع الأمريكي، وكامل المنظومة التي يمثلها، وتحديداً قوى رأس المال المالي العالمي...

■ عامر حسن

من الطبيعي ألا تكون عملية تشكل التوازن الدولي الجديد هادئة وسلسلة، حيث القوى المتراجعة تمتلك تاريخياً قدرات اقتصادية وعسكرية واستخباراتية من جهة، ومن جهة أخرى و - ربما أكثر أهمية - ما تمتلكه من أوراق في الفضاء الجغرافي والسياسي التي تشتغل عليه لتفريغ الأزمة، حيث أن هذا الفضاء من حيث البنية هي رأسمالية طرفية هشة سهلة الاختراق على خلفية التطور المشو، وما نتج عن هذا النموذج من تناقضات مركبة - بينية في كل دولة، وبين دولة وأخرى على مستوى الإقليم - تناقضات ذات طابع تاريخي، وأبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية وثقافية، تم استحضارها دفعة واحدة بواسطة ماكينة اعلامية - دعائية متكاملة، وتم تهويلها بمنطق سياسي براغماتي - ميكافيلي لا يتورع



عن استخدام أية واسطة للوصول الى الغاية، كل ذلك في محاولة يائسة لاييقاف التراجع، أو على الأقل التحكم به. ما نريد قوله أن عملية التراجع الأمريكي، عملية راسخة وهي التي تحدد الاتجاه العام في تطور الوضع الدولي، فهي لم تعد القوة الأمرة والناهية كما كانت، في أي ملف من الملفات الدولية، وهي مضطرة إلى التعاطي مع قوى دولية مختلفة في جميع الملفات، ومضطرة للذهاب إلى حلول سياسية للامزات المشتعلة، الأمر الذي بات مقرأ به من الجميع

وفي كل الملفات، ولكن يبقى من خصائص وطبيعة المراحل الانتقالية بين موت القديم وولادة الجديد، أن توظف القوى المتراجعة كل ما في جعبتها من أدوات، لتؤمن لنفسها مكاناً، في الظرف الجديد، أو لتضع حلولاً ملغومة، أي أن القوى المتراجعة لن تدخر جهداً في ترك الغام قابلة للانفجار في المراحل اللاحقة، وفي ذلك تحديداً، سر التشويش في اللوحة، وسر التعقيد الذي يغطي على جوهر الظاهرة « التراجع » والذي لا يستطيع وقفها ومنعها بحال من الأحوال.

بعد أن عجزت قوى العالم القديم، «الأحادية القطبية» من ممانعة التطور الموضوعي، تحاول التكيف معه، والالتفاف عليه، وتفريغه من محتواه، بادوات واساليب متعددة، التي ربما يكون من جملة تعقيدات المرحلة الانتقالية الراهنة عدم وجود تلك القوة الدولية التي تعاجل القوى الرأسمالية المتراجعة بضربات متتالية، للإجهاز عليها ودفنها، ولكن التجربة التاريخية نفسها تقول أن مثل هذه القوى تظهر من رحم عملية التحول نفسها، ليخرج الصراع من كونه صراعاً ضمن المنظومة الرأسمالية، إلى صراع بين المنظومة الرأسمالية بما تمثله من مصالح النخبة المالية الدولية، ومنظومة بديلة من حيث التمثيل والوظيفية، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، بينة تجيب على اسئلة الجنس البشري، في كيفية تأمين حاجاته الأساسية.

ماسحو أحية المجمع الصناعي العسكري

هذه «الإمبراطورية» العسكرية باتت عارية. تكفي الإضاءة على الاحتياك المتواصل الذي يمارسه «المجمع الصناعي العسكري»، المعتمد على تجديد الأسلحة القديمة، وإعادة بيعها بعد تخفيض تكاليف إنتاجها. أي أن ديمبسي وشلته، من ضباط الرتب العليا، مشاركون فاعلون ومتواطون بالاحتياك والهدر والاستغلال، لدرجة لا تتجاوزها إلا البنوك والمصارف، مثل «غولدمان ساكس».

قادة الجيش لا يملكون الصلابة الكافية على ما يبدو ليفرضوا تخفيض الإنفاق العسكري، الذي حدده الرئيس بـ30%. ولا يوجد أحد في وزارة الدفاع يملك ما يكفي من القدرات الذهنية والميزات العملية لبدء بتصميم وبناء معدات نوعية، تمكننا بسهولة من تخفيض ما يقارب 50% من ميزانية البنتاغون، وتمكننا أيضاً من إغلاق قواعدنا الخارجية كلها، وعودة قواتنا إلى الوطن. ما يزيد من مرارتنا هو رؤية نفاق «قادة» وزارة الدفاع، الذين يتملقون الشباب والشابات المشاركين بالعمليات العسكرية، في الوقت الذي يتحمل فيه 4% من قوات المشاة 80% من الخسائر، ولا يحصل هؤلاء على أكثر من 1% من ميزانية البنتاغون، حسب ما أكد الجنرال، روبرت سكيلز.

تقصير كهذا يعد جريمة، إذ يجب أن يكون من أولويات وزارة الدفاع في المستقبل الاهتمام الجدي بالمهام الموكلة إليها، عوضاً أن تكون ماسحة أحية لـ «المجمع الصناعي العسكري». نحن لا نستطيع احتمال مشاهدة وزارة الدفاع تمول تدريبات «جيد هاليم» «تدريبات جديدة للجيش الأمريكي، تقوم على تدريبات مع العناد الكامل في مناطق المدنيين، والتي تتوزع في مناطق محددة، وتهدف، حسب بعض المصادر، إلى أن تخفض حساسية الناس للمظاهر المسلحة في الشوارع، كخطوة لمشروع لاحق»، وتدريب الحرس الوطني بهام تجريبية لإدارة معسكرات اعتقال على الأراضي الأمريكية ولمواطنين أمريكيين. أنا واثق بأن تشكيلات الجيش والشرطة لن تحنث بيمينها، لتصبح بمواجهة الشعب، ولكنني واثق أيضاً بأن الوضع يتجه إلى الانفجار.

«تخدعنا الوثيقة بشكل صارخ بمجرد إنكارها الحقيقة القائلة بأن الجيش الأمريكي لم يعد قادراً على كسب الحروب، أو تقديم أية فائدة للبشرية، تحت أي ظرف. فجيشنا بات أداة كليلية فاسدة، وما هو إلى أداة لزعزعة استقرار الدول الأخرى، لا العكس!!»

التقهقر الأمريكي...

وانعكاساته على الجيش

■ بقلم: روبرت ستيل
ترجمة وإعداد: علاء ابوفراج.

تتابع «فاسيون» في هذا العدد معالجة «العقيدة العسكرية الأمريكية 2015» التي أعلن البنتاغون عنها مؤخراً، ولكن هذه المرة من زاوية التراجع الأمريكي، وانعكاساته المباشرة على الجيش.

الأعداء والحلفاء

تحوي الوثيقة ما يكفي من التضليل، في إطلاقها مواقف خاطئة ومضللة من بعض الدول، إذ أنها لم تذكر أننا نحن المعتدون فيما يخص روسيا. فنحن من افتعل المشاكل في المنطقة، كالمعارك الجوية في القطب الشمالي، التي كلفتنا طائرة وطيّاراً إلى الآن. أما الصين، فقد ربحنا الحرب دون قتال أصلاً، في الوقت الذي تنسحب فيه إدارتنا عن إعطائها قنبلة ذرية لباكستان. كذلك، تجاهل رئيس هيئة الأركان المشتركة، مارتن ديمبسي، أن يذكر بأننا شركاء بمحاولات زعزعة الاستقرار في سورية، ما جعلها جزءاً من رقعة الدمار الممتدة من أفغانستان إلى ليبيا، نزولاً إلى اليمن والصومال والنيجر ونيجيريا.

يتظاهر كبار ضباط الجيش، بالطاعة لتسلسل القيادة المدنية، لكنهم بالحقيقة يطالبونها هي بالطاعة، أو يعيدون تشكيلها إن لزم الأمر. ويوضح الكاتب، ويليام بلام، دور هؤلاء القادة: «الاستخدام الأساسي للجيش الأمريكي، منذ الحرب العالمية الثانية، لم يكن لحماية أمريكا أو كسب الحروب، بل كان لتخريب العالم واستخدام حلفاء فاسدين، وهذا ما يصب في خدمة 1% من الشعب، ويحفر حفراً أعمق للـ 99% المتبقين».

القوة من الجيش وحده؟!

تتجاهل الوثيقة أن الولايات المتحدة غير معنية بوضع شكل للمستقبل، لا سيما وأن دبلوماسيتنا وعلاقاتنا الدولية مجرد أضحوكة في أرجاء العالم. والنظرة لمصرفيين محقة، فهم وحوش مؤذية، ومعروف عن شركات اتصالاتنا وحوسبتنا بأنها متعاونة مع وكالة الأمن القومي، لذلك فهي غير ملائمة كمزود للمعدات وإبرام العقود الخدمية، وماذا بعد! الزراعة؟! صناعات الأدوية؟! زراعتنا.. أدويتنا.. وصناعاتنا الأخرى «الكبرى» باتت معروفة كلها بأنها فاسدة حتى النخاع، لا بل سامة أيضاً.

إيقاف الإنفاق على الحروب

وردت جملة ذكية وحيدة في الوثيقة وهي: «يتطلب التغلب على المنظمات المتطرفة العنيفة، في نهاية الأمر، إيجاد الأمن والفرص الاقتصادية للسكان المعرضين للخطر». إن حكومة نزيهة ستدرك على الفور وجوب وقف تدخلنا بالدول، ووقف الجرائم المالية المشرعة وتسهيلات المصرفيين. يجب علينا أن نحصر وقتاً وجهداً ومالاً بالقدر نفسه الذي نبذله لشن الحروب، لكن هذه المرة في سبيل السلام، فبات من المعروف اليوم بأننا،



والقدر نفسه الذي أنفقتاه على الحروب في عام 2012، كان بإمكاننا انتشار أوفر خمسة مليارات إنسان من الفقر الذي يعيشونه.

وهم تفوق الجيش الأمريكي

واهم رئيس هيئة الأركان المشتركة إذا كان يعتقد فعلاً بأن الجيش الأمريكي هو الجيش الأفضل، قيادة وتسليحاً، على المستوى العالمي، فقد تم توثيق الكذب المستشري عند ضباط فيالقنا في العديد من الكتب. ومعادتنا باتت خردة، بنسبة تتراوح بين 45% إلى 75%، فهي لا تعمل كما يجب، وتتطلب نفقات غير اعتيادية. والأهم من هذا، إنها مصممة للحروب التقليدية ضد قوات تقليدية.

تغاضى ديمبسي، عند تعريف «البيئة العسكرية»، عن أننا أضحينا أعدائنا، فلدنيا جيش متوسط يعتمد على شبكة عالمية من القواعد العسكرية الخارجية المكلفة جداً، «التي تستغل موارد المناطق الموجودة فيها»، وهي عاجزة عن إنجاز المهام الموكلة إليها، فجيشنا يتألف من سلاح جو يملك طائرات تعد الأعلى، والأقل نفعا من الناحية القتالية في تاريخنا، ولا تستطيع قواتنا الجوية أن تنقل أي قطعة عسكرية إلى أي مكان بالسرعة المطلوبة! ولدى القوات البحرية أدميرالات أكثر من عدد السفن..!

كان من الأجدى الحديث عن أن قدراتنا العسكرية كلها، باتت مجمدة بسبب تطور القدرات العسكرية العالمية، فالقدرات

«جيشنا بيت دعارة لغسيل الأموال» أنا متيقن أننا عاجزون عن إحراز أي تقدم في أي مجال «بغض النظر عن مدى حيويته»، سواء أكان إصلاح الجيش أو الاقتصاد أو البيئة، ما دمنا خاضعين لاستبداد الحزبين العاملين وفق مصالح 1%. ما جرى على مرأى من الجيل الماضي، هو الدمج بين الجريمة والسياسة، وبين السرقة والحكومة، وهو أبعد ما يكون عن مصالح الشعب، حيث وصل قادتنا الماليون وعبيدهم السياسيون إلى نتيجة ميثرة للسرية، مفادها أن مجتمعنا غير قادر على تأمين عمل مستدام، لذلك جرى زج المجتمع في مهمة أخرى، لا تتضمن إنتاج الثروة لنا جميعاً، بل الفرار ببساطة مع ما تبقى من ثروة في اقتصادنا المنخور، وبات واضحاً أن الجيش كله قائم على تجديد العاطلين عن العمل، اليائسين منهم والأقل تعليمًا، لتخفيف التوتر الاجتماعي، إضافة لكونه بيت الدعارة الأفضل لغسيل الأموال على الكوكب.

■ عن موقع «counter punch» بتصرف

تعقيب:

يمثل روبرت ستيل - وهو ضابط سابق في قوات البحرية وعضو متقاعد في المخابرات المركزية - تيار المتقاعدين الذي يرصد عملية التراجع الأمريكي، ويحاول إدارة هذا التراجع باتجاه أقل الخسائر الممكنة، من موقع الحرص على أن تحافظ الولايات المتحدة على وزن دولي حقيقي وفعال. وتوضح هذه المقالة الدور الفاعل لراس المال المالي في تصعيد العنف، وإن كان شكل المعالجة فاصراً وأولياً. بالإضافة إلى أنها تسلط الضوء على دور «المجمع الصناعي العسكري»، الذي يسعى إلى تحقيق الربح الأقصى، على حساب الشعب الأمريكي وشعوب العالم، مستغلاً وزنه الكبير داخل الإدارة الأمريكية.



«العيدية»...

رشوة مضاعفة تحت مسميات محلية الصنع



ما أوتيت من لطف عيدية صمته عن مخالفتك المتكررة. سيمر موظف التأمينات والمراقب الصحي وموظف الترميم وحماية لمسهلك على المطاعم الشعبية والكاينوهات والدكاكين، ليأخذوا عيدية تواطئهم معك طيلة عام، وستدفع شاكراً لهم هذا الفضل الجليل.

أثمان مضاعفة

«راحت لبعد العيد» الكلمة الأشهر في هذا اليوم الفضيل، والمحبة لدى جمهور الموظفين في القطاعات كافة، ولكي لا «تروح» لبعد العيد يجب أن تدفع ثمنها، وهي الورقة التي لم تستخلصها إلا قبل انتهاء الدوام الرسمي، وهذه ستكلفك عبارات الرجاء، والموظف سيزيد عناده لأن هذا العناد يزيد من ثمن خرق القانون واستخراج ورقتك المهمة... وهذه ستكون اللغة المسموعة في بعض مراكز النفوس والسجلات المدنية مثلاً، فإخراج القيد وبيان العائلة سيكون مكلفاً أضعاف ما هو عليه خصوصاً إن كنت قادماً من الريف أو من محافظة مشتعلة.

اختراع حصري جداً

تجري كل هذه الفوضى ويجري خرق القانون، من أجل مارب شخصية، والغريب أن كل هذا يجري تحت سمع ومراى المسؤولين عن سلوك هؤلاء الموظفين. العيدية ليست مجرد عرف عادي من السهل تجاوزه عندما يصير قانوناً، فعبارة «اللي بيطلع من خاطرك» ولّى زمانها، وحل محلها عبارات مثل: «ما بتوفي معنا»... إن هذا الفساد الصغير ما كان له أن يتفشى ويمتد إلى كل تفاصيل حياتنا إلا تحت ظلال الفساد الكبير وتأثيراته المتعددة والمزمنة.

من الزحام وغلاء البنزين فالتكتة كما يقول بـ 3000 ليرة وأنت يجب أن تدفع الفارق. إذا فكرت في أن تتأخر ليلاً ف عليك أن تدفع أرقاماً فلكية تبدأ من فئة الـ 1000 ليرة ولست وحده، سيما السائق السيارة بركاب مثلك وقد يكرر في وضع راكب بجواره.

عيدية المقهى

كل عام وأنت بخير سيقولها لك عمال المقهى الذين ينتظرون هذا اليوم للترحيب والابتسام من أجل العيدية، وستدفع وأنت تضحك كما يقول العامة، وهذا من باب الكرم والتباهي، وهؤلاء تتحسن أخلاقهم في هذا اليوم، فعامل الصالة الذي تصرخ به عشر مرات من أجل كأس ماء بارد سيهرع إليك من أول خطوة لك في المقهى، ويعبر عن سروره لقدومه، ويبادرك: أهلاً بالاستاذ، وستكون صفة كل كمن يدخلون المقهى وليست ميزة لك... وأيضاً لن يعاد إليك أية بقية من المبلغ الذي تدفعه.

الموظفون... الجوالون

هؤلاء يجب أن تعاملهم كما كان يعامل «المسحر» في حاراتنا القديمة، فأخر يوم في رمضان هو يوم دفع مستحقات إيقاظك من نومك لعبادة الله، وهو سيقول لك كل عام وأنت بخير. مفتش الكهرباء سيكون في حلة جديدة، سيرن جرس الباب بكل هدوء، ولن يطرق الباب بقبضته، وسيظهر إليك أنت الذي سامحك بمخالفة استجرار غير مشروع، أو بسرقة خط إضافي تخلصاً من التقنين الطويل أي أنك «مركب خطين»، أو آخر لك لصق بطاقة نزع العداد الخضراء لتخلفك عن سداد الفواتير... وستدفع بكل

عبد الرزاق دياب

عيدية الوظيفة

الرشوة الحلال التي يعتبرها الموظفون، والتي تكرست لتكون حقاً مكتسباً فوق الفساد المستشري، الذي لا يمر من خلاله أية معاملة - وإن كانت نظامية - دون أن تكرم الموظف الذي يجلس فوق كرسيه طالباً حقه في الفارق الذي لا تعطيه إياه الدولة... فيبدأ بموشحه المحفوظ عن الرواتب التي لا تكفي لأسبوع، والغلاء الذي يكسر الظهر، وطلبات الأسرة الكبيرة، والمواصلات التي تشكل 50% من راتبه ليصل إلى وظيفته، وكل هذا سيعوض من جيب المواطن القادم من الفضاء. الموظف المسؤول عن استكمال معاملتك للحصول على راتبك التأميني في التأمينات يطلب فقط 500 ليرة سورية لكي يحجز لك دورك في استلام تعويضك، الذي يجب أن تحصل عليه فوراً بعد استكمال أوراقك، وإلا انتظر لعشرة أيام هكذا تقول لك موظفة الحاسب بالاتفاق مع مديرها، وأما الـ 500 الزرقاء فتسير بك إلى الصندوق.

عيدية النقل

أجرة السرفيس التي تؤخذ عن غير وجه حق من المواطن، والذي يتحمل أيضاً مزاج السائق ونزقه، وتغيير طريقة، فوقها تأتي العيدية التي تعني أن لا يعيد إليك السائق بقية الـ 100 ليرة وأجرته 75 ليرة على خط دمشق قطناً من جهة السورية، وأما من جهة الصبورة فتصبح 125 ليرة سورية فالعيد غداً. الطامة الكبرى في سائق التاكسي الذي لن يعيد إليك من الـ 500 ليرة أي قرش في مشوار لا يتعدى 1 كم، والسبب العيدية بالإضافة إلى الشكوى

العيدية بالضبط هي اختراع سوري محض وبامتياز، ولن تجده في بلد آخر بهذا النهم والتوافق، والغريب أننا كمواطنين ندفع هذا الإتاوة عن طيب خاطر، بل وأن آخرين يحثون من لا يقبلون بها على دفعها من أجل تسيير أمورهم وتيسيرها، وهي سائدة لدرجة أنها أصبحت عرفاً يتعامل به الجميع، ومن يعتبرها ابتزازاً يبدو كمن خرج من ملته

مطببات

عبد الرزاق دياب



موسم ابتزاز الفرح

حكماً سيذهب الأولاد إلى الأراجيح، وسيبحثون عن ساحات عيدهم، وسيطلبون ملابس جديدة لليوم الأول من العيد، وسيدورون على بيوت الأقارب طمعاً بقبلة ساخنة، وعيدية تساعد على اللعب على مدى ثلاثة أيام هي لهم فقط. أينما كانوا هم يفكرون بالطريقة نفسها، ولن يعينهم شكل الأرض هل احترقت أم ما زالت نضرة خضراء، ولن يهتموا بجيوب الآباء إن كانت فارغة أم أنها امتلأت قبل قليل بزكاة الفطر، أم من ديون سريعة لقضاء عطلة العيد بين أبناء ضاقت عليهم الحياة في زمن الحرب، وضاعت على أهلهم حتى فاضت الدموع.

وسط كل هذا العناء السوري، هناك من يفكر بالعيد كموسم ابتزاز، وهؤلاء لا يبحثون فيما ألت إليه أوضاع الناس، ولا يكتفون كيف تدبروا ما يفرح صغارهم، ولا كيف تذللوا لقضاء أيام قليلة تحتاج إلى راتب شهرين تكلفة وغصات. الأيام الأخيرة التي تسبق العيد هي أيامهم، وهي الأيام الأكثر إيلاً لمواطن يجر طفله الباكي، بينما الأم تحاول إيجاد المبررات التي تقنع الطفل بأن ينتقي هدية أخرى أو «بخطأ» أقل سعراً، وهكذا من محل لآخر حتى يجد الأب ضالته في بسطة فقيرة على هيئة محل تجاري تصلح لما تحويه جيوبه المثقوبة.

لن يغامر الأب بأخذ عائلته بكاملها إلى الصالحية أو الحمراء، ولن ينساق خلف دعوات «الشقيقة» في الحميدية للصعود إلى المحل العلوي، فهناك كما يقول الولد - الذي يغري الزوجة وأطفالها - البضاعة الأفضل، وسيسحب الأب يد ابنه الصغير بقوة، وتبتسم الأم بخجل لبناتها اليافعات وتقنعن بأن هناك ما هو أفضل إلى أن يأتي الفرج على أبواب سوق الحميدية حيث يبيع الفقير للفقير ملابس صالحة لهذا موسم. الأسواق تغلي بأسعار خرافية، وبضائع صنعت لتعويض موسم عام بأكمله، والتجار الذين يعرفون من أين تؤكل الكتف، سيأكلون المواطن مع أمواله الشحيحة، وكذلك محال الحلويات والقهوة وحتى أولئك الذين يحولون لك رصيد الجوال سيستغلونك بداعي العيد والعيدية. كل عام والفرح الغائب عن قلوب السوريين منذور للعودة، ومواسم الابتزاز قبل أن تضع الحكومات لها حلولاً علينا أن نخلعها من قلوبنا التي لم تعد تتسع لكل هذا الشقاء. كونوا بخير...

جدل حول «ثغرات»

قد تهدد مكانة التعليم العالي في سورية



بعد 4 سنوات ونيف من الحرب على سورية، لم يخل قطاع من قطاعات الحياة إلا وطالته أزمة معينة تفاقمت باستمرار الحرب، سواء كان ذلك ناجماً عن قيود فرضتها دول أوروبية كـ«عقوبات»، أو عن تصرفات «غير مسؤولة» من جهات حكومية زادت من الطين بلة.

■ حازم عوض - قاسيون

قطاع التعليم، لم يكن بعيداً عن مساوئ مفرزات الحرب، وعدا عن الشكاوى التي كانت تطاله سابقاً في «عصر الرخاء» إن صح التعبير، طفت على السطح مؤخراً مشاكل جديدة جاءت نتيجة بعض القرارات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي، والتي وصفها بعض المراقبين أنها ثغرات قد تتذرع بها بعض الجهات الدولية ومنها اليونسكو، كي تهدد بسحب الاعتراف بالجامعات السورية، وبالتالي ضياع قيمة الشهادات الجامعية. الدكتور عامر قوشجي رئيس الجمعية الوطنية للشباب والتنمية، ومدير الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، أكد لـ«قاسيون» أنه إن لم تتدارك وزارة التعليم العالي تلك الثغرات وعملت على سدها، قد يؤول الوضع إلى ما لا تحمد عقباه، مطالباً باتخاذ التدابير اللازمة للحوّل دون وصول اليونسكو إلى سحب الاعتراف بالجامعات السورية.

خصخصة التعليم وقرارات مريبة

ومن أكثر الأمور خطورة على وزارة التعليم العالي وفقاً لقوشجي، هو «التوجه نحو خصخصة التعليم»، قائلاً «التوجه نحو زيادة عدد الجامعات الخاصة، وعدم زيادة المقاعد بالجامعات الحكومية، سيؤدي إلى توجه الطلاب إلى التعليم الخاص، وأشار إلى قرار تتم دراسته حالياً لجمع شواغر الاستيعاب لثلاث كليات علمية وهي الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة بكتلة واحدة عبر 800 مقعد فقط، وهذا ما سيؤدي إلى رفع المعدلات، ودفع الطلاب نحو التعليم الخاص أيضاً، وبالتالي ستظهر مجدداً مشكلة الفحص الوطني وتعديل الشهادات».

وحذر من عدة مشاكل قد تنتج عن مثل هكذا قرار كـ«التأثير على استيعاب كل كلية من تلك الكليات على حدة، فضلاً عن أنه لكل كلية عمادة ومخابر المفروض أن تكون مستقلة».

معضلة!

ونوه قوشجي إلى مشكلة وصفها بـ«الكبيرة» تواجه الطلاب الذين درسوا بعض سنوات الجامعة في بعض البلدان العربية أو الغربية، وجاؤوا إلى سورية لإتمام تعليمهم، وهي عدم حصولهم على الشهادات الجامعية نتيجة «إهمال إدارة الجامعة» بالتحقق من صحة الوثائق المقدمة لها عبر التواصل مع الجامعات التي كانوا فيها سابقاً، في حينها، علماً أن هذه العملية مهمة الجامعة والوزارة، وفقاً لحديثه.

وذكر قوشجي حادثة لأحد الطلاب الذين دروسوا سنة في ليبيا، وجاء ليكمل في سورية، وبعد إنهائه سنواته الجامعية، لم يحصل على شهادة نتيجة عدم القدرة على التواصل مع جامعتة الآن التي تدمرت إثر الحرب هناك، وكان من المفترض أن يتم

مراسله الجامعة فور وصوله إلى سورية، إلا أن ذلك لم يتم، طيلة هذه السنوات.

تعديل الشهادة السورية في سورية!

وحول تلك القرارات التي وصفها بأنها «ثغرات سلبية»، توقف قوشجي عند الفحص الوطني الذي يخضع له طلاب الكليات الطبية العامة والخاصة منذ عام 2010 والذي سيطبق على كليات أخرى قريباً، وقال: «اشتراط النجاح في الفحص الوطني المعياري لخريجي الجامعات السورية الخاصة، والعامة من كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، ليندل الخريجون سوق العمل والانتساب لنقاباتهم، يقلل من الثقة بشهادة الجامعات العامة السورية، ومؤشر لعدم اعتراف الوزارة بشهادات جامعاتها».

ومن وجهة نظر قوشجي، ليس من الضروري أن ينجح الطالب في هذا الفحص، كي يدخل سوق العمل، ويكفي التقدم إليه دون شرط النجاح «كما كان سابقاً، فهذا غير مطبق بأي دولة غير سورية، أن تعادل شهادات الجامعات الحكومية لدى وزارة التعليم في البلد نفسه «فالمعايير الدولية لا تشترط ذلك، إلا أن وزارة التعليم العالي أصدرت هذا القرار وكأنها غير واثقة بالشهادة الجامعية التي تصدرها الجامعات السورية التابعة لها، وهذا قد يكون مأخذاً عليها».

الوزارة تدافع

وزارة التعليم العالي، وبشكل طبيعي، قامت بالدفاع عن نفسها، وقالت ميسون دشايش مدير عام مركز التقويم والقياس في الوزارة، إنه «هناك قرارات من الوزارة بناءً على معايير موضوعة من منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية لجودة التعليم العالي، حيث وضعت منظمة الصحة العالمية عام 2013 معايير للمحافظة على الاعتراف بشهادات الكليات الطبية في منطقة شرق

البحر المتوسط، ووضعت امتحان وطني موحد تخضع له الجامعات الطبية الخاصة والعامة كلها، ليتم بناء عليه الاعتراف بشهادات الخريجين، إضافة لوضع معايير أكاديمية مرجعية تحدد مهارات ومعايير كل خريج قبل دخول سوق العمل والمشافي والاختصاصات المتقدمة، ووفقاً لذلك وضعت الوزارة قرارات لقياس مخرجات التعليم العالي».

ووفقاً لدشايش «تم إجراء 57 امتحان وطني خلال الأزمة، عشرة منها كلية الطب البشري وكان النجاح بالامتحان شرط للتخرج، وبلغت نسبة النجاح في الامتحانات 90% في جامعة دمشق، و86% في جامعة تشرين وباقي الجامعات، ما يعكس جودة التعليم ومستوى البرنامج والخريج والجامعة».

حديث دشايش في هذه النقطة، كان منغياً من قبل رئيس الجمعية الوطنية للشباب والتنمية التي تضم فيها عدداً كبيراً من طلاب الجامعات وخريجيه، حيث قال «هناك مشكلة حقيقية بهذا الامتحان وخاصة إن تم النظر إلى نسب النجاح المتدنية به، مايل على وجود مشكلة بالامتحان وليس بالطلاب».

رغم التحذير الوزارة تكمل وتعمم

ونوهت دشايش إلى أن «وزارة التعليم بدأت بتطبيق الامتحان الوطني في الكليات الطبية، انتقائاً للكليات الهندسية، وصولاً لكافة الفروع العلمية، ليكون فيها امتحان وطني معياري لأنه مطلوب قياس مخرجات التعليم العالي، وهناك اهتمام بكلية الهندسة المعمارية لدورها الهام بمرحلة إعادة الإعمار، وشكلنا بوردات عمارة للتأكد من قدرة الخريج على تلبية الاحتياجات القادمة، حيث تم إجراء امتحان كفاءة للعمارة عام 2010، وطبقنا أربع امتحانات وطنية، أما العام الماضي أجري امتحان كفاءة، وكان شرطاً للتقدم إلى الدراسات العليا، وهذا العام سيصبح شرطاً للتخرج».

اليونسكو تؤكد فقط!

وفي نقطة أثارت بعض الجدل في حديث دشايش، أشارت الأخيرة إلى أنه «سيتم توقيع اتفاقية اعتراف متبادل بالشهادات بين سورية واليونسكو»، وهنا يتبادر للذهن وكان اليونسكو كانت تشكك فعلاً بجدوى هذه الجامعات، ولذلك طلبت بعض الشروط «الصارمة» من وزارة التعليم العالي كما قال مصدر في الوزارة لـ«قاسيون».

لكن دشايش تداركت ذلك، وقالت إن «توقيع هذه الاتفاقية يتم كتحديث دوري للاتفاقيات السابقة»، مشيرة إلى أنه «قبل الأزمة كانت أربع جامعات سورية فقط داخلية بالتصنيف العالمي لأفضل عشرين ألف جامعة، الآن هناك 18 جامعة داخلية بالتصنيف، رغم أنه انخفض الترتيب قليلاً، وخاصة لجامعة حلب وجامعة البعث».

مصدر في وزارة التعليم العالي، نفى لـ«قاسيون» وجود تهديد صريح من قبل اليونسكو بخصوص سحب الاعتراف بالشهادات الجامعية السورية، وما جرى كان فقط إعادة التذكير ببعض الشروط التي يجب التقيد بها على حد تعبيره، إلا أن قوشجي وجد أن مجرد «التذكير بالشروط يعتبر نوعاً من التهديد من منظمة اليونسكو».

من أكثر الأمور خطورة على وزارة التعليم العالي وفقاً لقوشجي، هو «التوجه نحو خصخصة التعليم»

بعد مشكلة أسعار القمح..

دفع مستحقات فلاحي حماه يتأخراً



■ مراسل قاسيون

مفارقة جديّة في مشكلة عدم دفع ثمن الأقماع، فوفقاً للحكومة فقد تم رصد 90 مليار ليرة ثمناً للأقماع، وبالتوازي مع ذلك برزت معلومات تقول بأن نسب التسليم لم تتجاوز 10% من الإنتاج المتوقع، فإن ذلك يثير تساؤلاً حول عدم سداد ثمن أقماع حماه طالما أن المبالغ مرصودة والأقماع المسلمة أقل من المتوقع.

استلام من مدن أخرى!

يشرح بعض الفلاحين معاناتهم لمراسل قاسيون فيؤكدون أن المعاناة تطال الجميع سواء الفلاحين أم الجمعيات الفلاحية ويقول أحدهم: «حتى الجمعيات التي لها أموال لا تستلم من المصرف الزراعي ونتيجة التأخر بصرفها يحولهم المصرف الزراعي إلى المصرف المركزي بحماه أو اللادقية لتقبض من هناك».

أحد الفلاحين أكد لقاسيون أن استلام أموال الفلاحين بات مشكلة جديّة، بدل أن يكون هذا المردود عائداً مالياً يخفف مشقة الموسم، فجمعية فايز منصور الموجودة في السقيلية في ريف حماه على سبيل المثال، اضطرت للاستلام مرتين أحدها من مدينة اللادقية وبمبلغ 135 مليون، ومرة من مدينة حماه بمبلغ 130 مليون وعلى مسؤوليتهم، أي تم إعطائهم شيكات وقاموا بصرفها من تلك المدن.

بعد إنتهاء موسم حصاد القمح ومعاناة الفلاحين في تسليم الأقماع للجهات الحكومية، وما شاب هذه العملية من مشاكل تتعلق بانخفاض السعر الحكومي عما يطلبه الفلاحون لدعم إنتاجهم، برزت معاناة أخرى هي أشد وطأة تتمثل بتأخر دفع قيمة الأقماع المسلمة من الحكومة للفلاحين.

الأموال موجودة.. فلم التأخير!

يقول أحد الفلاحين لقاسيون أنه: «في كل يوم ينزل الفلاحون لاستلام أموالهم، ويعودوا بخفي حنين بحجة عدم وجود مصاري، مع العلم أن المصرف الزراعي في السقيلية يستجر الأموال من المركزي بحماه، ومن المفروض أن يحول له 2 مليار و200 مليون».

هذا وذكر مصدر لقاسيون أن حوالي مليار و700 مليون ليرة لم تحول بعد، علماً أن القمح وصل إلى المطاحن. مقابل ذلك يستغرب أحد الفلاحين عدم الدفع حتى اللحظة ويرى أن هناك



ذكر مصدر لقاسيون أن حوالي مليار و700 مليون ليرة لم تحول بعد، علماً أن القمح وصل إلى المطاحن.

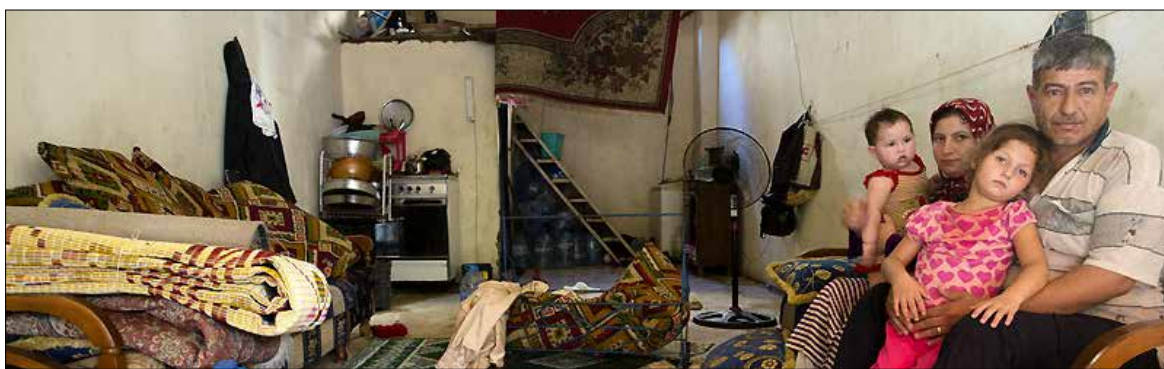
ذريعة نقص السيولة!

المشكلة الأكبر هي في ردود المصرف الزراعي في المنطقة على عدم تسليم الأموال، حيث يتم التذرع دائماً بأن الأموال غير كافية، طالما أن المصرف المركزي في حماه لم يحول لهم الأموال، وبدروه يتذرع المركزي بـ«نقص السيولة» تحت ذريعة التزامه بالدفع لفلاحي الحسكة ودير الزور، رغم أن العملية لا تستدعي إلا زيادة حجم الأموال المحولة للمصرف المركزي في حماه من مركزي دمشق، مثلاً، وبما يتناسب مع حجم الفلاحين الذين سيستلمون أموالهم هناك وهذا الأمر هو حل سريع وسهل لهذه المشكلة.

كما يرى فلاحو المنطقة أن ما يتعرضون له فيه الكثير من الغبن، فويد هؤلاء أن هناك «تجاراً يسوقون القمح بأسماء فلاحين» ويؤكد أحد الفلاحين هذا الاستنتاج من خلال تقديره أن ما يحصل عليه أولئك هو عوائد عالية ولا تتناسب مع عوائد الفلاحين هناك، فهم بغالبيتهم ذوو ملكيات صغيرة الحجم نسبياً. ويتابع الفلاح ذاته لقاسيون أن «السبب في ذلك هو سوء توزيع المستحقات، فلماذا تسهل مديرية المصرف لهؤلاء «التجار»، بينما لم يقبض الفلاحون والمزارعون أموالهم ويتم إلزام الجمعيات بالذهاب إلى حماه واللاذقية»!

السوريون في لبنان

بين معاناة المعيشة وآمال منتظرة!



تستمر معاناة العمال والمواطنين السوريين في لبنان، طالما أن الأزمة السورية مستمرة وظروف النزوح إلى لبنان لا يتوخى أحد إيجاد حلول لها ولتبعاتها على المواطنين هناك.

■ مراسل قاسيون

فرغم بعض الإجراءات التي أقرت في الفترة الأخيرة، لا يزال المواطنون يتعرضون لمضايقات شتى خاصة، ابتداءً من المضايقات ذات الطابع الأمني وصولاً إلى صعوبات الحياة المعيشية. تستمر المعاناة بأشكال شتى وأبرزها ما يتعرض له عمالنا هناك، فهؤلاء عليهم دفع حوالي 100 ألف ليرة لبنانية «25 ألف ليرة سورية»، وذلك على حسابهم الخاص لقاء تأمينات للعمل، وبعد هذا الإجراء شكلاً جديداً من أشكال استغلال العمال السوريين فساداً، أي قبل الأحداث كان التأمين محصوراً بالشركات التي يعمل فيها العمال، وكان للعامل الحق في سحب المبلغ عند تركه للعمل، لكن هذا الإجراء تم إلغاؤه الآن.

يضاف إلى ذلك معاناة المعيشة التي تقض مضجع السوريين، فالراتب لا يكفي للسكن والمعيشة، حيث يتقاضى العامل هناك ما بين 300 إلى 500 دولار شهرياً، بينما أجرة الشقة يتراوح ما بين 200 - 400 دولار حسب حجمها غرفة أو غرفتين، وما تبقى لا يكفي للمعيشة، فالأسعار هناك مرتفعة جداً.

ورغم ذلك يرى بعض السوريين في التسهيلات الجديدة في التنقل أمراً جيداً رغم كل شيء، فبعد صدور قرار منذ حوالي 15 يوماً من الأمن العام، سُمح بموجبه للمقيمين من المواطنين والعمال بالتنقل والذهاب إلى سورية والعودة ست مرات في العام بموجب كرت أبيض مخصص لذلك، وهذا مابعت في روح السوريين شيئاً من الأمل في إمكانية تحسن أحوالهم.

الرقعة وقمحمها

بين داعش والتجار و«التحالف»..!

■ قاسيون

تخضع مساحات واسعة من محافظة الرقة لهيمنة ما يسمى بتنظيم الدولة منذ الشهر الثاني من عام 2013 مما جعلها مسرحاً لعمليات طيران ما يسمى التحالف الدولي الذي طال قصفه العديد من البنى التحتية ومنها الجسور، كجسور تشرين والفروسية والحميرات وغيرها، ولم يبق إلا جسري العتيق والجديد، مما أدى إلى إعاقة التواصل بين أبناء الريف والمدنية، ويكلف أبناء الرقة الجهد والمال والوقت أضعاف السابق عدة مرات.

قمح الفلاح بين داعش والتجار!

رغم أن موسم هذا العام يعتبر فيراً قياساً بالسنوات السابقة، حيث تراوح متوسط إنتاج الدونم بين 300 و400 كغ، إلا أن ذلك لم ينعكس على الفلاح في تحسين معيشته بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة، وغياب الطلب على المادة، وعلى إثر غياب المراكز الرسمية لمؤسسة الحبوب من جهة ثانية، ليأتي دور التجار في التحكم بالسعر، وفرض سعر متدن في السوق، لا يتجاوز «54» ليرة للكغ أي أقل من سعر الدولة المحدد بـ 61 ليرة، لاسيما بعد إغلاق طريق الرقة دير الزور وطريق الرقة السلمية حماه من قبل داعش وأخواتها. وقد دخلت ما يسمى بـ داعش على خط شراء القمح مباشرة إذ افتتحت مركزاً لاستلامه في قرية السلحية، إلا أن غالبية الفلاحين لم يوردوا له لأنها لا تسلم قيمته إلا بعد شهر من تسليمه؟! في ظل حاجتهم الماسة لقيمتها المالية لشراء وتوفير مصاريفهم وتكاليف معيشتهم، حيث تعتبر المنتجات الزراعية مصدر الدخل الوحيد للكثير من الأسر في المحافظة.

آلاف العائلات خارج الحسكة..

ماذا عن دور الجهات الرسمية؟



دون أدنى مقومات الحياة، وجدت العديد من الأسر السورية القاطنة في مدينة الحسكة نفسها مضطرة للنزوح عن المدينة إثر الهجمات التي شنها إرهابيو «داعش» عليها، لتتحول حدائق المدينة ملجأ لتلك العائلات. أما الحكومة: فلم تكن على مستوى نداءات الأهالي.

■ سليم علي

خلال الأسابيع الماضية، اشتدت وتيرة المعارك مع تنظيم «داعش»، لا سيما في حي غويران جنوبي الحسكة، ما أسفر عن تهجير المئات من العائلات في ظلّ تصاعد متزايد في حدة العمليات العسكرية. وعلى غرار أسلوبه الممنهج لمحاولة دب الرعب في أوساط المدنيين، قام التنظيم بتفجير سيارات مفخخة مراراً وبشكل يومي تقريباً، كمقدمة للتسلل إلى المدينة، والسيطرة على بعض المواقع فيها. وفي ظل قذائف الهاون، والاشتباكات الحية المتصاعدة، والقصف الجوي، انقسم سكان تلك المناطق بين من قرر النزوح خارج المدينة، وبين من لم يتمكن وفرض عليه افتراض أرضية الحدائق الموجودة في الأماكن الآمنة نسبياً في المدينة.

دور التهويل الإعلامي

على الرغم من اشتداد وتيرة المعارك في عدد من أحياء المدينة، غير أن التهويل الإعلامي الذي جرى ممارسته من أوساط «داعش» وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، والتهديد بزيادة عدد التفجيرات الإرهابية، رفعاً بشكل كبير من أعداد الأسر النازحة عن المدينة، وإلى أحيائها الآمنة نسبياً. ويمكن القول أن هذا التهويل قد نجح جزئياً في أداء دوره المطلوب، نتيجة ضعف أداء الإعلام الرسمي في تغطية الحدث، والتجربة المرة معه في هذا المجال.

14 ألف أسرة..!

تشير الإحصاءات غير الرسمية التي تداولتها وسائل الإعلام المحلية، إلى أن ما يزيد عن 14 ألف أسرة قد اضطرت خلال الأسابيع الماضية للنزوح عن مساكنها، يضافون إلى ما يقارب 100 ألف شخص مهجرين سابقاً، هذا العدد الضخم بالنسبة إلى المدينة، تقابله حالة الشج في مراكز الإيواء التي عمدت الجهات الرسمية إلى بناءها «مؤقتاً»، والتي لم تتجاوز 18 مركز، لا يصلح جميعها للإيواء جيداً. إذ أن أعداد هذه المراكز غير كافية لاستيعاب نصف أعداد الأسر النازحة، أما النصف الآخر، فيحشر حشراً في تلك المراكز في ظل غياب المواد الإغاثية، أو في ندرتها في أفضل الأحوال.

المواد الإغاثية

و«الأجهزة المختصة»

وممن التقت معهم «قاسيون» سابقاً، يؤكد أحد المواطنين، الذي اضطرت للنزوح مع عائلته المكونة من أربعة أطفال وأم

إلى أحد مراكز الإيواء، أن «الكثير من المواد الإغاثية التي يقال أنها تصلنا في مراكز الإيواء، يجري نهبها بشكل علني من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية والتنظيمات المسلحة غير الرسمية. وطبعاً لا يستطيع أحد الاعتراض على ذلك، لأنه، وفي حالات مشابهة، جرى سحل أحد المواطنين لمجرد أنه رفض سرقة معوناته بعد يوم انتظار طويل». وفي جانب آخر، يؤكد المواطن ذاته، أن تلك العناصر باتت هي من «ينظم» عملية توزيع الحصص في المراكز، وعلى هذا الأساس فإن «المحسوبيات بدأت تنتشر بشكل مفرط، إذ يترك الناس ليتشابكون حول حصصهم، فيما يقوم بعض العناصر بتقاضي الأموال لتسهيل حصول هذه الأسرة أو تلك على حقوقها في المعونة»، وغيرها من السلوكيات التي تتناقض مع ما قدمه الجيش العربي السوري، والمقاومة بتسمياتها المختلفة من تضحيات لمنع استباحة هذا التنظيم الإرهابي للمدينة.

نازحو الحدائق أسوأ حالاً

على الرغم من الحالة المأساوية التي يعيشها النازحون في مراكز الإيواء، غير أن حالهم لا يقارن بنظرائهم الذين اضطروا لافتراض الحدائق واللجوء إليها. «لا بطنائات ولا طعام وماء ولا أدوية ولا أي شيء يصلنا. يقولون على التلفزيون أنهم يقومون بواجبهم؟ ذلك كذب، منذ 14 يوماً لم تات أية جهة لتسألنا عما نحتاجه»، تؤكد السيدة م.س التي نزحت مع أطفالها الثلاثة إلى إحدى حدائق المدينة، وتضيف في حديثها إلى «قاسيون»: «حتى المياه لا تصل إلينا، يومياً اضطرت إلى قطع مسافة طويلة لأجلب المياه للأطفال.. أطفالنا صغار ولا أستطيع تركهم في الخيمة لوحدهم، منذ أسبوع هجم كلب شارد على الخيمة، وكاد يتأذى الأطفال لولا أنني وصلت في اللحظات الأخيرة». ومن الجدير بالذكر أنه وردت معلومات

إلى «قاسيون» حول قيام الجانب الحكومي خلال اليومين الماضيين بافتتاح مراكز إيواء جديدة، واستيعاب أعداد أخرى من النازحين.

التعاون الشعبي يخفف وطأة الأزمة

بالرغم من وجعهم وسوء أحوالهم وعيوبهم على الحكومة، لا ينسى أغلب من التقتهم «قاسيون» الإشارة إلى حالة التلاحم ووحدة الحال التي أبداها سكان المناطق الآمنة نسبياً إزاء وضعهم، إذ أن «اعتمادنا الأساسي في موضوع الطعام والشراب، وحتى اللباس، هو على ما يقدمه لنا سكان المنطقة بشكل يومي. إننا هنا لا نرى جمعيات ولا مجموعات إغاثية ولا غير، فقط أبناء المنطقة يمدون لنا يد العون»، يقول أبو مالك، المهجر من حي غويران هو وزوجته، ويعقب: «هؤلاء مثلاً، أحوالهم ضيقة، ولا يلامون إن كانوا لا يستطيعون أن يساعدونا في كل شيء. لكن العتب على المسؤولين الذين تركونا نعاني وحدنا، دون أي وازع أو اهتمام بحالتنا».

إجراءات لا بد منها

من خلال تقاطع آراء المواطنين الذين التقتهم «قاسيون» خلال إعداد هذا التحقيق، واستقصائها حول تفاصيل المشهد العام في المدينة، فإنه يمكن إجمال القضايا التي من شأنها أن تخفف من حدة الأزمة على أهالي الحسكة بجملة نقاط:

أولاً: زيادة عدد مراكز الإيواء، إذ أن 18 مركزاً، ليس جميعها قابلاً للاستخدام، لا تكفي لإيواء نصف أعداد الأسر النازحة جديداً. ويجب أن يجري ذلك اعتماداً على المناطق الآمنة نسبياً والتي لا تزال تحت السيطرة الحكومية، بعيداً عن مناطق الاشتباك.

ثانياً: على الإعلام الرسمي أن يرتقي بمستوى الحدث، وينقل الصورة الحقيقية لمعاناة المدنيين في الحسكة، وذلك على أرضية تخفيف التهويل الذي تمارسه «داعش» والذي يساهم بزيادة وتيرة النزوح عن المدينة.

ثالثاً: توحيد الجهود الأهلية والرسمية، فتلك الأولى لوحدها غير كافية لتأمين متطلبات وحقوق الناس في الإيواء والإغاثية، وعليه، يتوجب على الحكومة متابعة هذين الملفين بشكل جدي، درءاً لتفاقم الأمور.

رابعاً: تأمين حماية ممتلكات المواطنين، ووضع حد لعمليات السرقة التي حدثت في العديد من المناطق ومنها ما هي تحت سيطرة الدولة، وفي معظم الجبهات الساخنة في البلاد.

إن تطبيق هذه الإجراءات لا يعد مطلباً شعبياً من شأنه أن يخفف من انعكاسات الأزمة على المواطنين، بل إنه كفيل بزيادة التلاحم بين الناس، وهو التلاحم الضروري لمواجهة «داعش»، التنظيم الذي أثبت فشله في حالات المواجهة الشعبية التي استندت على وحدة المواطنين في الإطارات المحلية.

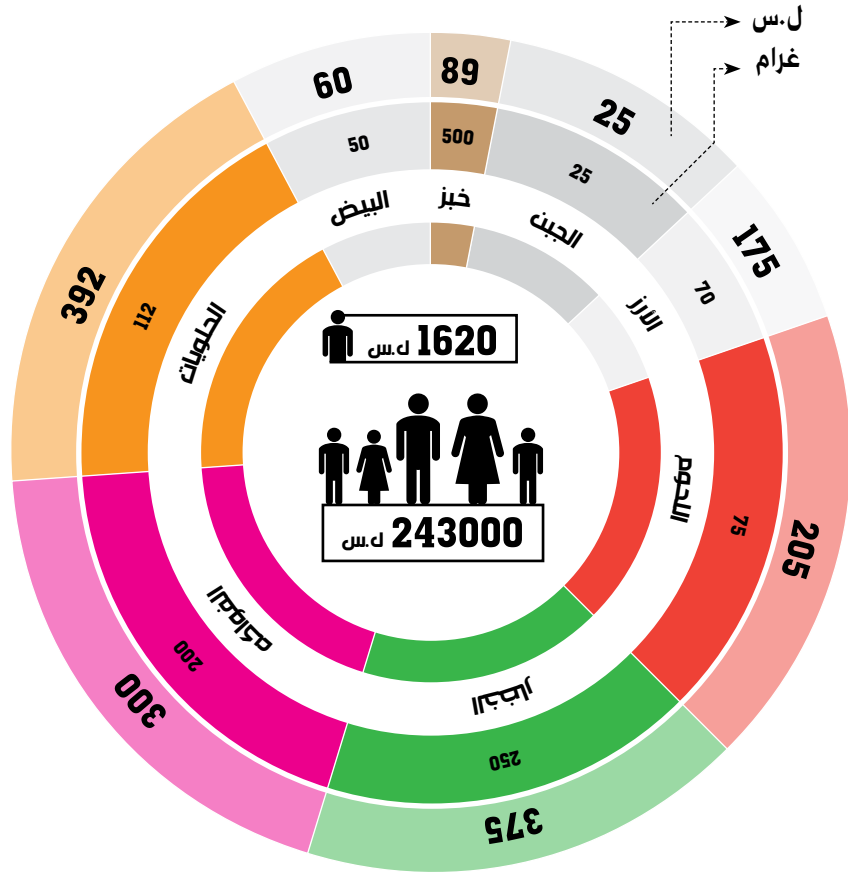
100 ألف مدني نازح من الحسكة

14 ألف أسرة نزحت خلال الأسابيع الماضية

18 مركز إيواء في المدينة، ليس جميعها صالحاً للاستخدام

«التجويع» كسلاح حرب..

كلف الحصار الغذائي!



غذاء أهل دير الزور المحاصرين.. بمئات الآلاف

البرغل 800 ل.س.، أما العدس على سبيل المثال فالكغ منه سعره 2000 ل.س. بالنسبة للحوم، فالكغ من اللحم الحمراء سعره: 5000 ل.س.، كغ اللبن يبلغ 1000 ل.س.، أما أسعار الخضار فهي مرتفعة بنسب غير مسبقة، حيث أن أقل نوع من الخضار سعر كغ منه يبلغ 1200 ل.س. للكوسا، أما الباذنجان فسعر الكغ 2000 ل.س.، والبامية 1700، والفاصوليا الخضراء بسعر 2300 ل.س. للكغ، الفواكه مفقودة وغير متوفرة في الدير. أما الزيت النباتي فسعر اللتر منه 3000 ل.س.، سعر صحن البيض «30 بيضة»: 1800 ل.س.، أما سعر الفروج 1600 ل.س. للكغ. وتبقى أسعار المحروقات التي تبلغ: للمازوت 1100 ل.س. للتر، والبززين 2600 ل.س. للتر.

يحااصر ما يسمى «داعش» مدينة دير الزور، والحيين الأمنيين المتبقين فيها « الجورة- القصور» منذ أكثر من ثمانية أشهر، عازلاً ريفها عن المدينة، ومانعاً دخول المنتجات الغذائية المتنوعة، لتتخسر الإمدادات بجسر جوي، ينقل بعض المساعدات التي تباع بأسعار مرتفعة جداً بعد انتقال جزء كبير منها إلى السوق، وعدم توزيعها، والذي ينقل بضائع لتجار، بعد أخذ رسوم على الكغ، لتباع المواد بأسعار خيالية في المدينة المحاصرة.

أسعار المواد في مدينة دير الزور

تباع ربطة الخبز في الدير، بمقدار 250 ل.س.، وسعر الكغ 178 ل.س.، أما سعر كغ السكر فيبلغ 3500 ل.س.، الأرز بسعر 2500 ل.س. للكغ، أما كغ

أسعار غوطة دمشق الشرقية

الخبز- سعر كغ الطحين 700 ل.س. للكغ أدنى حد، أما دقيق الشعير الذي يستخدم بشكل أساسي في استهلاك الخبز بالغوطة، فهو أقل سعراً حيث سعر الكغ حوالي 500 ل.س.، ويترتب عليه أن سعر ربطة الخبز تباع بمقدار 400 ل.س. بالحد الأدنى، والكغ بحوالي 285 ل.س. أما الرز بأنواعه فإنه يبدأ من السعر الأقل البالغ 950 ل.س.، ويصل إلى 1500 في أنواع رز الكبسنة وغيرها، الملفت أن أسعار البرغل مرتفعة أيضاً بالمقدار ذاته، حيث يبلغ سعر الكغ 950 ل.س.

السكر 2000 ل.س. للكغ، أما ليتر زيت البلدي فيبلغ: 3000 ل.س.، والزيت النباتي بحدود 1900 ل.س. الشاي سعر كغ منه بحدود الأدنى 2000 ل.س.، ويصل إلى 6000 ل.س. في أنواع أخرى.

سعر البيضة الواحدة 75 ل.س.، أما اللحم الحمراء فسعر الكغ منها 3500 ل.س. وهي المتوفرة في الغوطة، أما لحم الفروج فهو غير متوفر تقريباً وسعر الكغ منه يبلغ 2000 ل.س. وأكثر.

ومستوى الأسعار المذكور، يرفع أسعار المواد الغذائية المتوفرة في الغوطة، حيث يبلغ سعر كغ البصل على سبيل المثال 1000 ل.س.، وكغ البطاطا: 550 ل.س.، والأجبان تبقى بين 600 وصولاً إلى 1000 ل.س. أما أسعار المحروقات فهي تبلغ: 1100 ل.س. للتر، المازوت والبززين.

عشائر محمود

الغوطة الشرقية، مدينة دير الزور، قريتي الفوعة وكفريا في إدلب، مخيم اليرموك، الوعر في حمص، قرى ريف درعا الغربي في الأونة الأخيرة، هي بمجملها مناطق لا يزال تقطنها أعداد كبيرة من المدنيين، الذين فرضت الحرب صعوبة وصول المواد الغذائية، والمحروقات إليهم وأطلقت تحكم التجار وأصحاب المال بمصائرهم.

قاسيون استطلعت أسعار المواد الغذائية والأساسية في منطقتي الغوطة الشرقية ودير الزور المحاصرتين، من أطراف مختلفة، وأجرت مقارنات مع الأسعار الغذائية في المناطق الأخرى الأمانة لتوضح تكاليف العيش الضروري التي أصبحت تصل أرقاماً تتجاوز بأضعاف إمكانيات السوريين في المناطق الأمانة، عدا عن المناطق المحاصرة..

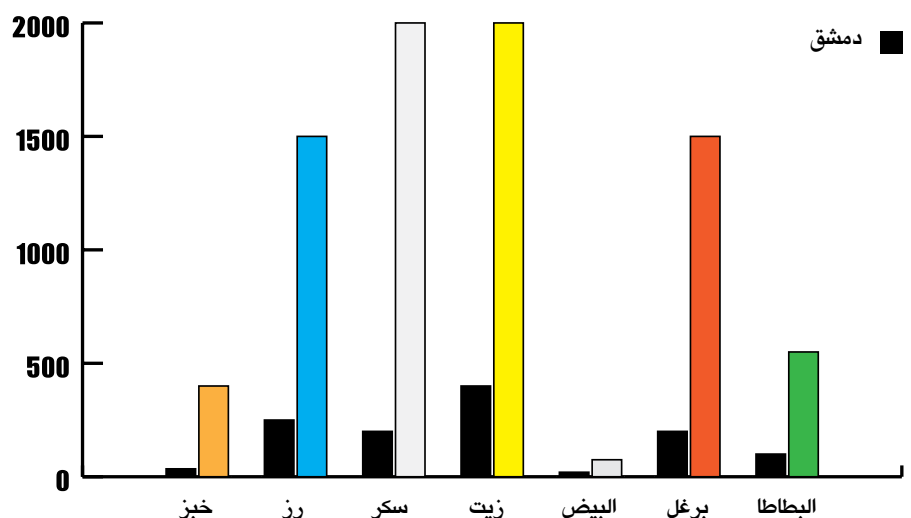
غوطة دمشق الشرقية أعوام من الحصار

تعاني مناطق الغوطة الشرقية من أقسى أشكال الحصار، وأطولها منذ أكثر من عامين ونصف من حصار فرضته ساحات المعارك، إلا أن منع انتقال المواد الغذائية تحديداً من الغوطة وإليها رفع أسعار الغذاء في الغوطة بنسب كبيرة عن مدينة دمشق، ومؤثراً بشكل كبير على مصدر رزق منتجيها الزراعيين.

فروقات أسعار المواد الغذائية بين دمشق والغوطة المحاصرة

المادة «ربطة-كغ-بيضة»	دمشق ل.س.	الغوطة الشرقية ل.س.	حجم الارتفاع
خبز	35	400	11 X
رز	250	1500	6 X
سكر	200	2000	10X
زيت	400	2000	5X
البيض	20	75	3,7 X
برغل	200	1500	7,5X
البطاطا	100	550	5,5X

7X : وسطي أضعاف ارتفاع أسعار المواد الغذائية بين الغوطة الشرقية ودمشق من العينة المذكورة



243000 ل.س. سلة الغذاء الضروري في مدينة الدير المحاصرة

كلفة الغذاء الضروري لشخص يومياً: 1620 ل.س.

كلفة الغذاء الضروري لأسرة من 5 أشخاص خلال الشهر: 243 ألف ل.س.

وسطي كلفة الغذاء الضروري في مدينة دير الزور المحاصرة: 243000 ل.س. لأسرة من خمسة أشخاص.



غذاء دير الزور الضروري 3 أضعاف الوسطي السوري..

وسطي تكلفة الغذاء الضروري في مدينة الدير المحاصرة: 3 أضعاف وسطي كلفة الغذاء الضروري السوري في المناطق الساخنة الأخرى، التي بلغت 74 ألف ل.س.

أي بوسطي أجر الموظفين البالغ 24 ألف ل.س. تحتاج الأسرة المحاصرة بالدير إلى تأمين مصادر دخل أخرى، تعادل 9 أضعاف راتب المعيل الوحيد لتؤمن الغذاء الضروري فقط في ظل الحصار والمتاجرة بالمواد..

كل ما تطلبه خروج معمل الإنشاءات المعدنية التابع للقطاع العام من الخسارة، هو إعطائه عقداً للتشغيل فقط! لم تنفق الحكومة مبالغ إضافية، أو تجدد الآلات أو يوظف مزيداً من العمال، بل كان المطلوب إعطائه فرصة للإنتاج بعد أن خسر فرصه وعوامل دعمه لفترة طويلة..

الإنشاءات المعدنية:

عناية بسيطة تنعش الإنتاج.. فلماذا الانتظار؟!



خسارة 15 عام.. أسباب غير إنتاجية!

شركة الإنشاءات العامة التي كانت كغيرها من شركات القطاع العام، تمتلك ميزات نسبية وأولوية في تنفيذ مشاريع الجهات العامة، وذلك حتى صدور قانون الاستثمار رقم 10، والأهم قانون العقود الصادر في عام 2004، الذي ألغى أولوية التزام الشركات والمنشآت العامة بتسليم مشاريعها لمعامل الدولة القادرة على إنجازها والمختصة بها، حيث أصبحت محروقات على سبيل المثال لا الحصر، غير ملزمة بتسليم الإنشاءات المعدنية إنتاج خزانات لها، إذا ما وجدت مقاولاً خاصاً تكاليفه أقل.. يسوق لقانون العقود المذكور بأنه يضع القطاع العام والخاص، على قدم المساواة في شروط العقود، إلا أن هذه المساواة غير حقيقية، لأن الواقع والأدوات البيروقراطية، أبقت تكبيل القطاع العام ولم تعطه المرونة في توفير المستلزمات، بل حصرته بالاستعانة بالسوق، دون الاعتماد على نفسه..

تكاليف مثقلة بأرباح التجار!

إن تأمين استيراد المستلزمات لمعامل الدولة، عبر مؤسسات الدولة بشكل مباشر، كان يحقق لهذه المعامل، كالإنشاءات وغيرها، موقعاً متقدماً ومنافساً، ولو استمر العمل به، لكانت منافسة القطاع العام مع الخاص ستكون «منافسة شريفة» إذا ما اعتبرنا أنه من الضروري أن تكون هناك منافسة عوضاً عن التزام المؤسسات العامة بتشغيل بعضها البعض! إلا أن ما تم لاحقاً ألغى «شرف» هذه المنافسة بالسماح لقطاع الخاص والتجاري منه تحديداً بالتغلغل في كافة مفاصل الإنتاج العام، حيث أصبح التجار هم أداة تأمين مستلزمات المعامل العامة التي أصبحت مثقلة بأرباحهم، وأرباح سمسارة العقود والفساد.. فشركة الإنشاءات المعدنية، كانت سابقاً تؤمن مادتها الأولية وهي الحديد من مؤسسة عمران الحكومية، التي كانت تستورد الحديد لمصلحة الشركة، وبسعر قريب من التكلفة، أو أقل من سعر السوق، مخفضة بذلك تكاليف الإنتاج بشكل كبير، حيث يذكر العمال، كيف كانت صفائح الحديد تأتي من الموانئ السورية، واصلت عبر السكة الحديدية إلى أرض المعمل في عذرا، وهذه العملية تغيرت منذ عام 2000 تقريباً..

تكاليف أعلى للمستلزمات

أدى تراجع مؤسسة عمران عن القيام بعمليات استيراد المستلزمات الإنشائية بالكميات الكافية، وأصبح تأمين مستلزم الإنتاج الرئيسي وهو الحديد، يعتمد على مناقصات التجار وعروضهم، لتصبح تكلفة استيراد الحديد على الشركة مرتفعة كثيراً، وتتضمن تكلفة الحديد، وبيع التاجر، وطابع العقد، وكلف النقل، ومصاريف إدارية وغيرها.. وهكذا أصبحت تكاليف تنفيذ «الإنشاءات المعدنية» للعقود أعلى من متعهدي القطاع الخاص الذين يستطيعون استيراد الحديد مباشرة، ويستطيعون استيراد الخردة، والأجزاء الحديدية الصغيرة على عكس الشركة العامة الملزمة بمواصفات قياسية للحديد.. ولم تستطع الشركة العامة نتيجة لذلك بشكل رئيسي، أن تنجح في الحصول على أي عقد هام للجهات العامة، خلال فترة طويلة، وانتقلت منذ عام 2000 إلى الخسارة المتراكمة، حتى أصبح عمالها يقبضون رواتبهم من وزارة المالية! وتناقص نتيجة ذلك عددهم من 1000 عامل قبل الخسارة، إلى حوالي 550 عامل قبل الأزمة، وصولاً إلى 250 عامل، منهم 150 عامل إنتاج فقط في عام 2015، مع استمرار التسرب والتسريح والنقل، دون تعويض نقص العمالة، مع إيقاف التعيين..

■ خاص فاسيون

«فاسيون» قصت شركة الإنشاءات المعدنية لترصد أسباب وظروف نهوضها خلال الأزمة بعد 15 عاماً من الخسارة..

الشركة العامة للإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية، شركة عامة تعمل على تصنيع الحديد، ومجموعة كبيرة من المنتجات المرتبطة به، كانت تتعهد القيام بتأمين خزانات النفط والوقود لصالح وزارة النفط، وتأمين المراحل البخارية التي تحتاجها الصناعات كافة، وأبراج التوتر للكهرباء، والخزانات الحديدية بأنواعها، والأعمال الإنشائية كافة، التي يدخل الحديد في تكوينها، كما أنها كانت تعمل على إنتاج صناعات معدنية خفيفة لتؤمن علب الصفيح الصغيرة، للمعلبات والسمن وغيرها..

إنتاج في الأعوام الصعبة!

الشركة كالكثير من شركات القطاع العام، انتقلت من الربح والتوسع في الثمانينات والتسعينيات، إلى الخسارة التي بدأت تسجل منذ عام 2000، إلا أن الملفات مؤخراً في الشركة العامة للإنشاءات هو انتقالها إلى الإنتاج بقيم جيدة، في العامين الأخيرين من الأزمة 2014-2015، وبعد عام واحد من خروجها من مقرها الأساسي في عذرا الصناعية بتاريخ شباط - 2013، وانتقالها إلى معمل تابع لها في القابون، ثم إلى معمل

الكبريت على طريق الملح، تاركة أكثر من 50 دونم أرض، ومعدات وآلات، لتجاً مضطرة إلى مساحة لا تتعدى عدة دونمات، ولا تعادل صالة من صالاتها في عذرا، وبأقل الأدوات، وبخسارة نصف العمال تقريباً..

أبراج التوتر.. تحدي ناجح!

التحدي الأكبر، كما عبر عمال الإنشاءات المعدنية، كان إنجاز عقد 1000 طن من أبراج التوتر الكهربائي الحديدية بقيمة 240 مليون ليرة خلال 2014، ثم 3000 طن أخرى، لصالح المؤسسة العامة لنقل الكهرباء، بقيمة تقارب 700 مليون ليرة، حيث نجحت الشركة في إنجاز العمل خلال أقصر مدة ممكنة، ليتم تصنيع 3000 طن، أي ما يقارب 4000 برج توتر كهربائي، خلال ستة أشهر ونصف، عوضاً عن 8 أشهر كما اشترط العقد، وذلك باستخدام أدوات عمل وروافع بدائية، بدأت من رفع أعمدة التوتر على العربات الصغيرة، وصولاً إلى تطوير الأدوات خلال عملية الإنتاج، ليستقدم عمال الإنشاءات جزءاً من معداتهم في معمل الشركة في عذرا، وليهيئوا روافع جسرية بالإمكانات الضيقة المتوفرة.. تطلب النجاح في هذا التحدي عملاً إضافياً من معظم العمال، وعملاً في أيام العطل، وحتى في أيام الأعياد،

خسرت الحكومة 40 يورو فقط في كلفة الطن، لكنها خسرتها في الموضع المناسب، لتؤمن إعادة إحياء الشركة العامة للإنشاءات المعدنية، التي قامت بتنفيذ مشاريع لصالح الكهرباء بإنتاج وصلت قيمته إلى مليار ل.س، وأمنت رواتب عمالها من إنتاجها، بعد أن كانت خاسرة لمدة 15 عاماً، وأجورها تدفع من وزارة المالية.

للشركة اليوم عقود مع جهات عامة أخرى، لتصنيع معدات ألواح الطاقة الشمسية، لصالح وحدات في السكن الجامعي في دمشق، ومشافي عامة، ومساكن مجلس الشعب، كما أن الشركة جاهزة للبدء بتصنيع المراحل البخارية، فيما لو استعادت جزءاً أساسياً من آلتها في معمل عذرا، أو حصلت على دعم حكومي لتأمين الآلات الناقصة كما يرد في اجتماعات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، أو فيما لو أمنت العودة للإنتاج في معملها الأساسي في عذرا الصناعية، وهي مسألة مشروطة فقط بتأمين محولة كهربائية لها..

إن خطوة دعم حكومية بسيطة لشركة عامة إنتاجية ونجاحها في أصعب ظروف الأزمة، تتيح إثبات، أن خسارة المعامل العامة، هي مقولة واهية، وهي مرتبطة فقط، بتراجع الدعم وبوضع القطاع الخاص ومقاوليه في أولوية الاستهداف الحكومي..



خسرت الحكومة 40 يورو فقط في كلفة الطن لكنها خسرتها في الموضع المناسب لتؤمن إعادة إحياء الشركة العامة للإنشاءات المعدنية

دعت ما يسمى «مجالس محلية» و«خبراء اقتصاديين» في مناطق سيطرة الجماعات المسلحة في مدينة حلب، إلى الانتقال للتعامل بالليرة التركية، عوضاً عن الليرة السورية داعية جهات المعونات الدولية في تلك المناطق إلى اعتماد الليرة التركية، تحت ذريعة تجنيب السوريين آثار «تذبذب الليرة السورية ومخاطرها» في تلك المناطق، بالإضافة إلى اعتبار أن التعامل بالليرة السورية يدعم «النظام السوري» ويجب إيقافه.

استبدال الليرة؟!

شروط ثلاثة لسيادة العملة الوطنية

■ مراد جاد الله

الخطوة التي يكثر التسويق الإعلامي لها، في منابر محددة، لم تنتقل بعد إلى حيز التنفيذ بشكل كامل ولا زالت في إطار الدعاية الإعلامية السياسية الساذجة، في واحدة من «الاحتياطات القذرة» كما عبرت قاسيون سابقاً، عن الأدوات السياسية التي تهدف إلى خلق أمر واقع يزيد من تعقيدات الحلول السياسية بهدف تشويبهها، ولكن بعيداً عن الهدف السياسي لدعوات استبدال الليرة المتجسد بمحاولة الإجهاد على ما تبقى من إمكانيات استقرار الدولة، ما هي الظروف الاقتصادية التي جعلت هذه الدعوة ممكنة، لدى هذه الأطراف، وما هي الشروط التي تمنع موضوعياً أي طرف سياسي، من فرض استبدال العملة الوطنية للسوريين أينما كانوا بعملة أخرى؟ تخسر الليرة في الظروف الحالية وخلال الأزمة الشروط الثلاث الموضوعية التي تبقّيها العملة المعتمدة والموثوقة لجميع السوريين في كل المناطق وهي دورها «في الإدخار-التيسير- التبادل».

الكبار أرباحهم بالدولار..

الشرط الأول أن تكون الليرة معتمدة كعملة ادخار، أو تخزين للثروة، أي يراكم بها أصحاب الربح أرباحهم، ويسعى حتى صغار المخربين إلى حماية ما جمعوه بشرائهم، وهذا الشرط اليوم لم يعد محققاً بالنسبة لليرة، التي أصبح الاتجاه العام لكل أصحاب الربح الكبار والصغار منهم، هو استبدال أرباحهم المحققة بها، بالعملة الأخرى وبالدولار تحديداً، وهي العملية التي تؤدي إلى موجة المضاربات على قيمة الليرة من حين لآخر..

الليرة انعكاس الإنتاج السوري!

أما الشرط الثاني فهو أن تبقى هذه العملة مقياساً للقيم، أي أداة التسعير، ويرتبط هذا الشرط بشكل أساسي بمصدر المواد الموجودة في الأسواق المحلية، فطالما أن نسبة 58% من الناتج المحلي السوري أصبحت من المستوردات، وتحديداً مستوردات القطاع الخاص، فعلمياً تقييم المواد والسلع الموجودة، هو «بكلفها الدولارية»، وينطبق الأمر على السلع المستوردة من تركيا في المناطق الشمالية، التي يوجد للأسواق والبضائع التركية فيها وزن رئيسي، أي أن هذا الشرط الثاني لم يعد محققاً لليرة السورية، إلا بمقدار ما تنتج من سلع ومنتجات محلية، وبمقدار ما يتراجع الاستيراد.

تداول الليرة: توفرها - الحاجة لها!

أما بالنسبة للشرط الثالث فهو أن تكون هذه العملة هي عملة التداول التي يشتري الناس ويبيعون بها، وهذا محقق في المناطق الآمنة من خلال تجريم التداول بالعملة الأخرى، على الرغم من أن هذا الإجراء القانوني غير كاف في ظل المعطيات السابقة، إلا أنه يبقى أفضل من المناطق الخارجة عن السيطرة. حيث تستند دعوات تلك الجهات المشبوهة على وضع المناطق المحاصرة المعزولة اقتصادياً إلى حد ما لتثبيت فكرتهم، ولكن هل هذا منطقي وقابل للتطبيق؟!

أعقد من دعوات وتصريحات..

يعتبر ضعف توفر الشرط الثالث «دور الليرة في



و الرواتب للموظفين الباقين في تلك المناطق. ولا تزال رواتب السوريين والكثير من المتقاعدين توزع في تلك المناطق، إلا أن جملة من التعقيدات البيروقراطية والأمنية، تعيق جدياً في الكثير من الأحيان استلام الرواتب لمستحقيها الموجودين في حلب وريفها، وإدلب وريفها، أو المنطقة الشرقية، وهذا يقلل من وزن الليرة السورية في تلك المناطق، ومن توفرها.. الثاني: الذي يضمن استمرار تداول الليرة في تلك المناطق، بعد توفرها، هو توفر الحاجة الضرورية للتداول بها، وهذا يرتبط باستمرار تواصل السوريين في تلك المناطق إنتاجياً وتجارياً وخدمياً مع المناطق المتعاملة بالليرة، لأن هذا يعتبر حافزاً رئيسياً للمنتجين السوريين هناك لبيعوا الليرة عملة متوفرة معهم يحتاجونها لمبادلة منتجاتهم ويحصلونها من بيعها، فعلى سبيل المثال: لو استطاع منتج القمح والقطن في الأرياف السورية غير الآمنة، وفي حلب تحديداً، أن يوصلوا منتجاتهم إلى مراكز الاستلام للقمح الحكومية، لكانت لليرة الآن كتلة رئيسية في تلك المناطق، لا تسمح لهؤلاء بطرح من هذا النوع، إلا أن عدم السعي الحكومي الجدي، من خلال رفع السعر للقمح أو القطن، أو من خلال زيادة وتأمين مراكز الاستلام إلى أقرب المواقع، لم يشكل حافزاً حقيقياً، ليحاول المزارعون الوصول، وهذا أضعاف فرصة مبادلة أهم المنتجات المحلية الحالية بالليرة السورية، عوضاً من أن تباع لتركيا، وهذا فقط أحد النماذج والاحتمالات..

التبادل» في المناطق الخارجة عن السيطرة، واحداً من أكثر العوامل التي تهدد بإمكانية استبدال الليرة بأية عملة أخرى في المنطقة الشمالية أو غيرها، ومع ذلك تبقى هذه العملية معقدة ومشروطة بوجود مركز مالي هناك، يؤمن تدفقاً مستمراً ومنظماً بالعملة التي قد يتم الاستبدال بها، لتؤمن كل حاجات الإنتاج والتداول والإدخار في تلك المناطق، وهذا غير متاح حتى الآن، وتحديداً في ظروف تعدد وتشتت الأطراف الداعمة والممولة، وعدم استقرار في وضع الليرة التركية، ومجمل هذه الشروط سيبقي الليرة في إطار التداول إلى جانب غيرها من العملات التي تتدفق بشكل غير منتظم إلى تلك المناطق، لتعود وتسود مع عودة الإنتاج والتواصل بين مناطق البلاد، وعودة جهاز الدولة ليقدم مناطق البلاد كافة.

مسؤوليات الحكومة وسبل المواجهة

بالنسبة لاستمرار استخدام الليرة في التداول، هو أمر قابل للتحكم من قبل الحكومة الرسمية التي تستطيع قطع الطريق بإجراءات عدة على دعوات أطراف مشبوهة لضرب الليرة السورية، وذلك عبر جانبين أساسيين: الأول: أن تتوفر الليرة السورية في تلك المناطق في ظل غياب أجهزة الدولة الخدمية التي تؤمن تدفقها، وتتعامل وتلزم بالتعامل بها، وهذا يعتمد في الظروف الحالية بشكل أساسي على استمرار تدفق الأجور

إن أهم ما يهدد الليرة السورية فعلياً اليوم ليس دعوات دعائية سياسية هنا وهناك لاستبدالها، بل هي الحرب المستمرة التي تدهور الإنتاج السوري، وتزيد من وزن اقتصاد المضاربة والدمار، والتي تقطع أوصال تعامل السوريين ومبادلة إنتاجهم مع بعضهم البعض بعملة، وتزيد الاعتماد على الخارج، استيراداً أو معونات، أو مساعدات، مضافاً إلى الحرب، خطر السياسات الاقتصادية التي تغنم من التدهور وتوزع لكبار الرابحين الذين يعتبر مستخدمو الليرة ومنتجو قيمتها أداتهم، والدولار هدفهم، في ظل غياب أية إجراءات اقتصادية جديّة لاستمرار شروط سيادة الليرة السورية، فإن الحرب المستمرة تجعل كل الاحتمالات ممكنة..

الدولار للصرافة

283 ل.س

المصرفي يرفع السعر 27%

في 4 اشهر!

حتى 25-6-2015 كان المصرف المركزي يحدد سعر الصرف الخاص بمؤسسات الصرافة بمقدار: 276 ل.س مقابل الدولار. بتاريخ 7-7-2015: رفعه إلى 281 ل.س/ الدولار، ثم تم رفعه إلى 283 ل.س/\$. ويستمر هذا السعر حتى تاريخ 15-7-2015.

يرتفع سعر المركزي لمؤسسات الصرافة، مع ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء الذي عاد ليقترّب من 300 ل.س/\$. وهذا بعد أن استقر لفترة شهرين تقريباً، عند سعر 293-296 ل.س/\$. بعد موجة المضاربة، والضخ الحكومي الأخيرة في شهر نيسان 2015. فهل نحن على عتبة موجة ارتفاع سعر صرف الدولار مجدداً؟ وما هي المتغيرات التي تتيح للمركزي، رفع سعر مؤسسات الصرافة، وتقليل قيمة الليرة بشكل تدريجي؟

هل ازداد الطلب على القطع الأجنبي، لتمويل المستوردات من مؤسسات الصرافة، هل انخفاض حجم التحويلات اليومية من الخارج، هل شهد شهر تموز تحديداً انخفاضاً في عوائد قطع التصدير؟

إن هذا الشهر لم يشهد حدثاً ذا تأثير على قيمة الليرة مقابل الدولار، إلا توقيع الخط الائتماني الإيراني، بمليار دولار، والذي من المفترض أن ينعكس إيجاباً على السوق، وخصوصاً بأن تجار القطاع الخاص وكبار المستوردين للمواد الغذائية الرئيسية يستفيدون من هذه التسهيلات الائتمانية..

الحكومة لم تجد أنها مضطرة لتبرر ارتفاع سعر الصرف الذي تحدده لمؤسسات الصرافة، كما أن معلومات من السوق تقول بأن المتعارف عليه بأن كبرى مؤسسات الصرافة هي مساهم رئيسي في تحديد هذا السعر، ما ينبئ بموجة ارتفاع جديدة يحضر كبار قوى السوق لها.

ينبغي التذكير بأن هذا السعر، يضع حداً أدنى للسوق، لا ينزل عنه، وهو في ارتفاع كبير ومتسارع، حيث كان في منتصف شهر آذار من العام الحالي عند مستوى 222 ل.س/\$. أي أن المصرف المركزي رفع سعر بيع وشراء مؤسسات الصرافة للدولار بمقدار: 27% خلال 4 اشهر.

إيران:

بعد النصر النووي.. إلى الاقتصاد در!

■ عدي إسبر

«خلال السنوات الخمس الماضية، أي سنوات العقوبات الغربية على إيران، وسعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قدراتها في إنتاج الطاقة الكهربائية سبعة أضعاف بالمقارنة مع ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية». هذه المعلومة يوردها باتريك كلاوسون مدير الأبحاث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

في مقالته «كيف ستكسب إيران من الاتفاق النووي...»، حاول كلاوسون إبراز القدرات الإيرانية الاقتصادية الهامة رغم العقوبات مقارنة بإياها بقدرات الولايات المتحدة التي تعيش جملة من المشاكل الاقتصادية. وتعتبر هذه النقطة هامة جداً في فهم القدرات الإيرانية، والتي رغم خسائر الحصار إلا أنها أثبتت قدرة كبيرة على المواجهة في المجال الاقتصادي كما في باقي المجالات، وسنضيء بعمالة على جملة من المؤشرات الاقتصادية لرصد هذه التجربة.

آثار العقوبات

تسببت العقوبات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة 20%. أما مستوى إنتاج النفط قبل فرض العقوبات وذلك في 2011 فبلغ: 3,8 مليون برميل أما المستوى الحالي ضمن العقوبات فهو 2,8 برميل تقريباً أي حتى عام 2015. بالنسبة لصادرات إيران من النفط، فقد انخفضت من 2,6 مليون برميل يومياً في عام 2011، إلى 1,4 مليون برميل يومياً في 2014.

ووفقاً لمراقبين، فإن القطاع الصناعي الحالي يعمل بـ 70% من طاقته فقط، أي أن ثلث قدراته مصطلة بفعل العقوبات. هذا وقد فقد الريال الإيراني ثلثي قيمته أمام الدولار بسبب العقوبات وتراجع النفط.



أما بالنسبة للأبعاد الاجتماعية للحصار فهي تأخذ أشكالاً مختلفة، وقد يكون أبرزها هجرة العقول وفقاً لما يراه البنك الدولي، فبين عامي 2009 و2013 خرج 300 ألف إيراني للعمل خارج البلاد. كما أن حوالي 25% من الإيرانيين الذين يحملون شهادات عليا هم خارج إيران، ما يجعلها أكبر دولة مصدرة للأدمغة حيث يفقد الاقتصاد الإيراني حوالي 50 مليار دولار نتيجة لبحث المواهب الإيرانية عن عمل خارج البلاد، وذلك وفقاً للبنك الدولي.

النتائج المباشرة لرفع العقوبات

إن مجرد رفع العقوبات سيأتي بمكاسب هامة على إيران، فهي تستطيع حالياً ضخ من 30 إلى 37 مليون برميل مخزنة لديها مباشرة للسوق، أي ما يعادل «2» مليار دولار في حال كان سعر البرميل «60» دولار. كما أن لدى الحكومة الإيرانية حوالي 100 مليار دولار كودائع مجمدة، وهي عوائد

التوقعات المستقبلية

يقول الخبراء أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني المتوقع خلال الأشهر القليلة القادمة هو 5% وسيارتفع هذا المعدل إلى 8% بعد 18 شهر، لكن الأمور ستغدو على أرض الواقع أسرع ما يمكن، طالما أن القطاعات المختلفة في إيران تنتظر استثمارات واعدة، فعلى سبيل المثال: يقول المسؤولون الإيرانيون أنه ينبغي استبدال 400 طائرة تجارية خلال السنوات العشرة القادمة، وهو ما يعادل 20 مليار دولار. كما يرى بعض الخبراء أن إيران تحتاج بين «50 إلى 100» مليار دولار كاستثمارات في قطاع النفط، حتى يعود إلى ذروة إنتاجه في 2008 عند 4 مليون برميل يومياً.

مسدس التقشف على رأس الحكومة اليونانية!

■ مهن خالد

بعد أن لاح في الأفق طريق آخر لمستقبل الشعب اليوناني، واقتصاده باحتمال الخروج من الهيمنة الأوروبية، قامت الحكومة اليونانية برئاسة تسيبراس بالروضخ لشروط الترويكا الأوروبية، ضاربة بعرض الحائط مصالح اليونانيين، الذين خرجوا في مظاهرات رافضة للاتفاق خاصة بعد تصويتهم بـ «لا» ضد إجراءات التقشف.

عادت الحكومة اليونانية عملياً للقبول بإجراءات التقشف بعد أن توصلت لاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، حيث ستم في الأيام المقبلة العديد من الإجراءات في هذا الاتجاه، فستسلم اليونان قرضاً طارئاً بقيمة 7 مليار يورو لتسديد ديونها المترتبة عليها لصندوق النقد الدولي.

حزمة التقشف الملعونة

لاحقاً ستبدأ إجراءات جديدة للتقشف، ينبغي أن يقرها البرلمان اليوناني بالتوازي مع مفاوضات على حزمة إنقاذ جديدة تبلغ قيمتها 86 مليار يورو، وتبدأ بـ 22 تموز الجاري، وذلك تحت تهديدات ألمانية بمعاينة اليونان بإخراجها من الاتحاد الأوروبي. بالنسبة للشعب اليوناني فإنه سيواجه حزمة جديدة من التقشف تضاف إلى تقشفه السابق وأبرز نقاط هذه الحزمة هي: -فرض ضريبة للقيمة المضافة على الاستهلاك سيدفعها المواطن بمعدل 23% على استهلاك المواد الغذائية والأكل في المطاعم. -ضريبة بمعدل 13% على المواد الغذائية الطازجة، وفواتير الطاقة، والمياه، والنزول في الفنادق. -ضريبة بمعدل 6% على الأدوية والكتب. -زيادة للضريبة على الشركات الصغيرة من 26% إلى 29%.



-زيادة في الضرائب على السيارات الفاخرة، والقوارب، والمسابح. -وضع حد للتقاعد المبكر بحلول عام 2022. -زيادة سن التقاعد إلى 67 سنة.

مالذي ينتظره اليونانيون من الغرب؟!

ينتظر اليونانيون عملياً مزيداً من القروض والديون، وبالتالي مزيداً من الأعباء، فالية الغرب في تسديد القروض المترتبة على اليونان هي إعادة إقراضها لتتمكن من سداد ديونها المستعجلة، ولكن بشروط أقسى، هذا وتشمل الاتفاقية الحالية: -إقراض اليونان 86 مليار يورو حزمة إنقاذ

يورو، وذلك للنمو وخلق فرص عمل جديدة، وهذه الأموال تم التعهد بها سابقاً لكنها لم تدفع حتى الآن.

«لا» للتقشف من كبار الاقتصاديين!

الجدير بالذكر أن كبار الاقتصاديين العالميين وعلى رأسهم صمويل بيكيتي، وجيفري ساكس، وآخرون، أرسلوا رسالة مفتوحة للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، طالبوها بتغيير مسار التقشف في اليونان، حيث رأوا أن التقشف المفروض «أدى إلى البطالة الجماعية، وانهيار النظام المصرفي... ناهيك عن الخطر الإنساني الذي دفع 40% من أطفال اليونان إلى خط الفقر، والذين باتوا يواجهون خطر الموت، وأن البطالة بين الشباب بلغت 50%».

وأضاف الاقتصاديون في الرسالة:

«إن حزم التقشف التي تشمل تخفيض الرواتب والإنفاق الحكومي ورفع الضرائب والخصخصة، أدت إلى كساد لم تشهده أوروبا منذ أزمة عام 1929-1933... وإن الأضرار الجانبية لذلك ستؤدي ليس إلى قتل مستقبل اليونانيين وحسب، بل إلى قتل الأمل والأزدهار والديمقراطية في منطقة اليورو، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى عواقب اقتصادية بعيدة المدى في جميع أنحاء العالم». وختم بيكيتي صاحب كتاب «رأس المال في القرن 21» الرسالة بالقول:

«الآن يُطلب من الحكومة اليونانية وضع المسدس على رأسها وسحب الزناد!»

من خلال اعترافه بحقوق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، يعترف المركز الإمبريالي الغربي، والولايات المتحدة الأمريكية على رأسه، المتحكّم بالعالم حتى الأمس القريب، بأن إرادته لم تعد طليقة في هذا الكون، وبأن شارة «شرطي العالم» قد نَزعت عنه، حيث انتهى عصر الأحادية القطبية.



الاتفاق النووي

تحول نوعي وتطور تاريخي

انحسار الوزن الأمريكي
لا نبالغ بالقول أن الولايات الأمريكية تنازع آخر أيامها في المنطقة كـ«أمر ناه»، ويتبين ذلك من خلال الحالة المستجدة لأدواتها وأتباعها في المنطقة: الكيان الصهيوني يفقد القدرة على لعب دوره الوظيفي التقليدي، كقاعدة متقدمة للإمبريالية، شيئاً فشيئاً. السعودية، تورطت بما يكفي في ملفات أرادت الولايات المتحدة دفعها إليها، وباتت مصالحها تدفعها نحو التفكير ملياً في التفافات قد تنجيها من دفع فاتورة التراجع الأمريكي، والتكيف مع الظرف الجديد دولياً وإقليمياً. أما «داعش»، وهي الأداة الفاشية المتحكم بها استخباراتياً وأمريكياً بشكل أساسي، فسيُسمح الاتفاق النووي لإيران بلعب دور كبير في التحالف المطروح روسياً لمحاربتها.

يفرض التراجع الغربي على قوى السلام في العالم وحلفائها، الاستمرار في ملاحقة خصومها المتراجعين بالضربات للإجهاد عليهم. وإن كان هذا الاتفاق انعكاس لساووزان الدولية، وتظهر لها، فعلى قوى السلام الاستمرار بضرب خصومها بسلاح الحلول، وأهم ضربة من شأنها أن تكون قاصمة في هذا السياق، هي إنجاز الحل السياسي في سورية، لما سيعنيه من تخفيض كبير للوجود الأمريكي في المنطقة، حيث يغدو خطوة ثانية، تحمل الأهمية ذاتها التي حملها الاتفاق النووي، مما سيسهم في تطور ونمو المنطقة، بعيداً عن التبعية التي تجهضها التوازنات الدولية لمصلحة الشعوب.

الدوليتين اللتين وقفنا إلى جانبها، لا سيما في ظل وجود الأرضية المناسبة لذلك، من خلال مجموع المشاريع الاقتصادية المعلنه، وتلك التي سيجري الإعلان عنها لاحقاً، على قاعدة وحدة المشروع الأوراسي و«طريق الحرير الصيني» الجديد، وتطوير منظمة شانغهاي للتعاون الإقليمي.

الاتفاق سيغير العالم
من خلال إقرار الاتفاق الحالي، تكون الاحتكاكات الغربية للطاقة النووية قد تلقت ضربة موجعة فتفتح الباب أمام العديد من القوى الدولية، للمضي قدماً في حقها باستثمار تلك الطاقة بشكل سلمي، وبما يهدد لاحقاً لبناء تحالفات جديدة بين الدول المتضررة من الهيمنة الغربية على هذا الأساس.

وفي حال تحول العالم لاعتماد الطاقات البديلة، فهذا سوف يعني حكماً التخلي عن النفط، أو تخفيض استخدامه على أقل تقدير، وضرب تجارته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي يعني توجيه ضربة قاصمة للدولار الأمريكي، كونه العملة التي جرى فرضها في عمليات تبادل النفط عالمياً.

كذلك، فإن عملية رفع العقوبات عن إيران، تعني خروج مارد اقتصادي كبير من «قمقمه»، نتيجة رفع التجديد عن الأصول الإيرانية وأموال الشركات، والتي من المرجح أن يجري الإفراج عن 100 مليار دولار أمريكي من الأصول الإيرانية فقط خلال الشهور الستة القادمة، مما يضيف وزناً أكبر للشرق ولقوى السلام العالمي في مواجهة الغرب اقتصادياً.



الولايات الأمريكية تنازع آخر أيامها في المنطقة كـ«أمر ناه» ويتبين ذلك من خلال الحالة المستجدة لأدواتها وأتباعها في المنطقة

بعد سنوات طويلة من المفاوضات الشاقة، خرج الاتفاق بين إيران ودول «1+5» ليثبت جملة من النقاط الهامة، دولياً: ترسّخ التراجع الأمريكي بوصفه بوابة لعالم متعدد الأقطاب، بما يفضي، إقليمياً، إلى إيجاد تحول نوعي في الصراع مع الكيان الصهيوني من جهة، ودفع الحلول السياسية للأزمات المستعصية في الإقليم، من جهة أخرى.

عماد بيضون
لا تبدو حالة «الهيستيريا الإعلامية» التي أصابت الكيان الصهيوني بعيد الإعلان عن الاتفاق بين إيران ودول السداسية الدولية في فيينا، إلا تعبيراً عن حالة قلق أكثر عمقاً أصابت حكام الكيان - بوصفهم أحد أجزاء رأس المال المالي العالمي - لدى استشرافهم للتخفيض اللاحق الذي سيطرأ على دورهم الوظيفي، كقاعدة متقدمة للإمبريالية في منطقتنا.

البعد التاريخي للاتفاق
لم يكن ما جرى التوصل إليه في فيينا نتاجاً للحكمة السياسية والدبلوماسية فقط، وكذلك، فإنه ليس نتاجاً لاقتناع الغرب بالمسار السياسي السلمي لحل النزاعات الدولية، إذ أنه، وعلى مدار اثني عشر عاماً مضت، كان يهدد إيران، ويحاول جاهداً إيقاف برنامجها النووي، فأرضاً عليها شتى أنواع وصنوف الضغوطات والعقوبات والترهيب، بل إنه نتيجة ثبات الإيرانيين على حقهم في الطاقة، ودعم حلفائهم في الشرق، الروس والصينيين بوجه خاص، الذين استطاعوا اقتناص المتغيرات الجارية في الأوزان الدولية، وضيق الخيارات والمناورات المتاحة لدى الغرب، في ظل عجزه عن

استخدام القوة بشكل مباشر. من هنا، يمكن القول بأن الغرب قد اضطر للقبول بالسقف الذي وضعه الإيرانيون في بدايات المفاوضات، وهو الاعتراف بحقوق إيران في استخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية، وأن اضطرابه هذا نابع من قوة الأمر الواقع الذي فرضته الموازين الجديدة دولياً.

التوازن ومستقبل العلاقات
إن إدراك المتغيرات الدولية الكبرى، كان دافعاً رئيسياً وقوياً لدى القوى الدولية الصاعدة اليوم، للعودة مجدداً إلى لعب أدوار فاعلة في الصراعات والنزاعات الدولية، وتعقيدات ملفاتها الطبيعية والمفتعلة، وهو ما سمح للدول التي كانت تتعرض للظلم في السابق أن تجد لها نصيراً وسانداً بين دول السلم الصاعدة.

وفيما يخص المفاوضات النووية، فقد عكست ورقة الاتفاق الأخيرة حالة المساندة التي أبدتها كلاً من روسيا والصين لإيران، سواء عن طريق تسهيل التفاوض وتذليل العقبات، أو عن طريق تدخل الدولتين لتشكلا الضمانة لتنفيذ بعض البنود الواردة في الاتفاق. وكذلك، من خلال ما سوف نراه لاحقاً، من نقالات نوعية سيسهدها التعاون الاقتصادي بين إيران والقوتين

ملف يفتح على ملفات..!

خرجت المفاوضات بين إيران ومجموعة «1+5» لتسلط الضوء على نتائج هامة واستحقاقات مقبلة يجدر الالتفات إليها جيداً. فإلى جانب تظهيرها لتلك المتغيرات الحاصلة في ميزان القوى الدولي والإقليمي، مهدت الطريق لفتح ملفات جديدة بالغة الأهمية الاستراتيجية.

■ سعد خطار

خلص التفاوض حول الملف النووي لطهران مؤخراً إلى ما كان متوقفاً مسبقاً، وهو الاعتراف بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتراجع بالتالي عن العقوبات الاقتصادية التي قيدت هذا البلد لسنوات طويلة. إذ تعكس هذه النتيجة الواقع المتحرك في موازين القوى الدولية، وتجدر تراجيع الإدارة الأمريكية وحلفائها الدوليين، الذين حرصوا سابقاً على إضاعة الوقت برفع سقف المفاوضات، وفرض المزيد من القيود على طهران.

من جهة أخرى، يفتح حسم الملف النووي الإيراني الإمكانية الجدية لوضع ملفين هامين على أرضية البحث من جديد. أولاً: ضرورة العمل على تفعيل اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الحد منها في الشرق الأوسط، مما يعني ضمناً أن الملف التالي من المفترض أن يكون الملف النووي للكيان الصهيوني، وهو ما يسمح به الظرف الدولي اليوم.

عام 1967، استغل الكيان الصهيوني ظرفاً محدداً كانت تميل فيه الموازين الدولية إلى مصلحة الإمبريالية، التي يلعب دور قاعدتها المتقدمة في المنطقة، وكان خارجاً من انتصارات عسكرية عديدة، شرع على إثرها بإنتاج السلاح النووي الذي بقي قيد الكتمان حتى الإعلان عنه رسمياً عام 2006، على لسان رئيس وزرائه، إيهود أولمرت. غير أن الظرف الدولي قد تغير اليوم، فلا الولايات المتحدة قوة وحيدة في العالم، ولا الكيان الصهيوني قادر على تجنب المزيد من الهزائم المتصاعدة منذ مطلع القرن الجاري.

وثانياً: ينزع الاتفاق النووي الإيراني اليوم ذريعة الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا، وهو ما تهدد به الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في نيسان 2009: «في حال تسوية مشكلة البرنامج النووي الإيراني، لن يكون هناك داع لإنشاء الجزء الأوروبي لنظام الدفاع الصاروخي». وقد بدأ هذا الموضوع يتحول بالفعل إلى موضع سجال روسي-أمريكي، في ظل محاولات واشنطن للتوصل من تعهداتها السابقة.

إلى ذلك، فإن المؤكد حتى الآن، أن كل ملف يجري حله عالمياً فإنه يفتح حلولاً لغيره من الملفات من جهة، ويسرع في تثبيت التقهقر الأمريكي من جهة أخرى. وهذا ما سيفسر التصعيد الذي قد تبادر إليه واشنطن وحلفاؤها خلال الفترة المقبلة.

لم يكن لينجز الاتفاق بين اليونان ودانيتها، حتى قفز الكثير من المحللين والباحثين ووسائل الإعلام إلى استنتاجات ميكانيكية ومباشرة، تحكمها النزعة نحو الحسم السريع في قضايا وملفات ذات طابع مركب.

مازق اليونان..

اشتقاق من الأزمات الأكبر



بعدما اختار الشعب اليوناني قراره في إنهاء حالة التقشف المفروضة عليه، فاتحاً للحكومة اليونانية إمكانية استثمار ورقة الاستفتاء الذي جرى مؤخراً، ذهب تحالف «سيريزا» إلى خيار استمرار المفاوضات والقبول بشروط «الترويكا» البنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، ما يجعل الوضع اليوناني رهناً بالتطورات التي ستوالى لاحقاً.

■ احمد الرز

لا يتحمل الشعب اليوناني أية مسؤولية عن الديون التي جرى توريث الدولة بها من البنوك الخاصة اليونانية والأوروبية العاملة في اليونان، من خلال اقتراضها الواسع، مستغلة وجود حكومة تابعة إلى المراكز الأوروبية في حينه.

وقد بينت «فاسيون» في مقال سابق تحت عنوان: «أوروبا على رؤوس الأصابع.. هل ينجح ترويض اليونان؟»، هذا الدور الذي تطلعت إليه البنوك الخاصة في افتعال أزمة الديون، وتحميلها إلى الحكومة اليونانية، وما تلا ذلك من قروض قدمتها «الترويكا» لليونان، مساهمة في مراكمة ديون جديدة بلغت 246 مليار يورو، من أصل 323 مليار هي إجمالي الدين على اليونان، أي ما حصته 63%.

هل هناك حل يوناني؟

لم يكن صعود «سيريزا» بالأساس، إلا نتاجاً لتفاعل الأزمات التي تعاني منها الدول الأوروبية جراء القيود التي لم ينفك الاتحاد الأوروبي عن فرضها على دول الأطراف، لصالح منظومة رأس المال المالي في دول الاتحاد والعالم، حيث غدا الحفاظ على مصلحة رأس المال هذا دوراً وظيفياً يلعبه الاتحاد، وتدفع ثمنه الدول الأكثر فقراً، من اليونان إلى إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وغيرها من الدول. إذ انعكست أزمة الاتحاد الأوروبي هذه، في غالبية الأحيان، بصعود قوى اليمين الفاشي في دول المركز، وصعود قوى ذات طابع «يساري»، ولكن غير جذري، وربما ملغوم، في دول الأطراف. ومن خلال النظر إلى مفاعيل إجراءات

التقشف، وانعكاسات منطق الديون على دول الاتحاد الأوروبي، يتبين جلياً أن الأزمة لا تقتصر على وجود «حكم مشاكس» في اليونان يحاول أن «يفلت» من قيود المركز، حيث أن الحراك الشعبي الأوروبي الراض للتقشف والساعي إلى الخلاص من لعنة الديون، هو حراك واسع، لا يقتصر على هذا البلد أو ذاك. والمفارقة، أنه حتى تلك الدول الأوروبية التي لم تتعرض لأزمة الديون بشكل مباشر، لم تعد مصالحها الاقتصادية والسياسية العميقة تتوافق مع بقاء الاتحاد الأوروبي بالشكل الحالي، لا سيما مع تغير التوازنات الدولية، وظهور قوى عالمية جديدة على الساحة الدولية، تحمل في جعبتها العديد من مشاريع الربط مع أوروبا، بما يتوافق ومصلحة أغلب الدول الأوروبية، على اختلاف درجات تأزمها.

من هنا، لا يمكن التوهم بإمكانية إيجاد حل يوناني للأزمة اليونانية، وهذا لا يبرر السقوط المنخفضة وسلوك «سيريزا» في المفاوضات. كما لا يمكن القول بحل الأزمة المالية اليونانية بشكل منفرد، وبمعزل عن إيجاد حلول جذرية للأزمات الأكثر عمومية، من أزمات الاتحاد الأوروبي، إلى أزمة رأس المال المالي في العالم.

حول برنامج «سيريزا» والمفاوضات

منذ اللحظة الأولى لصعوده، لم يطرح تحالف «سيريزا» سقفاً مرتفعاً لمطالبه في وجه «الترويكا». فبالعودة إلى طروحات التحالف وبرنامج، وهذا ما عالجته «فاسيون» سابقاً في مقال نشرته فور فوز «سيريزا» في الانتخابات، تحت عنوان: «الضيق اليوناني حصاد البؤس الأوروبي»، نجد أن التحالف كان من دعاة «دمقرطة الاتحاد الأوروبي» والتحويل على إمكانية «تغيير الدور الحالي للبنك المركزي الأوروبي». وباللموس، طرح «سيريزا» مطلب التفاوض مع «الترويكا» من أجل إعادة هيكلة الديون اليونانية.

انطلاقاً من هذا السقف المنخفض، والمغايّر لتطلعات الشعب اليوناني، خاضت الحكومة

اليونانية الجديدة مفاوضات طويلة مع الدائنين، وخرجت بـ«اتفاق سي»، باعتراف رئيس الحكومة، أليكسيس تسيراس، إذ أن الشروط السابقة التي طالب بها الاتحاد الأوروبي، وهي خفض الإنفاق العام والحد الأدنى للأجور بشكل حاد، والخصخصة بأسعار رخيصة، وخفض معاشات التقاعد بشكل عميق، جميعها قد جرى معاودة إقرارها في الاتفاق الجديد، لكن بقيود أقسى نسبياً، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الديون، وإصدار قرض جديد بقيمة 86 مليار يورو.

قطب الشعوب: الأفق مفتوح..!

على طول المفاوضات، سعت «الترويكا»، ومن خلفها الولايات المتحدة، إلى تثبيت إحدى المعادلتين في اليونان: إما جرّ الحكومة اليونانية نحو إدارة سيئة لأزمته المالية، مع ما يتطلب ذلك من رضوخ كامل لشروط الثلاثية، وإما الخروج من منطقة اليورو «Grexit» بطريقة غير آمنة، مع ما قد يترافق ذلك من إمكانية تهديد اليونان بالأذرع الفاشية المطلوبة أمريكياً، وتعميم حالة الفوضى، بما يفرضي إلى تحويلها لـ«نموذج سلمي» لدول الأطراف التي تشهد حراكاً مناهضاً لسياسات التقشف والإفقار وتكريس انعدام العدالة الاجتماعية.

وفي ظل الصفقة السيئة التي أبرمتها الحكومة اليونانية مع دائنيها، فإن الأفق تنفتح في الداخل اليوناني لتصاعد الحركة الشعبية، ولاستكمال عملية الفرز في مفاصل البلد كافة، وما سيوازيها من حركات وفرز مشابهيها في عموم البلدان الأوروبية الأفقر، والتي ستشكل عامل ضغط في حسم الخيارات الاستراتيجية لحكومات هذه البلدان، والدفع باتجاه تلطف المتغيرات الدولية بشكلٍ جدي.

■ هوامش:

● (*) العدد «711» - صفحة «14-15» - شؤون اقتصادية

● (**) العدد «691» - صفحة «17» - شؤون عربية ودولية

«بلدوز» برلين..
ونهب أثينا

يدوس كل من «البلدوز»
البرليني، وترسيخ وجود
أثينا كأكبر بلد مدين في
أوروبا، على الكثير من القيم،
كالديمقراطية والسيادة
الوطنية، وترك وراءه بلاداً
تابعاً كاليونان. فمن سيكون
تالياً على القائمة؟

■ فيليب ليغريت*

إن قبول اليونان بالشروط الألمانية، لبدء التفاوض حول المزيد من القروض لإعادة تمويل ديونها غير المستدامة، قد يسهم في درء احتمال انهيار المصارف اليونانية، وبالتالي خروج اليونان من منطقة اليورو. لكن بعيداً عن حل المشكلة اليونانية، فإن البقاء في إطار استراتيجية الدائنين الكارثية التي استمرت خلال السنوات الخمس الماضية، سوف لن يؤدي إلا إلى زيادة الكساد الاقتصادي، وزيادة أعباء الدين التي لا تطاق.

القضية أكبر بكثير من اليونان، إذ بدا أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، أن الاتحاد النقدي الأوروبي المختل، يعاني اليوم من مشكلة ألمانية أيضاً، وهي مشكلة ألمانيا بوصفها دائماً في وحدة نقدية بدأت تفقد مؤسساتها السياسية المشتركة، وبوصفها دائماً بدأ يسعى للهيمنة الكارثية.

المقصود من صورة اليونان اليوم، هو ردع أية دولة أخرى تحاول الخروج عن الخط. أما بالنسبة إلى تسيراس، فإن الدل كامل الأركان يلحق به. فقد دعا مواطنيه إلى الاستفتاء، وحصل على تأييد واسع النطاق من الشعب اليوناني، ولكن عوضاً عن تعزيز أوراقه على طاولة المفاوضات، فإن الدائنين، بقيادة ألمانيا، لووا ذراعه إلى أبعد حد، من خلال الابتزاز والتلويح بورقة انهيار النظام المصرفي اليوناني.

اليوم، وبالنظر إلى مدى فاعلية الحراك الشعبي في اليونان، فإن على اليونانيين أن يستثمروا تمديد بقائهم في سجن المدينين، بهدف تأمين أفضل خطة للهروب. أما إذا رغبت اليونان في وجود أمن لها داخل منطقة اليورو، فإنها ستحتاج إلى تأمين بنوكها وفق أسس احترازية.

وبذلك، يجب على أثينا أن تجبر المركز الأوروبي على أن تكون السندات التي بحوزتها مضمونة لدى الحكومة اليونانية بالحد الأدنى، وإعادة رسلتها مع أصول ملموسة تتمتع بإعفاءات ضريبية على الأرباح المستقبلية. وبهذه الطريقة فقط، لن يتمكن البنك المركزي الأوروبي مرة أخرى من تعطيلها.

■ باحث اقتصادي وسياسي

بريطاني

عن «Foreign Policy»

بتصرف..

نجاه العراق..

رهن الإجهاز على مفرزات الاحتلال

يجري الجيش العراقي، بمساندة من القوات الحليفة له، مجموعة من العمليات العسكرية الهادفة إلى استعادة السيطرة على الرمادي، بالتوازي مع استكمال تلك العمليات حول مدينة الفلوجة المتاخمة للعاصمة بغداد.

■ نوّاد هنداهوي

بعيداً عن الطابع العملياتي لمحاربة «داعش» في العراق، وهو البلد الذي نال حصته من الآثار الكارثية لمرحلة القطب الأمريكي الأوحّد على الصعيد العالمي سابقاً، تتزايد اليوم، نظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية، إمكانية انضمام العراق إلى قافلة الدول التي ستطالها عملية التخلّص من الهيمنة الأمريكية.

اتفاقات وخلافات تحت سقف واشنطن

على طول الخط، عملت واشنطن على الربط ما بين الجبهات في منطقتنا، في إطار مشروعها الرامي إلى زيادة تعقيدها، وتأخير الحلول المطلوبة في كلّ منها. وهو ما انعكس عراقياً، بتعنّت واضح وعرقلة تبديها منظومة التحاصص ذات الطابع الطائفي، التي رسختها الولايات المتحدة في إطار الإجهاز على البلد، وتعزيز انقسام شعبه عامودياً، في كل مرة يجري فيها الحديث عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والوطنية.

من هذه الزاوية بالذات، يجدر التعاطي دائماً مع نظام التحاصص في العراق، بكل الفئات

تتجسد المهمة في الإجهاز على كل مفرزات الاحتلال من الأدوات السياسية إلى الأدوات الفاشية العسكرية



كزعاع فاشي متحكم بحركته أمريكياً، وسيطرته على مساحات واسعة ومهمة من العراق، كأحد الأخطار التي توحد العراقيين لمكافحته.

في الجانب الأول، الطبقي، تغدو عملية التعبئة والتنظيم سبيلاً لا بديلاً عنه لتطويق منظومة التحاصص، وفك الارتباط القسري بين القاعدة الشعبية وممثلي المنظومة، وهذا ما يتداخل مع الجانب الثاني، في تسهيل الإجهاز على «داعش» ومثيلاتها، عبر الاستفادة من المستجدات الدولية والإقليمية التي تدفع باتجاه خلق مكافحة جديّة للإرهاب بمسعى روسي، بعيداً عن المعايير المزودة لواشنطن.

ذلك بالعمل على تلك القضايا الجوهرية التي تمس مصالح الحركة الشعبية المتصاعدة وتوحيدها، بعيداً عن التعويل على تناقضات الأنظمة المتهتكة العاملة وفق المصلحة الأمريكية.

ما يوحد العراقيين اليوم؟

إلى جانب القضية الطبقية، بتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية، التي دفع فيها الشعب العراقي أثمناً باهظة، طيلة العقود السابقة الأخيرة، بما فيها فترة الاحتلال الأمريكي المستمرة بمفرزاتها حتى اليوم، يندرج الخطر الجديد، المتمثل بتمدد «داعش»،

المشاركة فيه والمستفيدة من طبيعته، بوصفه نتيجة مباشرة لفترة الاحتلال الأمريكي، هذا الاحتلال الذي لا يستفيد من حالة التوافق الضمني بين الفئات المشاركة في عملية التحاصص فحسب، بل كذلك من الخلافات الظاهرية بين أقطابه، والتي تنشأ في إطار الوظيفة المرسومة للنظام ككل وتحت سقف الهدف الأمريكي، بما يحافظ على منطقة نفوذ للإدارة الأمريكية المتراجعة في المنطقة.

طبيعة المتغيرات.. والمطلوب عراقياً

يتزايد تراجع المركز الإمبريالي، ممثلاً بالولايات المتحدة، جراء الضربات الموجعة التي يتلاقها مشروعه على الصعيد العالمي، وهو ما تثبته جملة الانكسارات التي تكبدتها الإدارة الأمريكية، بفعل مضي القوى الصاعدة دولياً إلى الدفع بالحلول السياسية على حساب الخيارات العسكرية المتبناة أمريكياً، في العديد من الجبهات الساخنة عالمياً.

وفيما هو أبعد من عملية إطفاء للحرائق المشتعلة، تسير الدول الصاعدة، روسيا والصين بشكل أساسي، بمشاريع كبرى للربط الاقتصادي بين أوراسيا ومشروع طريق الحرير الجديد، وغير ذلك من المشاريع ذات الطابع الإقليمي الأضيق، بما يفتح الفرصة موضوعياً لإيجاد حلول واسعة، تجرف معها ما رسخته القوى الاستعمارية وتناقضات الداخل من انقسامات وبنى متهتكة في منطقتنا، على قاعدة وحدة شعوب الشرق العظيم.

وفي هذا السياق، تصاغ المهمة المطلوبة من القوى الثورية اليسارية، والحاملة لتطلعات شعوب المنطقة، بتضييق الخناق على منظومات النهب القائمة ومحاصرتها إلى أبعد حد، ويكون

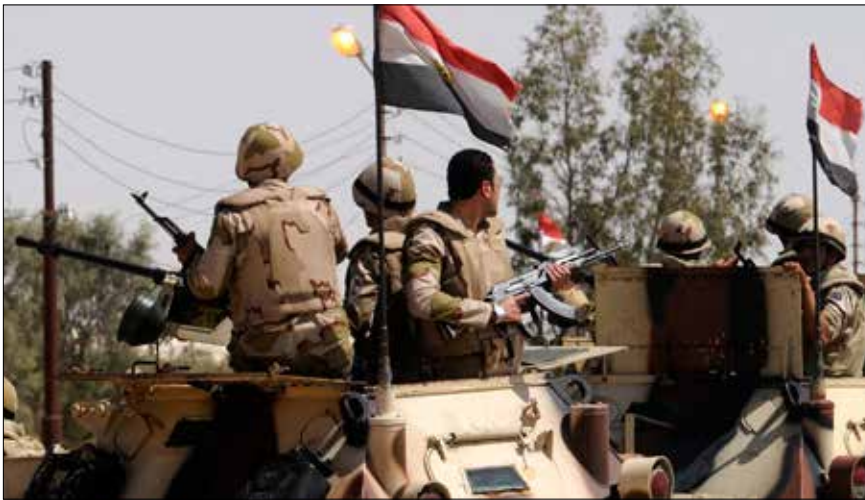
أهداف العمليات الإرهابية في مصر

■ فادي خضر

بعد موجة الحراك الثوري الثانية، وسقوط «الإخوان المسلمين» من سدة الحكم في مصر، تكثفت الهجمات الإرهابية لتنظيم «داعش»، فما هي دلالات هذا التصعيد، وما هو المطلوب أمريكياً من التنظيم في مصر؟ استنفاذ «داعش». واستهلاكها بالنظر إلى تطور الأحداث على مستوى المنطقة، تبدو «داعش»، بوصفها أداة فاشية، غير قادرة على تغيير الميل العام في ميزان القوى الدولي، فيما ازداد التخبّط الأمريكي، لا سيما بعد انكشاف طبيعة «التحالف الدولي» الذي قادته واشنطن، وانتقائياته الفاضحة في الأهداف الحيوية.

وعلى الرغم من أن هذه الأداة قد استنفذت في ظل «الحقائق العنيدة» حول أوزان القوى الدولية، إلا أن الولايات المتحدة تبدو اليوم عازمة على استغلال هذه الأداة واستهلاكها إلى الحد الأقصى، وربما الانقلاب «ضدها» لاحقاً، بضغط الوقائع والموازين على الأرض، لا سيما بعد المسعى الروسي الجدي لإنشاء

تبنّت «ولاية سيناء»، التابعة إلى تنظيم «داعش» الإرهابي، في الأول من تموز هذا العام، أعنف موجة من الهجمات ضد الجيش المصري، تبعها هذا الأسبوع، تفجير للقنصلية الإيطالية في القاهرة، في ظل تنامي واضح في دور هذا التنظيم، واتضح الأهداف الغربية المطلوبة من ذلك.



التي كانت مرتكزة حتى الأمس القريب على الولايات المتحدة.

التشويش على الدور المصري

وعليه، فمن الممكن القول أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، كداعمين أساسيين لقوى الفاشية الجديدة في المنطقة، يعملان بزخم أكبر من أي وقت مضى على كبح تطور التأثير المصري على مستوى الإقليم، من

خلال ترويج الإرهاب في الداخل المصري، كمهمة «أساسية ووحيدة» على المصريين حلها، وانكفاء دور الدولة المصرية سواء في ملفات الفساد الداخلي، وهذه مرتبطة تحديداً بالمصالح الأمريكية والصهيونية في مصر، أو بتأجيل وتأريض الجهود الخارجية المصرية، القائمة على المشاركة في إخماد نيران الحريق الأمريكي في المنطقة.

في تداعيات الأحداث الأخيرة، أقرت الحكومة المصرية قوانين لمكافحة الإرهاب، تمهيداً لاعتمادها من الرئيس، عبد الفتاح السيسي، وإن كانت هذه الخطوة مطلوبة في الإطار القانوني، فإن المطلوب أكثر اليوم من النظام المصري هو التأسيس لاستعادة جدية الدور الإقليمي، ابتداءً من إطلاق حلول للقضايا الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، أي استكمال ما بدّته موجة الحراك الثانية داخلياً، وبالسير في تلبية تطلعات الشعب المصري اقتصادياً واجتماعياً، وصولاً إلى تحصين الأمن الإقليمي، باعتبار الهجمات الإرهابية على مصر جزءاً من مخطط متكامل يشغل عليه الفاشيون الجدد ومن خلفهم المراكز الإمبريالية.

مناورات واشنطن على خط السعودية-اليمن



ابتداءً من منتصف ليل العاشر من هذا الشهر، حدد الأمين العام للأمم المتحدة هدنة غير مشروطة في اليمن، جرى خرقها في ساعاتها الأولى، لتشهد الأراضي اليمنية عمليات قصف عنيفة، من دون أن يستطيع أي طرف إعلان تبنيه للخرق.

■ خالد نعمه

عملياً، انعكس صعود قطب «بريكس» في العالم بضوابط فرضت على الولايات المتحدة وحلفائها وأدواتها، ومنعتها من إنجاز عمليات التدخل العسكري المباشر التي كانت تعمل واشنطن تقليدياً في السابق.

■ الخروج الآمن..

تبدو الولايات المتحدة بحاجة إلى أذرع فاشية تحارب عنها بالوكالة، لتحقيق أهدافها بشكل غير مباشر، وإذا كانت «داعش» تعمل في العراق وسورية وليبيا، وحديثاً في مصر، بشكل معلن، فإن السعودية التي أخذت على عاتقها سابقاً تأجيج الصراع اليمني، والعمل على إبعاد الحل السياسي، إلا على قاعدة «المبادرة الخليجية- الأمريكية»، قد دفعت فاتورة باهظة الثمن جراء تلك السياسات، مما حدا بالولايات المتحدة، المتراجعة والمنسحبة من منطقتنا تدريجياً، إلى الاشتغال على أمرين أساسيين فيما يخص الملف اليمني: ففي الشق الأول، تعمل واشنطن على تثبيت اليمن كبؤرة توتر، إلى أطول فترة تسمح بها المتغيرات الدولية، ضمن منطق إشعال الحرائق، وإبعاد الحلول السياسية، إلى ذلك الحد الذي يسمح لها تأمين أفضل خروج ممكن من المنطقة.

في الشق الثاني، تجهذ الإدارة الأمريكية إلى إحكام السيطرة على السعودية،

ضمن منطق العلاقات التقليدية الأمريكية السعودية، حيث أن تراجع الولايات المتحدة يتلازم مع ارتفاع الاستقلالية النسبية للدول المتحالفة معها، لذلك يجري إقحام السعودية في الملف اليمني بشكل مباشر، إضافة إلى توريطها في ملفات سورية والعراق، مما يجعل الولايات المتحدة أكثر تحكماً في القرار السعودي، ويؤمن لها، في الوقت ذاته، إشعال الحرائق من دون أن تدفع هي ثمن ذلك.

وهذا ما يفسر الإشارات الحادة مؤخراً من الولايات المتحدة ضد النظام السعودي، من حيث طبيعة الحكم وسياساته الداخلية، وبمعنى آخر، فالولايات المتحدة تمسك بورقة إحراق السعودية نفسها إن اقتضت مصلحتها ذلك، ولعل التفجير الأخير الذي هز الرياض، يأتي في هذا السياق. وعليه، فإن استدارة حادة قامت بها المملكة نحو الطرف الروسي هرباً من تداعيات التراجع الأمريكي، من الممكن أن تخفف وطأة التبعات السياسية لحروب المنطقة في المرحلة القادمة.

■ الخسارة الأمريكية الثابتة

تثبتت تطورات الملف اليمني أن السعودية التي بدأت الحرب، بتوجيهات أمريكية، غير قادرة على إيقافها لوحدها، لما لها من تبعات وارتداد على الداخل السعودي، وخوفاً من ردة الفعل الأمريكية، حيث سيثبت إيقاف الحرب على اليمن، بوصفه خسارة أمريكية

جديدة تضاف إلى سلسلة خساراتها في العالم. وهذا ما قد يفسر التخبط السعودي في مسألة مواصلة الحرب. لكن اليوم، مع حسم الملف النووي الإيراني، تنفتح احتمالات الحلول السياسية في المنطقة بشكل أكبر من قبل، من دون استثناء الأزمة اليمنية، وربما تكون الولايات المتحدة هي الأقل خسارة بالمعنى المادي مقارنة بخسائر حلفائها، لكن خروج الملف اليمني من السيطرة الأمريكية بحد ذاته، يعتبر انتصاراً لقوى السلم الساعية لحل أزمت المنطقة سياسياً، بقدر ما هو انكسار للمنظومة المتراجعة.

■ السعودية تؤيد.. ولكن

في سياق متصل، أكد الملك السعودي، سلمان بن عبدالعزيز، خلال اتصال هاتفي أجراه معه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، فجر الخميس الماضي، أن السعودية تؤيد أي اتفاق يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي، وأنه على الاتفاق أن يشمل، في الوقت ذاته، آلية تفتيش لكل المواقع النووية الإيرانية.

بدورها، أعلنت مستشارة الأمن القومي الأمريكي، سوزان رايس، أن وزير الدفاع، أشتون كارتر، سيتوجه إلى الكيان الصهيوني، ومن ثم يجري جولته في المنطقة، ابتداءً من السعودية، في إطار ما سمته «جهود البيت الأبيض لطمأنة حلفاء واشنطن بالشرق الأوسط بشأن الاتفاق النووي مع إيران».

■ «القطاع الأيمن»

■ والتلاعبات الأمريكية الأوكرانية

أعلنت جمهورية دونيتسك ولوغانسك الشعيبات، والمعلنات من طرف واحد، بدء تطبيق بنود اتفاقية «مينسك»- الموقعة في إطار رباعية «النورماندي»- من طرف واحد.

■ ثلاث كرد

تستند الجمهوريتان إلى مطلب منحهما حكماً ذاتياً، ووضعاً خاصاً، وهو ما نصت عليه اتفاقيات مينسك، لإعلان إجرائهما الانتخابات المحلية، في الأول من شهر تشرين الثاني القادم. وهي الانتخابات التي يرفضها الرئيس الأوكراني بوروشينكو، محملاً مسؤولية هذا الطرح إلى الجانب الروسي.

■ عمليات «القطاع الأيمن»

في المقابل، اندلعت خلال الأسبوع الماضي أعمال عنف، باستخدام الأسلحة المتوسطة في مدينة موكاتشيفو على الحدود الغربية لأوكرانيا، بين عصابات «القطاع الأيمن» النازية من جهة، والأهالي والشرطة الأوكرانية من جهة أخرى، على خلفية نزاع حول توزيع مناطق النفوذ في المدينة.

يذكر أن الحادثة كانت قد أنتجت تخبطاً واسعاً لدى الحكومة الأوكرانية، حداداً وصف معه مستشار وزير الداخلية الأوكراني الواقعة بـ«بداية الحرب العالمية الثالثة» في الكاربات «محافظة غرب أوكرانيا». وذلك قبل أن يتصاعد حراك «القطاع الأيمن»، الذي نظم المئات من عناصره اعتصاماً في كييف مطالبين باستقالة وزير الداخلية، ومحاسبة الشرطة وأهالي موكاتشيفو، فيما امتدت المظاهرات إلى عدة مدن أخرى.

■ إعلان للحكم الذاتي

في سياق موازي، وخلافاً لما كانت قد أعلنته صحيفة «أوكرانيانسكايا برفاد» الأوكرانية، وتلقفته عنها وكالة «رويترز»، حول قيام البرلمان الأوكراني بإقرار الوضع الخاص ومسألة الحكم الذاتي لجمهورية دونيتسك ولوغانسك، كشف الرئيس بوروشينكو أن مشروع تعديل الدستور الأوكراني الذي تجري مناقشته في البرلمان، لا ينص على إقامة نظام فيدرالي ومنح منطقة دونباس وضعاً خاصاً.

وهنا، يبدو أن الحكومة الأوكرانية تتلاعب بمصطلح «النظام الخاص للحكم المحلي» الذي جرى إقراره في اتفاقيات مينسك، للبحث عن بدائل قانونية وداخلية للحؤول دون تنفيذ تلك الاتفاقات، وهو المنهج ذاته الذي سارت عليه مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون أوروبا وأوراسيا، فيكتوريا نولاند، في لقاء سابق جمعها مع بوروشينكو، عندما شددت على أهمية ما سمته توثيق «الوضع الخاص» من الناحية القانونية، حيث قالت إن «اعتماد الراد العليا «البرلمان الأوكراني» للوضع الخاص في دونباس، يعتبر أحد بنود اتفاقيات مينسك التي وقعت عليها أوكرانيا، وهذا مهم من أجل استعادة السلام ووحد الأراضي في شرق أوكرانيا».

وهو غدا اليوم متعدد المحاور.. وكل مركز إقليمي هو المحرك الذي من شأنه أن يولد النتائج النافعة للشعب، وهو ما قمنا بفعله بعض الشيء في قارتنا، ومنكراً بتجربة «بنك الجنوب» الذي وقعت على إنشائه كل من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا في أواخر عام 2007، «وهو بنك تنمية مشابه لبنك بريكس، غير أن المبادرة قد توقفت، نتيجة لغياب الإرادة السياسية، وبعض الإجراءات البيروقراطية التي حالت دون تحقيق ذلك الهدف».



التكامل والتعاون الثنائي مع المؤسسات البديلة الأخرى في العالم، مشدداً على: «إن رؤية تجربة «تحالف» بريكس يجب أن تحفزنا. إن العالم يتحرك،

وأضاف مادورو: «إن دول أمريكا اللاتينية ينبغي لها أن تضاعف جهودها لبناء المؤسسات الإقليمية الجديدة، التي تتمحور حول مبادئ

دعا الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، دول أمريكا الجنوبية إلى أن تحذو حذو دول منظومة «بريكس» في بناء مؤسسات مالية بديلة عن المؤسسات التي تهيمن واشنطن على قرارها.

وفي مقابلة خاصة لفنائية «Telesurtv»، اقترح مادورو على قادة دول التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا «ALBA»، وهي الكتلة اليسارية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الانضمام إلى بنك «بريكس» الجديد، الذي من المقرر أن يكون منجزاً بحلول نهاية هذا العام.

كتلة «آلبا» يجب أن تنضم إلى بنك «بريكس»

أوراق الزيتون وقيمتها العلاجية



وجدتها

د. عروب المصري



السراقات العلمية

في غياب الرقيب والحسيب واستشراء الفساد في كل مكان، تصبح كلمة الشرف بلا معنى، ويمكن لمن عمل على مدى سنوات طوال في البحث العلمي ألا يدرج اسمه في النشر العلمي لهذا البحث، ويتصدر قائمة أسماء المشاركين لفيف ممن لا علاقة لهم بالبحث.

إن تفاقم مثل هذه الممارسات لا يدل على حالة فردية فحسب، بل هو نوع من الممارسة الواعية لعدم وجود المحاسبة في ظل استشراء هذه الظاهرة.

تدفع هذه الممارسات الباحثين إلى عدم الثقة في المؤسسات البحثية، وقدرتها على حفظ حقوق الباحثين العلمية والمعنوية.

يساعد في مثل هذه الفوضى عدم وجود بنية قانونية حقيقية تحفظ للعاملين العلميين حقوقهم العلمية.

حيث تشير شروط النشر في مجلة جامعة دمشق على سبيل المثال إلى ضرورة أن «يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي والمحافظة على حقوق الآخرين». لكن ما هو الضامن لمثل هذه الحقوق عند النشر الخارجي؟

فرغم أن الفصل الثامن من قانون حماية حقوق المؤلف تضمن العقوبات حيث نصت المادة 40: على أنه يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة لا تقل عن مئة ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نسب لنفسه مصنفاً ليس من تأليفه. إلا أن ذلك لا ينطبق على النشر الخارجي.

إذ لا ضامن مؤسساتي لحقوق الباحثين في عملهم، لا بل جرت العادة على هضم الحقوق من حيث إدخال أسماء لا علاقة لها بالعمل العلمي، كنوع من المحسوبيات في الوسط العلمي؟

حيث أن الحقوق الأخلاقية» أو حقوق التأليف» تعني حق المؤلف في أن يوضع اسمه على العمل، وألا ينسب العمل إلى مؤلف آخر، وألا يتعرض العمل للتشويه أو التغيير.

ورغم أن قانون حماية المؤلف لحظ معظم أنواع المؤلفات، إلا أن التأليف العلمي لم يكن ملحوظاً بشكل واضح، خلافاً لكل أنواع التأليف الفني التي فصلت بشكل دقيق فيه.

كما غفل قانون تنظيم الجامعات، ولائحته التنفيذية كذلك، عن شؤون النشر العلمي التفصيلية وترك هذه الأمور دون ترتيبات قانونية واضحة.

إن الضبط الدقيق لحقوق الباحثين في النشر العلمي، وضرورة التحقق من مساهمات كل باحث بشكل واقعي وحقيقي في العمل العلمي، تغدو أكثر فأكثر ضرورة ملحة مع تزايد الفوضى والمحسوبيات في هذا الزمن الراهن.

تحت عنوان «استخلاص المركبات الفينولية من أوراق بعض أصناف الزيتون السوري ودراسة تأثيرها في بعض أنواع الجراثيم» قدم الدكتور أحمد مالو والدكتورة غيناء منصور من كلية العلوم بجامعة دمشق بحثهما في مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية في العام 2014 كمساهمة عميقة في العلاجات البديلة المستنبطة من النباتات المحلية السورية.

معايرة الفينولات الكلية في أوراق الزيتون

استخدم للمعايرة 3 غرام من مسحوق أوراق الزيتون التي استخلصت بواسطة الميثانول وأجريت حملتها بواسطة حمض كلور الماء، وأجريت المعايرة باستخدام كاشف فولن. كانت كمية الفينولات الكلية في أصناف الزيتون المدروسة اعتماداً على حمض الغاليك العياري إذ كانت أعلى للفينولات في الصنف تفاحي وأقلها في صنف الدان من حرسنا، في حين كانت كمية الفينولات في دراسة أيتول 2.97 ± 197.42 ملغ / غ.

كشف الفينولات من أوراق الزيتون

استخدمت كروماتوغرافيا الطبقة الرقيقة TLC لكشف الفينولات المستخلصة باستخدام مزيج «كلوروفورم، حمض الخل» بنسبة (5:2)، إذ ظهرت بقع المركبات الفينولية في المستخلصات على الطبقة الرقيقة مقارنة بالمحاليل العياري للفينولات بشكل واضح عند استخدام أبخرة اليود وقد تلونت بلون بني. وكانت المحاليل العياري الفينولات 5.4:3.2:1 على التوالي:

حمض السنرجيك، وحمض الفانيليك، وحمض الغاليك، وحمض الكافيك، وحمض بارا هيدروكسي البنزويك. وظهرت بقع في العينات 7.6:9.8 يمكن أن تقابل حمض الكافيك $Rf = 0.58$ ، وحمض بارا هيدروكسي البنزويك، $Rf = 0.72$ السينرجيك حمض عن فضلاً.

$Rf = 0.63$ الغاليك وحمض $Rf = 0.64$ $Rf = 0.82$ الفانيليك وحمض وبيبين الكروماتوغرام HPLC أن الفينولات في مستخلصات أوراق أصناف الزيتون الأربعة المدروسة متشابهة مقارنة بالمحاليل العياري للفينولات، وبحسب زمن الحجز R.time ويوجد فيها حمض بارا هيدروكسي البنزويك، وحمض السنرجيك، وحمض الكافيك، وحمض الغاليك وحمض الفانيليك.

الاستنتاجات

تشابه المركبات الفينولية لأصناف ورق الزيتون المدروسة، وقد يعود تشابهها إلى تشابه الظروف البيئية المحلية المأخوذة منها.

لوحظ أن تأثير مستخلص أوراق الزيتون كان الأكبر تأثيراً في الـ *Staphylococcus aureus* ATCC6538، والأقل تأثيراً في الجراثيم سلبية غرام.

التوصيات

يمتلك ورق الزيتون خصائص طبية مهمة لغناه بمركبات كيميائية لها تأثير في عدد من الأمراض؛ لذا ننصح باستخدام ورق الزيتون في العلاج لخصائصه الطبية المهمة عن طريق كبسولات وبإشراف وزارة الصحة.

شجرة الزيتون *Olea europea* من أقدم الأشجار التي تعامل معها الإنسان منذ أقدم العصور، وموطنها حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذه الشجرة الدائمة الخضرة من الفصيلة الزيتونية *Oleaceae*. وتشير المعطيات أنها تغطي نحو ثمانية ملايين هكتار من بلدان العالم. وقد كان تعامل الإنسان مع هذه الشجرة منذ بدء العصور معتمداً على زيت ثمارها، لما له من أهمية اقتصادية وغذائية كبيرة جداً. وبدأ الانتباه في العقود الأخيرة لأوراق شجرة الزيتون لأهميتها الطبية العالية. وقد بدأ العالم عبر القارات بزراعتها فانتشرت من الولايات المتحدة إلى استراليا وغيرها. تشغل سورية المرتبة الخامسة عالمياً في زراعة هذه الشجرة واستثمارها. كان الاستخدام الرئيس للزيتون مدة طويلة من القرون مقتصر على الإفادة من زيت ثمرتها في الغذاء، إلا أنه في المدة الأخيرة تنبه العلماء في العالم إلى أن أوراق هذه الشجرة تحوي مركبات كيميائية شديدة الأهمية، لها قيمة طبية واقتصادية يمكن الإفادة منها طبياً، كمتعددات الفينول والتربينات، وقد أشارت البحوث الطبية التي تعود إلى عام 1843 إلى أن أوراق الزيتون كانت تستخدم في العلاج الطبي الشعبي. وتشير الدراسات الحديثة أن لمستخلصات أوراق الزيتون فعاليات حيوية طبية متعددة، في معالجة مرض الملاريا وفي ارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والدهاء السكري فضلاً عن استخدام هذه المركبات في الطب الوقائي كإضافات غذائية مانعة للكسدة ومضادات بكتيرية، وهشاشة العظام، ولمعالجة كل من نزلات البرد وبعض الالتهابات البكتيرية والفطرية، كما يمكن استخدامها في حفظ الأغذية وتغليفها كعوامل مضادة للبكتيريا ومضادات للفيروسات ومضادات للفطريات، وخصوصاً التي تسبب التهاب الكبد. وأوراق الزيتون غنية بمتعددات الفينول كالتيروزل والأوليوروبين وهي المسؤولة عن الخصائص الغنية بالمضادات الميكروبية.

هدف البحث

هدف البحث إلى استخلاص بعض المركبات الفينولية ودراساتها في أوراق أربعة أصناف من أوراق نبات الزيتون، ثم دراسة الفعالية التي تملكها هذه الفينولات في نمو بعض أنواع الأحياء الدقيقة سلبية أو إيجابية الغرام. استخدمت في البحث أوراق شجرة زيتون من الأصناف الآتية: وهي الدان إذ تم الحصول عليها من موقعين مختلفين من منطقة حرسنا وغوطة دمشق، والتفاحي من منطقة القلمون والكالاميتا من ريف دمشق التي جمعت في فصل الشتاء 2010-2011. السلالات البكتيرية تم الحصول على السلالات الجرثومية من العينات المحفوظة والمتوافرة في مختبرات كلية العلوم.

درست الفينولات في أوراق من

أصناف الزيتون

السوري جمعت من

«حرسنا وغوطة

دمشق، وريف

دمشق، والقلمون».

استخلصت المركبات

الفينولية من أصناف

أوراق الزيتون

بعد التخلص من

الأصبغة النباتية

والمركبات الدسمة،

وفصلت الفينولات

الكلية بالمذيب

«ميثانول - ماء».

أظهرت نتائج تحليل

كروماتوغرافيا

الطبقة الرقيقة

والكروماتوغرافيا

السالنة عالية الأداء

HPLC أن مستخلص

الفينولات يتكون

من حمض الغاليك

Gallic acid وحمض

الكافيك Caffeic acid

acid p-hydroxy

benzoic

acid بنزويك

باراهيدروكسي

وحمض Vanillic acid

الفانيليك

وحمض السينرجيك.

Syringic acid

بينت الدراسة أن

مستخلص مركبات

الفينولات من أوراق

بعض أصناف الزيتون

كان الأكثر تأثيراً في

Typhimurium

والأقل

Staphylococcus،

aureus

ATCC6538

Salmonella

ATCC13311

من أنواع الأحياء

الدقيقة المدروسة.

أعلنت مؤسسة «بيل جيتس» الخيرية نهاية الأسبوع الماضي أنها تستعد لإطلاق إحدى أهم إنجازاتها التقنية في مجال الصحة البشرية، بدأت عندها وسائل الإعلام المختصة بتناقل أخبار هذا السبق العلمي، بعد أن أثار اهتمامها تعاون العملاق التكنولوجي الكبير، وصاحب شركة مايكروسوفت البرمجية العملاقة، مع العديد من الشركات التقنية المختصة بصناعة الشرائح الإلكترونية الدقيقة لإنتاج النسخ الأولى من هذا المشروع. إنها الشريحة الإلكترونية الدقيقة الأولى من نوعها التي يمكن زراعتها في أجسام الإناث البالغات حول العالم بقصد منع الحمل «عن بعد»، تبدو الكلمات الأخيرة خارجة عن المألوف، ماذا يقصدون بـ «عن بعد»، لمن ستسلم المرأة «مفاتيح خصوصيتها»؟ من المسؤول عن تفعيل وإلغاء تفعيل عمل هذه الشريحة الدقيقة؟ يبدو أن لا أحداً يريد الإجابة عن هذا السؤال.

«لك.. أيتها الأم..»

■ سمير حنا



تمتلك مؤسسة «بيل جيتس» الخيرية تاريخاً مقززاً حين يتعلق الأمر بالتجارب الصحية على البشر، فقد نالت نصيبها من الدعاوى القانونية في العام 2010 بتهمة تلقيح أكثر من 50 ألف طفل في الهند بلقاح ملوث لشلل الأطفال، رافقتها اتهامات علنية بتورط المؤسسة في توزيع لقاحات تجريبية فاسدة في الباكستان، ومناطق متعددة في أفريقيا، سببت العديد من حالات الشلل الدائم، أنفق «جيتس» ما يلزم من الأموال فحلت المشكلة، وها هو يحضر اليوم لحملة جديدة تستهدف نساء ما يسمى العالم الثالث كمجموعة طازجة من «فئران التجارب»، حيث أعلنت المؤسسة بأن التجارب على البشر ستبدأ نهاية العام الحالي متوقعة أن يصبح المنتج متوافراً في الأسواق في العام 2018.

إنها الشريحة الإلكترونية الدقيقة التي يمكن زراعتها في أجسام الإناث البالغات حول العالم بقصد منع الحمل «عن بعد»

من يتحكم بالشريحة يا قوم؟
تم اختراع هذه الشريحة العجيبة من

يا قوم؟ لم لا يجيب أحكمكم على هذا السؤال المصري؟

«خيار منع الحمل بحرية»

بدأت شركات التسويق عملها من الآن، إنها تسميه «خيار منع الحمل بحرية»، وتتابع قائلة بأن هذا الخيار يسمح للمرأة بإيقاف قابليتها للحمل بشكل مؤقت «لصالح المجتمع ككل»، لا حدود لهذا الاختراع، ربما سنرى تطبيقات على جهاز الهاتف المحمول

إلى إرسال نبضات إلكترونية تذيب الغلاف الذي يحفظ جزءاً من تلك الهرمونات، ليتم تحريرها مباشرة في الجسم، يحرص المشرفون على المشروع على طمأنة الجميع والتركيز على مناعة الشريحة من الأوامر التي قد يحاول المخترقون إرسالها عن بعد، لن يستطيع «غريب» التحكم بها كما قد يتحكم بجهاز حاسوبي تم اختراعه بالطرق التقليدية، لكن السؤال الأهم ما زال معلقاً: من يتحكم بالشريحة

قبل البروفيسور «روبرت لانغر» من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وحصل على تمويل مباشر من قبل مؤسسة «بيل جيتس» الخيرية فور نضوج النموذج التجريبي لها، وهي رقاقة إلكترونية صغيرة لا يتجاوز طول أحد أضلاعها 20 مم، وهي تحوي بداخلها متحكمات دقيقة تعمل على تحرير مخزون من الهرمونات المعدلة لوظائف الرحم عند تلقيها أوامر لاسلكية لفعل ذلك، حيث تعتمد

تضغط فيها الزوجة على أحد الأزرار لتفقد قدرتها «موقتاً» على الإنجاب، أثارت جميع تلك الشعارات الإعلانية قرف العديد من الناشطين والناشطات حول العالم، نشرت إحدى السيدات الأمريكيات على تويتر قائلة: «أكثر ما يغيظني في هذا الاختراع هو معاملته للسيدات اليافعات الأصحاء وكأن بهن مرضاً يستحق العلاج، أو يتطلب الاستئصال أو الإيقاف، وكأن بنا وباء يجب مكافحته» وقالت أخرى: «لقد ضقت ذرعاً بالإعلانات التي تتحدث عن مساوئ الحمل والولادة وأثارها على جسدي، سألبس ما أريد، وسأرتدي مقاسي من ثياب البحر، ما دمت قادرة على ملاعبة صغاري على الشاطئ»، لكن يبدو أن كل هذا لا يهم، ربما انتهت شركة «بيل جيتس» الخيرية من وضع لائحة المرشحات لاختبارات الشريحة الجديدة في أحد البلدان المنسية من العالم، يتوجب القلق على مصير أولئك الفتيات بالذات، لأن أحداً لن يهتم بنجاح التجارب عليهن، قد تفقد نسبة كبيرة منهن القدرة على الإنجاب إلى الأبد، إلى حين صدور المنتج الرسمي في الأسواق الكبرى، لكن جميعهن، من هنا وهناك، سيسلمن أقدم البشرية إلى «أحد ما» يضغط بأصابعه على جهاز التحكم.

أخبار العلم



تكنولوجيا جديدة لتوليد المياه من الهواء

تعمل إمارة دبي على إنشاء مصنع تجميع جديد لنظام توليد المياه من الهواء، صمم ليشكل حلاً عملياً واقتصادياً لمشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب في العالم.

وقامت شركة «ماز جلف م.م.ح»، التي تتخذ من إمارة دبي مقراً لها، بتوقيع اتفاقية شراكة مع شركة «ووتر مايكرون وولد» الرائدة في توريد مولدات المياه العاملة بتقنية التدفق المبتكرة، لبدء عمليات تجميع الوحدات، مولدات المياه، للسوق العالمية في المنطقة الحرة بجبل علي.

ويمكن لمولدات المياه العاملة بـ «تكنولوجيا التدفق المبتكرة» إنتاج حتى 10 ملايين لتر في اليوم الواحد، وبكلفة أرخص من عمليات التحلية والتناضح العكسي. وتبلغ تكلفة إنتاج المياه باستخدام هذه التكنولوجيا حوالي 0.0006 دولار للتر الواحد أو 0.60 سنت للتر المكعب (في حال إنتاج 10 ملايين لتر يومياً).



زيادة درجات الحرارة ترفع مستوى المحيطات 6 أمتار

أشياء مثل درجات الحرارة ومستويات المحيطات على وجه الدقة، وبدلاً من ذلك، اعتمدت البحوث على أشياء أخرى مثل قياس نسبة النظائر الثقيلة في أكسجين الجليد، لأن التغير في نسب هذه النظائر يمكن أن يساعد العلماء على معرفة كميات المياه العالمية التي زادت وتم تخزينها خلال آلاف السنين على شكل صفائح جليدية. وتشير معظم التقديرات أنه إذا أخفق العالم في الحد من تأثير الغازات المسببة للاحتباس الحراري فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات المحيطات على سطح كوكب الأرض حوالي 6 أمتار كاملة، عما هي عليه الآن.

صدرت العديد من التقارير في صحف ومواقع العلوم العالمية خلال الأيام القليلة الماضية، محذرة من أن مستويات المحيطات تتجه إلى الارتفاع بمقدار 6 أمتار أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر. استعرضت التقارير الدراسات الموجودة في هذا المجال، والتي تؤكد جميعها، أن الارتفاعات الملحوظة في مستويات المحيطات التي شهدتها كوكب الأرض على مدار الآلاف من السنوات الماضية كانت كلها مصحوبة بارتفاعات طفيفة في درجات الحرارة عالمياً. وجدت هذه الدراسات أن هذه الأحداث وقعت تقريباً منذ عشرات الآلاف من السنين، ولا يمكن في ذلك الوقت قياس



الأرض تنتظر عصراً جليدياً مصغراً بعد 15 عاماً

أعلن علماء متخصصون في دراسة الشمس إنه سيكون هناك «عصر جليدي مصغر» بعد 15 عاماً من الآن، وبالتحديد في عام 2030.

وقال العلماء: «نحن قادرون الآن على التنبؤ بدورات الطاقة الشمسية بدقة أكبر بكثير من أي وقت مضى، بفضل النماذج العلمية الجديدة، التي تشير إلى وجود أنماط غير منتظمة في نبضات قلب الشمس، ودلتنا النماذج الجديدة على أن النشاط الشمسي سينخفض بنسبة 60% بين عامي 2030 و 2040، مما سيسبب «عصراً جليدياً مصغراً».

يذكر أنه في عام 1843 اكتشف العلماء أن نشاط الشمس يتغير خلال دورة تستمر ما بين 10 إلى 12 عاماً، ويصعب التكهّن بسعة تقلبات هذه الدورات، على الرغم من أن العديد من علماء الفيزياء الشمسية يعلمون بأن هذه التقلبات ناتجة عن ديناميكية انتقال السوائل في عمق باطن الشمس.

ينهمك الإنسان بصناعة التاريخ الإنساني، تاريخه الخاص، من خلال سعيه المستمر عبر الأجيال المتلاحقة إلى تحقيق احتياجاته وأغراضه الخاصة، ونضاله المستمر في سبيل استمراره في الوجود بيولوجياً واجتماعياً هو ومن معه، ويعود «تاريخ النوع البشري» إلى تلك الحركة الإجمالية التي نقلت الإنسان من حالته البدائية إلى المستوى المتقدم الحالي من التطور، فالإنسان بإدراكه للزمن، هو الكائن الوحيد الذي يملك تاريخاً.

تأويل التاريخ..

مسار عاصف!

■ إيمان الخياب

اهتم الباحثون بالأسباب المحركة للتطور التاريخي، التي شكلت موضوع «ما سمي بفلسفة التاريخ، أو التاريخ بوصفه علماً». وتكمن أهميتها في حيوية موضوعها، إذ يتناول بالدراسة، ليس فقط تاريخ البلدان والشعوب في كل تنوعاتها وتمايزاتها المختلفة، بل أيضاً حركة المجتمعات العامة البشرية وتطورها، وأسباب انهيارها، والقوانين التي تحكم حركة التاريخ وتطوره. وكان لكل عهد من العهود فلسفته الخاصة بالتاريخ، وربما وجد في عهد تاريخي واحد عدة مدارس في فلسفة التاريخ.

تفكير طفولي!

ارتبط المفهوم اللاهوتي للتاريخ، أكثر المفاهيم بدائية، بجهود الفكر الإنساني الأولى المبذولة، ومحاولته لمعرفة العالم الخارجي واستشفافه. فقد كون الإنسان البدائي مفهوماً بسيطاً عن الطبيعة، رأى فيه أن حوادثها ناتجة عن فعل أو إرادة شبيهة بإرادته، وليس ظواهر مترابطة تخضع لقوانين ثابتة. وأعطى للأشياء، كالطفل الصغير، صفات إنسانية، وأنشأ ما يسمى «التفكير الإحيائي» الذي يقوم على بث الروح في الأشياء الجامدة. وكانت هذه المرحلة الأولى في تطور التفكير الديني، والتاريخ في مرحلته الأولى كان تاريخاً دينياً. ورغم تطور العلوم الطبيعية تطوراً سريعاً نسبياً، ظل علم المجتمع الإنساني يسير ويتقدم ببطء شديد. ومع ذلك فقد أصبح التفسير الإحيائي لحوادث التاريخ والذي كان مقبولاً في عهود سابقة موضع سخرية لاحقاً، وهكذا ارتقى تفسير الحركة التاريخية لاحقاً على أنه تحلُّ لإرادة إله أو عدة آلهة، وهو ما سمي لاحقاً بالمفهوم اللاهوتي للتاريخ، فمثلاً يؤكد القديس أوغسطين أن الحوادث التاريخية خاضعة للعناية الإلهية، وينفي إمكانية النظر إليها على نحو آخر. فإذا أراد تفسير عظمة الرومان يروي أنها تدخل في نظرات الله، يقول في كتابه مدينة الله: «بعد أن تألقت ممالك الشرق على الأرض، خلال سلسلة طويلة من السنين أراد الله أن تصبح الإمبراطورية الغربية «الرومانية»، التي كانت آخر الإمبراطوريات في الترتيب الزمني أولها من حيث العظمة والاتساع». ويرد أسباب استمرار حرب ما إلى مشيئة الله أيضاً: «فهو الذي يضبط مواقيت الحروب والذي يختصرها أو يمددها حسب مشيئته».

لم يستطع هذا المفهوم أن يصمد أمام النقد الموجه له، إذ أنه لم يقدم طريقة لتحليل الواقع التاريخي، لعدم قدرته على دراسة كل وقائع الظاهرة التاريخية.

«لكل شعب موساه»!

نتيجة لتطور العلم الطبيعي، ظهرت محاولات لرد الحدث التاريخي وتفسير ظواهره بأسباب طبيعية، مستندة في ذلك إلى العلم، و«التفسير الطبيعي للظواهر الاجتماعية». وكان فولتير من أوائل هؤلاء، ففي معرض حديثه عن الكوارث التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية، ورغم أن الانحطاط الروماني كان طويلاً وبطيئاً، إلا أن فولتير أبرز سببين رئيسيين هما: البرابرة والمجالات الدينية!



وحسب رأيه دمر البرابرة الإمبراطورية الرومانية، ولم يستطع الرومان صدهم والوقوف بوجههم، لأن طبائع الرومان تبدلت وكان من أبرز علامات هذا التبدل، أن الإمبراطورية أصبح لديها من الرهبان أكثر مما لديها من الجنود. لذا فالسبب الرئيسي في سقوط روما هو ظفر المسيحية، ويؤكد بسخرية اللاذعة «لقد فتحت المسيحية أبواب السماء ولكنها أودت بالإمبراطورية» وإذا كان يحق للإنسان أن يسأل عن سبب ظفر المسيحية في روما؟ فإنه أيضاً حسب رأي فولتير ليس سوى الإمبراطور قسطنطين!! وإذا كان السؤال هنا: هل بمقدور رجل حتى لو كان إمبراطوراً أن يحقق ظفر دين ما؟ فإن فولتير يعتقد ذلك ممكناً وكذلك سائر فلاسفة عصره، فمثلاً يعتقد هولباخ أن تاريخ الشعب اليهودي من صنع رجل واحد هو موسى الذي صاغ طابع اليهود وأعطاهم تكوينهم الاجتماعي والسياسي، كما أعطاهم دينهم ويضيف هولباخ «أن لكل شعب موساه»!! «روح العصر يحكم التاريخ»

تطور معرفتي

ويحتل التاريخ في الفلسفة الماركسية مكانة متميزة تكاد تكون مركزية، إذ عالج ماركس وإنجلز هذه المسألة من خلال صياغتهم للمفهوم المادي للتاريخ، وكتب ماركس في الإيديولوجية الألمانية «أننا لا نعرف إلا علماً واحداً هو علم التاريخ». ويؤكد أن السبب المحرك للتطور التاريخي هو الصراع الذي يخوضه الإنسان مع الطبيعة في سبيل وجوده.

ووفقاً للمفهوم المادي للتاريخ، يشكل الإنتاج المادي للعصر الحاسم في العملية التاريخية، وينبذ أنجلز إلى أن الظروف الاقتصادية تشترط في نهاية المطاف التطور التاريخي، ولكن ينبغي الانتباه إلى أن التطورات السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية والأدبية والفنية، رغم أنها تركز على التطور الاقتصادي، ولكنها جميعاً تتفاعل، وتؤثر كذلك بعضها في بعض لتعود وتنعكس على الظروف الاقتصادية، فهو يؤكد أن «البنية الفوقية ليست نسخة كربونية عن التحتية»، وأن الأولى لها «استقلالية نسبية» عن الثانية.

ويصبح التاريخ بالمحصلة هو النتيجة النهائية لتصادم كثير من الإرادات الفردية، التي تتكون وتأخذ شكلها بفضل مجموعة من الأحوال الحياتية الخاصة، وهكذا تشكل محصلة ذلك العدد الذي لا يحصى من القوى المتشابكة والمتصادمة مع بعضها «الحدث التاريخي».

على هذا النحو يسير التاريخ منذ القدم وحتى الآن، بتطور طبيعي ويخضع لقوانين الحركة نفسها، ويتكون من إرادات مختلف الأفراد الذين تدفعهم بنيتهم الجسدية والظروف الخارجية لإرادة شيء ما دون غيره، ولكن هذه الإرادات لا تبلغ ما تريده بل تتمازج في قوة محصلة مشتركة واحدة. وليس بالضرورة أن تساوي هذه الإرادات الصفر، بل على العكس فإن كل إرادة تشترك في القوة المحصلة وتندرج فيها بالقدر نفسه، يقول أنجلز «نحن نصنع تاريخنا بأنفسنا، ولكننا أولاً، نصنع في ظل مقدمات وظروف محددة جداً، الاقتصادية منها هي الحاسمة في آخر المطاف. ولكن الظروف السياسية وغيرها، وحتى التقاليد التي تعشش في رؤوس الناس، تلعب هي أيضاً دوراً معيناً، وإن لم يكن الدور الحاسم».

يحتل التاريخ في الفلسفة الماركسية مكانة متميزة تكاد تكون مركزية



الطوباوية» في عصره، وقد اضطهدته القيصرية بسبب أفكاره ومواقفه، حيث دأعت قصائده بين الفلاحين، وكان يدعوهم فيها إلى الانتفاضة، وحمل الفؤوس والنضال للحرر من قيود القنانة، وكان يردد «القيصرية هي سجن الشعوب».

توظيف ممنهج!

تجري محاولة حثيثة في الوقت الحالي لمصادرة الرموز الوطنية والذاكرة التاريخية للشعب الأوكراني، ووضعها في خدمة المارب السياسية لدعاة الفاشية الجدد، في أوكرانيا وغيرها من الدول، بشتى السبل، إذ جرى لف تماثيل شيفتشينكو أثناء الأحداث التي شهدتها أوكرانيا، بأحد الأعلام «القومية الأوكرانية» التي تعود لتلك المرحلة، رغم نضال شيفتشينكو ضده لأنه يرمز إلى القنانة والإقطاعية التي عانى منها شخصياً، كما عانى منها شعبه، قبل أن تحطم الانتفاضة الفلاحية الكبيرة في روسيا القيصرية نظام القنانة عام 1861. والكثير من الممارسات الأخرى.

عودة البصر!

بدأ شيفتشينكو بتطوير الغناء الوجداني المعتمد على القيثارة، والقصائد الوجدانية الملحمية ذات المحتوى التاريخي. وكان الوطن محور قصائده، وظهر ذلك في قصيدته «المهاجمون» التي صدرت في كتاب خاص عام 1841، ويروي فيه قصة ثورة الفلاحين الأوكرانيين على الاحتلال البولوني.

وقد أكد شيفتشينكو في إحدى هذه القصائد أنه استعاد بصره، فالمعرفة الجديدة التي كونها عن بلده أوكرانيا، وعادات الإقطاعيين وأرباب العمل، قد أتاحت له أن يتخلص من ولعه الصياني برومانطيقية الماضي، فالعاطفة والانفعال النموذجيان في شعره، اغتنيا بأفكار جديدة تكونت لدى الشاعر عن النضال العام ضد النظام «الأوتوقراطي، الإقطاعي» وهذا ما ينعتقه شيفتشينكو بـ«عودة البصر» فاعتبر شاعر الثورة الفلاحية في حينها. كان شيفتشينكو من الشخصيات الهامة، وأحد منظري ما سمي «الاشتراكية الفلاحية

تعرف على فناني وشعراء عصره، وقرر أصدقائه مساعدته على دخول أكاديمية الفنون الجميلة، ولكن ذلك كان ممنوعاً على الأقدان، وكان عليه أولاً أن يحصل على حريته من الإقطاعي، فجمع أصدقائه بعض المال، وقام الرسام برولوف برسم لوحة للشاعر جوكوفسكي، وعينت الصورة كجائزة في اليانصيب، وبهذه الأموال أصبح شيفتشينكو حراً.

بعد أن نال شيفتشينكو حريته، أصبح من أبرز المناضلين ضد القنانة والقيصرية في عصره، ويعتبر من أعظم الشعراء في أوكرانيا، ومن مؤسسي الأدب الأوكراني. بدأ بكتابة الشعر، وفي عام 1840 أصدر كتاب «الكبزار» وهو كتابه الأول في الشعر، وانتشر في مكتبات بطرسبورغ. وحقق كتابه هذا مكانة متميزة في التراث الأوكراني، وتتضمن المجموعة ثمان قصائد، وقصص شعرية وهي: «الإهداء - وطني - كاترينا - شجر الحور - إلى أوسنوفيانينكا - ليلة تاراس - إيفان بيدكوف - دومكا»، وجعله هذا الكتاب من أوائل المحدثين، ومؤلفي الشعر الأوكراني الجديد.

اهتمام مفاجئ..!

لا ينفصل الثقافي عن السياسي، رغم الجدل القديم - الجديد كل في هذا الشأن، وإذا كان النشاط السياسي أداة مباشرة عن المصالح الاجتماعية للطبقات المتصارعة، فإن الثقافة والرموز الثقافية هي إحدى الأدوات التي يتم الاتكاء عليها في تسويق مصالح هذه الطبقة أو تلك، والاستناد عليها في تكوين الوعي الاجتماعي، ولا تنور القوى السياسية المفلسة الفاشية مثلاً عن سرقة الرموز الثقافية لشعب من الشعوب، في الترويج لمشروعها السياسي، كون رموزها التاريخية رموزاً منبوذة ارتبطت أسماؤها بالحرب والدم.

■ ألكس داود

تقيم سلطات كييف بين فترة وأخرى احتفالات ومهرجانات لتكريم الشاعر الأوكراني تاراس شيفتشينكو، وتدشن التماثيل، وتملأ الصحف والتلفاز بأخبار وتقارير عن حياته، وتلف التماثيل بالعلم القومي الأوكراني والرايات الفاشية. من هو تاراس شيفتشينكو في الحقيقة؟ وما سر هذا الاهتمام المفاجئ الذي تبديه سلطات كييف بهذا الشاعر الذي توفي عام 1861؟

ينحدر شيفتشينكو «1814-1861» من عائلة عبيد في قرية مورينستي قرب كييف، وقد كان قناً في بداية حياته عند الإقطاعي إنغلهايدت وعاش حياة شقاء أثناء القنانة.

لا تتورع القوى السياسية المفلسة، الفاشية مثلاً، عن سرقة الرموز الثقافية لشعب من الشعوب في الترويج لمشروعها السياسي، كون رموزها التاريخية رموزاً منبوذة ارتبطت أسماؤها بالحرب والدم.

شراء الحرية!

لاحظ الإقطاعي موهبته في الرسم، فقرر أن يجعل منه رسام بلاطه، فأتى به إلى بطرسبورغ، ليتلقى الدروس عند الرسام شيرياييف، وهناك

بائعوا الاشتراكية.. قراءة جديدة!

يا لها من مهارة تخصصية في فن البلاغة الإجرامية الليبرالية المتنوعة، التي لعبت دوراً نشيطاً في تمويل شتى أنواع النشاطات والحملات المعادية للبناء الاشتراكي في البلاد. بدأت تلك الحملات في البداية تحت مسمى العمل على نشر «الديمقراطية داخل الحزب والدولة»، ومع تزايد قوة الفئات البرجوازية، قاموا برفع مستوى مطالبهم ونشاطهم لدرجة أنهم أخذوا يشكون في أسس البناء الاشتراكي للمجتمع السوفيتي.

■ قاسيون

صدر عن دار علاء الدين كتاب بائعو الاشتراكية - اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي من تأليف روجر كيران وتوماس كني، وترجمة: م. منتجب يونس.

جاء في المقدمة، إن مؤلفي الكتاب يمتحان نفسيهما مطلق الحرية في تقصي واستيضاح كافة الحقائق وخصوصاً عند التعامل مع موضوع معقد وضخم كهذا. مع احتمال حصول شتى أشكال عدم التوافق بين ما هو حاصل على أرض الواقع من أحداث واقعية، وبين انعكاسات منهجية الدراسة والتحليل العلمي مع التعمق الزائد، وخصوصاً أن المؤلفين لم يكونوا شاهدي عيان أو مشاركين بشكل مباشر في تلك الأحداث، مع ذلك فإن الأهمية القصوى لتلك المعضلة، دفعتهم بالنتيجة إلى



هذا الدور في عهد خروتشوف ثم في عهد بريجنيف لاحقاً. ويؤكد الكتاب أن لينين أكد، عندما انتصرت الثورة الاشتراكية، على ضرورة القضاء التام مرة واحدة وإلى الأبد على الميول والنشاطات الهادفة للحصول على ملكيات خاصة. ونجح ستالين في الحد من تلك الميول، لكن في عهد خروتشوف ثم في عهد بريجنيف لاحقاً، لوحظ نمو تلك الظاهرة إلى حد كبير.. ومع مرور الزمن ازدادت هذه الظاهرة اتساعاً. أما في عهد غرباتشوف وبلتسين، وصلت تلك الطبقة إلى حد مكنتها من السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد السوفيتي المعني بالعمالية الإنتاجية واستلام السلطة بعد ذلك. يشرح الكتاب الاستراتيجية التي استخدمها غورباتشوف، مستعرضاً الكثير من الحقائق عنه لحين وصوله إلى السلطة، ثم يستعرض سياساته والخطوات التي قام بها سواء الداخلية منها والخارجية، ونتائج اللاحقة، وصولاً إلى الأزمة والانهيال بين عامي 1989-1991، ذكراً العديد من الحقائق والمعلومات التفصيلية التي جرى تجاهلها وإخفاؤها في الإعلام. يقع الكتاب في 268 صفحة من القطع الكبير.

الاستعانة بالباحث الأمريكي التقدمي المشهور هربرت ابتيكر، المختص بدراسة أوضاع الولايات المتحدة الأمريكية في زمن الحرب الباردة، لقد كانت دراسته وتحليلاته عبارة عن تجربة معمقة وجديّة.

لقد اعتبر أنه من المهم جداً ومنذ اللحظة الأولى لعملنا، مساعدة القراء على تجنب تلك الأكاذيب والتفسيرات المبثثة، التي تنتشرها وسائل الإعلام الغربية الهادفة إلى تضليل الرأي العام من خلال طمس الحقائق، وتزوير الوقائع المتعلقة بسقوط الاتحاد السوفيتي، وانهيال النظام الاشتراكي فيه وفي بقية الدول الشرقية.

يتناول الكتاب دراسة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي وتأثيره على نمو وتطور البلاد. وكيف ازداد دور هذا الاقتصاد في تدمير الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي، وتجلي

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 17/07/2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

في الحارة رجلٌ يمشي أشعث الشعر، يرتدي بنطالاً فضفاضاً، وقميصاً مفتوحاً. اللحية غير مشذبة منذ آلاف السنين، والعيون خبيثة ولاهية. هو النموذج ذاته الذي قد تلتقيه في معهد الفنون المسرحية. هو الناقد المتصنع الذي قد تعبر بجانبه في البهو المقابل لمسرح الحمرا، أو تصادفه أمام لوحة تشكيلية. ولأن الرجل في حارتي، لا وقت لديه للتصنع، ولأنه لا يشغل باله بصورته، يزداد شكّي بأن المخرج المسرحي، والناقد الفنّي هما اللذان سرّقا النموذج وشكل الشعر والثياب الفضفاضة، وليس العكس.

«أولاد حارتنا»



■ نور ابو فراج

«كاسترو» يقود «هوندية»!

وإذا ما تجولت في الحي، يمكن لك أن تصادف شبيهاً لفيديل كاسترو، وهو يقود شاحنة هوندا لنقل الخضار. له العيون الصغيرة الحادة ذاتها، واللحية الغارقة في السواد التي تذكرنا بصورة القائد الثائر أيام شبابه. حتى أن الرجل في حارتنا يكاد يرتدي القبعة ذاتها. بحيث لا يصعب تخيله وهو يذرع الشارع جيئةً وذهاباً يوزّع المهام مرتدياً بدلة خاكية. ولأن فيدل كاسترو لا يظهر كثيراً على الشاشات الآن، لا مبرر لي للظن بأن الرجل يحاول محاكاته وتمثله. جل ما أتمناه أن يبقى الرجل في منأى عن عيون صنّاع السينما، الذين يبحثون عن ممثل كومبارس يعيد تمثيل صورة الرئيس الكوبي، ويظهر بمظهر الإرهابي الدكتاتوري. في فيلم يستعيد مرةً بعد حادثة خليج الخنازير.

قبل أيام عبر بي رجلٌ ببذلة بيضاء، يرتدي

قميصاً أحمرّاً وينتعل حذاءً أحمرّاً. يستند جسده على عصا خشبية، حينما وقع نظري عليه، تلفتُ لأتأكد إن كان أحدٌ غيري قد راه، لكن بدا أن الجميع يسيرون هائمي النظرات. فكرتُ من أين استطاع الإتيان بحذاء أحمر؟! ثيابه تنفع لأن تكون أزياءً في مسلسل كوميدي. لكنه يسير متجهً الوجه، وبكامل الجدية.

العجوز الضاحكة كثيرة الكلام

في حارتي امرأة ستينية، أو سبعينية، أو ربما توقفت منذ الأزل عن عادة حساب الزمن بالسنين. قصيرة القائمة، ضئيلة الجسد، حاسرة الرأس شائبة. ترتدي تنورة تكشف عن أقدام نحيلة عارية صيفاً شتاءً: المرأة العجوز ثرثرة كسائر الوحيدات اللواتي لا يجدن ضراً من التحدّث مع الغرباء لقتل الوقت. البعض يقول بأنها تدين باليهودية، وأنها تمتلك بيتاً كبيراً في حارة اليهود، ربما أصبح خراباً الآن، وأنا أقول أنها وحيدة فحسب.

من حسن الحظ أيضاً ألا كاتب سيناريو صاعد،

يبدو تعبير «الدراما مرآة تعكس حياة الناس» شطحة من المبالغة فالجهد الذي يبذله صنّاع الدراما لا يقارن بسعة خيال شاعر شعبي

اكتشف العجوز الضاحكة كثيرة الكلام. لأنه كان سيستغل وحدثها، ويطلب منها أن تقصّ حكايتها، كي يكتب مسلسلاً جديداً، عن حارة اليهود في دمشق القديمة. ربما إن كان نشيطاً بما يكفي، وإذا ما أضاف الموت بعضاً من الوقت على حساب عمر العجوز. ربما يستطيع الكاتب إنجاز الحلقات الثلاثين بحلول الموسم الرمضاني القادم.

خارجاً من محل على الزاوية، يمشي شابٌ عشريني مرتدياً قميصاً فوسفورياً ونظارة شمسية ملونة العدسات. أتأمله وأشعر بأن هناك شيئاً ناقصاً. نعم، الشاب ينقصه يد. بُرت أسفل الكتف بقليل. الشاب ضخم الجثة، يبالغ في أن يمشي مشية «القبضيات» ويده الوهمية تتأرجح في الهواء. يلقي السلام هنا وهناك ويوزّع الابتسامات. تمنيت لو أن أيد تمتد لتحضنه بدلاً من أن تلوّح له برد السلام، وهو المصّر على المكابرة، هو ابن الحارة بامتياز، الحارة التي تعطي الأسلحة لأبنائها وتخبرهم أن يذهبوا للقتال.

خيوط الحكايات على بلاط الشارع في السابق كنت أظن بأن الدراما تختار أن تبني شخصيتها مع الكثير من المبالغات لإظهار مفارقات محددة، أو خلق ما بات يسمى، حتى في أحاديث الناس اليومية- «كاركتر». لكن تأملاً لشارع كحيتا، بما فيه من محلات الفول والمسبحة والمصابغ وبسطات الخضار، يؤكد بأن الحياة هي الغنية بذاتها، وهي المتنوعة القادرة على إيجاد نماذج فريدة. بحيث يبدو تعبير «الدراما مرآة تعكس حياة الناس» شطحة من المبالغة. فالجهد الذي يبذله صنّاع الدراما لا يقارن بسعة خيال شارع شعبي. لكن وبالرغم من أنني أخاف على أولاد حارتنا من الابتذال، أكاد أرى خيوطاً لا مرئية تركتها حكاية كل منهم على بلاط الشارع الحجري، وهي خيوط لحكايات تستحق أن تروى. «أولاد حارتنا»: مأخوذ من عنوان رواية بالاسم ذاته لنجيب محفوظ.

الذاكرة المثقوبة

■ ياسمين المبدالله

صورة مكررة، يعرفها الكثيرون ممن اضطروا إلى ترك كل شيء وراءهم للدمار... تتكفل وسائل الإعلام بتصنيع ذاكرة جديدة لنا. تستخدم فيها أحدث تقنيات التوثيق بالصورة، ضمن سياق محدد وموظف باتجاه ما. يستقبلها إدراكنا البصري الهش، لتصبح جزءاً من ذاكرة مثقوبة يساقط منها الكثير. الصور مفاتيح، تفتح أبواباً أغلقها النسيان. الصورة تتكلم، يغطي تعاقبها السريع كل شيء، تلتقط تفصيلاً

يقف الرجل مشدوهاً، أمام الشاشة الصغيرة، تؤكد زوجته بإصرار: هذا حيناً. يصدمه المشهد، يحاول أن يتذكر، هنا كان بيته، الدمار يكتنف كل شيء، ضاعت ملامح الحي كله، لا شيء سوى الركام، ورغم أنه يعرف المكان كما يعرف نفسه، إلا أنه لم يميز شيئاً مما يراه، ورغم أنه يملك ذاكرة، ينباهي بها، لكن اختلطت عليه الأمور، أحس بثقب هائل في إدراكه، هذا ليس حيناً!

والتعب النفسي الذي يعاونه جراء تلاحقها عليهم، يفقد شريط الذاكرة هذا جزءاً من مساحته. أما الجرعة المطلوبة من الإثارة والتكرار لأي مشهد، فيتحكم بها صنّاعها، حسب الطلب، وهم أكثر من يعرف، أن ذاكرة الإنسان، تختزن تجربته وتمنعه من الهزيمة، في محاولة لإعادة رسم الأحداث و الأزمان التي مرت على غير ما كانت؟ وحتى الأمكنة، رغم أن لها ذاكرة لا تشيخ، لا تسلم من ذلك. ماذا سيكون التاريخ عندها؟ ما الذي سيملا ذاكرة الأجيال الجديدة ؟ ماذا سيبقى لهم سوى ذاكرة تستدعي كل الوجع.

ما، تختزل فيه الكثير من الحكايات، وقد تحكي الصورة ذاتها قصصاً جديدة. التكثيف في المشهد يجعل الأخير صعباً على الفهم. لا تعلق كل التفاصيل في الذهن، ولا يتمكن شريط الذاكرة البشرية من اختزان كل شيء، يمر المشهد سريعاً، ويمضي تاركاً المكان لمشهد آخر، وحدث آخر. غالباً ما يتلاشى اهتمام الناس بالحدث بعد مرور وقت قصير. ولا أحد يتكلم عما أوصلنا إلى هنا، فقد أخذ الحدث يومي دور البطولة. يترك الحدث، مهما كان جلالاً مكانه لحدث آخر يفرض نفسه على الساحة، وتحت الضغط الذي يعيشه الناس أثناء الأزمات،